A

الأمم المتحدة

# الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/43/500
10 August 1988
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الثالثة والاربعون
البند ٣٩ من جدول الاعمال المؤقت*

## الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا : برنامج الامم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ١٩٨٦ - ١٩٩٠ استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

تقرير الامين العام

المحتويات


| | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|
| أولا - خلاصة تنفيذية | ١ - ٥٧ | ٣ |
| ألف - مقدمة | ١ - ١٠ | ٣ |
| باء - ملخص النتائج | ١١ - ٣٧ | ٥ |
| جيم - التوصيات | ٣٨ - ٥٧ | ١٤ |
| ثانيا - استجابة البلدان الافريقية | ٥٨ -١١٣ | ٢٢ |
| ألف - مقدمة | ٥٨ | ٢٢ |
| باء - الاجراءات المتخذة على الصعيد الوطني | ٥٩ -١٠٥ | ٢٢ |
| جيم - الاجراءات المتخذة على الصعيد دون الاقليمي | ١٠٦ | ٤٠ |
| دال - الاجراءات التي اتخذت على الصعيد الاقليمي | ١٠٧-١٠٨ | ٤٠ |
| هاء - أثر الاصلاحات | ١٠٩-١١٣ | ٤١ |


* A/43/150



٨٦٠٩ث 88-19151

المحتويات (تابع)


| | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|
| ثالثا - استجابة المجتمع الدولي ..... | ١١٤-١٧٣ | ٤٣ |
| ألف - مقدمة ..... | ١١٤-١١٥ | ٤٣ |
| باء - تحسين البيئة الخارجية ..... | ١١٦-١٢٩ | ٤٣ |
| جيم - دعم اصلاحات السياسة العامة في افريقيا ..... | ١٣٠-١٤٦ | ٤٨ |
| دال - تحسين نوعية وأساليب المساعدة الخارجية ..... | ١٤٧-١٥٧ | ٥٤ |
| هاء - الانتعاش الاقتصادي والقيود التي تفرضها الديون | ١٥٨-١٦٦ | ٥٧ |
| واو - التعاون بين بلدان الجنوب ..... | ١٦٧-١٦٨ | ٦٠ |
| زاي - المنظمات غير الحكومية ..... | ١٦٩-١٧٣ | ٦١ |
| رابعا - استجابة منظومة الامم المتحدة ..... | ١٧٣-٢٣٦ | ٦٣ |
| ألف - مقدمة ..... | ١٧٣-١٧٥ | ٦٣ |
| باء - الانشطة التنفيذية لمؤسسات المنظومة ..... | ١٧٦-١٨٣ | ٦٣ |
| جيم - الانشطة المحددة المتعلقة بأولويات برنامج العمل | ١٨٤-٢٢٩ | ٦٥ |
| دال - الاجراءات التي اتخذها الأمين العام ..... | ٢٣٠-٢٣٦ | ٨٠ |
| خامسا - أداء الاقتصادات الافريقية وأثر القيود الداخلية والخارجية ..... | ٢٣٧-٢٧٦ | ٨٢ |
| ألف - أداء الاقتصادات الافريقية ..... | ٢٣٧-٢٥٣ | ٨٢ |
| باء - القيود الداخلية والخارجية وآثارها ..... | ٢٥٤-٢٧٦ | ٨٧ |
| سادسا - النتائج ..... | ٢٧٧-٢٧٩ | ٩٤ |

## أولا - خلاصة تنفيذية

### ألف - مقدمة

١ - أعد هذا التقرير في سياق استعراض وتقييم منتصف المدة لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ (قرار الجمعية العامة دإ - ٣/١٣ المؤرخ في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، المرفق) ، مما سيضطلع به في الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة . وهذا التقرير يستند الى التقرير الذي قدمه الامين العام للجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين عن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا : (A/42/560) . ووفقا لقرار الجمعية العامة ١٦٣/٤٢ ، المؤرخ في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، يتضمن التقرير توصيات محددة للتنفيذ العاجل والكامل للبرنامج .

٢ - وبرنامج عمل الامم المتحدة المذكور يشمل التزامات مترابطة : فالحكومات الافريقية ، من ناحية اضطلعت بتنفيذ الاصلاحات الاقتصادية ، لتحسين سياساتها الاقتصادية في إطار برنامج افريقيا ذي الاولوية للانتعاش الاقتصادي للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ (A/40/666 ، المرفق الاول ، declaration AHG/Decl. 1 (XXI) ، المرفق) ؛ كما أن المجتمع الدولي ، من ناحية اخرى ، قد التزم بدعم جهود افريقيا .

٣ - والتحليل الوارد في هذا التقرير يدل على أن برنامج العمل قد قدم بالفعل الإطار والزخم اللازمين لاتخاذ اجراءات فعالة من قبل البلدان الافريقية والمجتمع الدولي على السواء . كما انه ينبه أيضا الى ضرورة قيام جميع الاطراف المعنية ببذل المزيد من الجهود الى جانب استمرارها في الالتزام على نحو طويل الاجل .

٤ - واستعراض وتقييم منتصف المدة لبرنامج العمل للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ يجري القيام بهما في ظل تدهور مستمر في الحالة الاقتصادية الشاملة في افريقيا . فالاداء الاقتصادي لهذه القارة ، خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٨ ، ما فتئ مخيبا للآمال ، بشكل عام . إذ لم يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بالمنطقة إلا بنسبة ١ في المائة في عام ١٩٨٦ و ٠,٨ في المائة في عام ١٩٨٧ ، في حين هبط دخل الفرد بنسبة ٣,٢ في المائة في هاتين السنتين . وقد تتباين الاداء بين بلد وآخر ومن ثم فالصورة الشاملة لا تبين تماما مدى المحنة السائدة في أجزاء كثيرة من القارة .

٥ - والجهود المبذولة لتنفيذ الاصلاحات الاقتصادية كانت مثارا للإعجاب . ففالبية البلدان الافريقية اجرت اصلاحات تتعلق بالسياسة العامة ووصفت تدابير للتكيف الهيكلي بغية تحسين عمليات الاداء الاقتصادي وتحقيق الانتعاش المعجل ووضع أساس للتنمية المستمرة . وهذا الاتجاه يعتبر اتجاها شجاعا وحميدا إذ أن مثل هذه التدابير تنطوي في الكثير من البلدان على أعباء اجتماعية ومخاطر سياسية . بيد أن هذه الاصلاحات لم يؤخذ بها من قبل جميع الحكومات ، وهي لا تتّبع حاليا بنفس الحماس في جميع البلدان ، رغم أن الجهود الرامية الى القيام بالاصلاحات الضرورية ينبغي بذلها ما كان ذلك ملائما ، فضلا عن تعميقها وتعزيزها .

٦ - والاصلاحات السياسية ، في أغلب الاحوال ، بحاجة الى بعض من الوقت حتى يتضح أثرها على الاداء الاقتصادي . وفي حين أن ثمة نتائج إيجابية قد تحققت بالفعل في مجالات من قبيل انتاج الاغذية ، فإن الوقت ما زال مبكرا جدا بالنسبة لانعكاس الاثر الكامل للسياسات المتبعة في السنتين الاخيرتين . وعلاوة على هذا ، فإن المشاكل الهيكلية والآثار المعاكسة والضغوط الخارجية التي تتعرض بصورة حساسة لها الاقتصادات الافريقية ما زالت تعوق بشدة الجهود المبذولة في مجال التنمية .

٧ - وإذا كان المجتمع الدولي قد قام ، من جانبه ، بمبادرات هامة لدعم الجهود الافريقية فلا ينبغي أن يدخر أي جهد في سبيل ترجمة الالتزامات المعلنة والاقتراحات الحالية ، فيما يتعلق بتعزيز مستويات الدعم ، الى اجراءات محددة . ويلزم أيضا اتخاذ خطوات جديدة للتعامل بالذات مع المشاكل المترابطة المتصلة بالتدفقات المالية والسلع الاساسية والديون ، والى تقديم المزيد من الدعم للاصلاحات والتدابير التي تضطلع بها البلدان الافريقية في الوقت الراهن في مجال السياسة العامة .

٨ - إن الاصلاحات التي تضطلع بها البلدان الافريقية والمبادرات التي يضطلع بها حاليا المجتمع الدولي تمثل البداية إلا أن الجهود الافريقية الرامية الى مواصلة وتعميق عملية الاصلاح لا يمكن الاستمرار فيها لمدة غير محدودة في ظل بيئة خارجية معاكسة ودون زيادة الدعم المقدم من المجتمع الدولي . فانخفاض حصائل التصدير وثقل عبء خدمة الدين ، فضلا عن نقص التمويل التساهلي ، عوامل تعوق برامج النمو والانتعاش والتنمية كذلك فإن ظاهرة بطء النمو الاقتصادي والتكاليف الناجمة في الاجل القصير عن جهود الاصلاح والتكيف تخلق في حالات كثيرة مشاكل اجتماعية وسياسية خطيرة . ويستلزم الامر اتخاذ تدابير سريعة وخلاقة لتهيئة بيئة اقتصادية خارجية تساند الجهود الافريقية ، اضافة الى أمور أخرى من بينها ضرورة وضع برامج التكيف الهيكلي بحيث تتواءم بصورة أوثق مع ظروف البلدان .

٩ - ووفقا للمواضيع الاساسية ببرنامج العمل ، يتضمن هذا التقرير استعراضا للاجراءات المتخذة من قبل الحكومات الافريقية والمجتمع الدولي ومنظومة الامم المتحدة ، وكذلك تقييما لاثر هذه الاجراءات ، اضافة الى تقييم للحالة الاقتصادية الراهنة في افريقيا ، وطرح توصيات بشأن الاجراءات المقبلة على الصعد الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية والدولية من أجل التعجيل بتنفيذ البرنامج .

١٠ - وهذا التقرير يقوم على بيانات ومعلومات مستقاة من خلال جهد مشترك بين الوكالات ، مثل الدراسات الاستقصائية التي أجرتها اللجنة الاقتصادية لافريقيا على دولها الاعضاء بشأن تنفيذ برنامج العمل ، والبيانات المتولدة من خلال المشروع المشترك بين برنامج الامم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي واللجنة الاقتصادية لافريقيا بشأن رصد البرامج الإنمائية وتدفقات المعونة الى افريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، والمعلومات المقدمة من سائر وكالات الامم المتحدة .

## باء - ملخص النتائج

١١ - من التحليل الوارد في هذا التقرير تنشأ النتائج التالية ، فيما يتعلق بالاستجابة لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا .

### ١ - الجهود المحلية في افريقيا

١٢ - تعكف أكثرية البلدان الافريقية على إجراء إصلاحات اقتصادية واتخاذ تدابير للتكيف ، رغم ما ينطوي عليه ذلك من صعوبات . وأهم مجالات الاصلاح المحلي هو القطاع الزراعي الذي يعتمد عليه أكثر من ٧٥ في المائة من سكان افريقيا في كسب معيشتهم . وتمنح معظم البلدان أولوية أكبر لتوجيه الموارد الى الزراعة ، وتحسين الحوافز بالنسبة للمزارعين ، وتوفير الامن الغذائي ، ومكافحة الجفاف والتصحر . ويولى اهتمام خاص لضمان الاكتفاء الذاتي من ناحية الاغذية ولتحقيق إنتاجية أعلى في قطاع الصادرات الزراعية .

١٣ - كما تتواصل الجهود لتحسين الادارة الاقتصادية الشاملة في معظم البلدان لزيادة كفاءة وفعالية القطاع العام ، ومنح المزيد من التشجيع لقوى السوق والقطاع الخاص ، ولتعزيز تنمية الموارد البشرية . ويمنح مزيد من الاولوية لتعبئة الموارد

المحلية . وقد قامت عدة بلدان بتعديل عملاتها بغية التقليل من تشوهات الاسعار وتحسين توزيع الموارد .

١٤ - وهناك أيضا وعي متزايد من جانب كثير من الحكومات الافريقية بالحاجة الى تحقيق قدر أكبر من الانسجام بين النمو السكاني وبين القدرة الاقتصادية والبيئية . كما يقوم عدد متزايد من البلدان بوضع سياسات وطنية من شأنها تخفيض معدل النمو السكاني وإيقاف تدهور البيئة .

١٥ - بيد أن الحكومات الافريقية لم تشرع جميعها في الاصلاحات . فالتصميم على القيام بإصلاح لا يترجم دائما الى عمل سريع . كما ان عوامل الجمود الهيكلي وتركة السياسات السابقة تعيق التغيير السريع والنوعي في الاقتصادات الافريقية . وفي حالات كثيرة ، يشكل نقص الموارد البشرية الكافية قيدا رئيسيا آخر فيما تؤدي الظروف الاقتصادية الخارجية غير المواتية وقصور الموارد من العملات الاجنبية الى إحباط بعض جهود الاصلاح .

١٦ - ويحدد التقرير استنادا الى دروس الخبرات الاخيرة ، المجالات التي تحتاج الى المزيد من الجهود المستمرة . وقد بات واضحا أن عملية التكيف ستستغرق وقتا أطول مما كان متوقعا في البداية لضمان عدم تعطل جهود التكيف بفعل الصدمات الخارجية والكوارث الطبيعية ، فإن الامر يتطلب وضع ترتيبات للطوارئ أو تعزيزها . كما أن فعالية جهود التكيف ، أو إمكانية استمرارها تتوقف على مدى ما تحظى به من تأييد سياسي محلي . وهذا ما يؤكد ، في جملة أمور ، الاهمية الشديدة لدمج البعد الانساني في تصميم برامج التكيف بحيث تُحمى الفئات الاضعف في المجتمع من العواقب السيئة . وهناك حاجة أيضا الى رسم وتوسيع الأفق الزمني لبرامج التكيف لجعلها أكثر انسجاما مع الأهداف الإنمائية الطويلة الاجل . وأخيرا ، تدعو الحاجة الى تعزيز التنسيق الوطني والدولي وترتيبات الرصد لتسهيل الاشراف على جهود الاصلاح إضافة الى ضرورة تصحيح حالات الخروج عن المسارات الموضوعة ، والتكيف مع الظروف المتغيرة .

١٧ - ومن المسلم به أن الكثير من العوائق المحلية ترتبط بأوجه الضعف في نظم التعليم والتدريب والادارة . كما أن من شأن الأزمات الاقتصادية الراهنة والاثر الناجم عن برامج التكيف الحد من قدرة الحكومات الافريقية على تمويل تنمية الموارد البشرية بشكل كاف . وهذا ما أعرب عنه بقوة في إعلان الخرطوم (A/43/430 ، المرفق الاول) الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بالبعد الانساني للانعاش الاقتصادي والتنمية في

افريقيا المعقود في الخرطوم في الفترة من ٥ الى ٨ آذار/مارس ١٩٨٨ . كما يتعين جعل تنمية الموارد البشرية بالمنطقة هدفا رئيسيا للسياسة الوطنية وللدعم المالي الدولي .

١٨ - والموارد البشرية ليست إمكانات افريقيا الوحيدة . ففي القارة بعض أخصب الاراضي وأكثر الموارد المعدنية إنتاجا في العالم . كما ان الاحتمالات مبشرة للغاية بالنسبة للمنطقة على المدى الطويل . ولكن افريقيا لن تستثمر إمكاناتها كاملة إلا بعد انتعاش اقتصاداتها وإنجاز التحولات الهيكلية على صعيدها . ويمكن للدعم الدولي التعجيل بهذه العملية الى حد بعيد والمساهمة في إنشاء قاعدة سليمة للتنمية المتواصلة .

## ٣ - التعاون على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي

١٩ - وقد تجدد الوعي بان كثيرا من الاقتصادات الافريقية أصغر حجما بمفردها من أن تتحمل الاستثمار في مرافق البيئة الاساسية ومرافق الانتاج الرئيسية مما يعرض للضياع وفورات الحجم . وهناك تفهم أيضا بان مشاكل من قبيل الجفاف وغزو الجراد تتطلب نهجا تعاونيا في التصدي لها . وفيما تنهمك بلدان اوروبا الغربية وامريكا الشمالية في تدعيم الاواصر الاقتصادية والتجارية بينها ، وفيما تظهر البلدان الحديثة التصنيع بوصفها قوى منافسة دولية رئيسية فإن البلدان الافريقية سوف تفيد كثيرا من خلال العمل المشترك لتعزيز قدرتها على المشاركة المثمرة في الاقتصاد الدولي ، ومازالت البلدان الافريقية تنشد درجة أكبر من التعاون على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي من خلال آليات مثل الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا ومؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي ومنطقة التجارة التفضيلية والاتحاد الاقتصادي لدول وسط افريقيا ، ومنطقة التجارة التفضيلية المقترحة لشمال افريقيا .

٢٠ - ويبقى المجال واسعا لتحويل الكيانات دون الاقليمية القائمة الى أدوات أكثر فعالية من أجل تعزيز الانتعاش الاقتصادي والتنمية . ويمكن تعزيز التنسيق والتكامل الاقتصاديين على الصعيد الاقليمي من خلال تنسيق أوثق للسياسات الاقتصادية والاجتماعية ، وإقامة مشاريع متعددة البلدان في القطاعات الاقتصادية الرئيسية ، وترويج التجارة داخل افريقيا . مثل هذا التعاون طويل أجل في طابعه مما يتطلب جهودا متواصلة . ويمكن للبلدان والمؤسسات المانحة أن تدعم هذه الجهود عن طريق

تمويل المشاريع المشتركة ومساعدة البلدان الافريقية علي التغلب على تكاليف الانتقال الى مرحلة التكامل الاقتصادي .

## ٣ - الاستجابة الدولية

٢١ - ما برح المجتمع الدولي ، منذ اعتماد برنامج عمل الامم المتحدة ، ملتزما بتقديم المزيد من المساعدة المالية المقدمة للبلدان الافريقية سواء بشكل ثنائي أو متعدد الاطراف . فقد ازدادت تدفقات الموارد الصافية الى افريقيا على الأسس الاسمية من ١٧,٩ بليون دولار في عام ١٩٨٥ الى ١٩,٩ بليون دولار في عام ١٩٨٦ و ٢٢,٩ بليون دولار في عام ١٩٨٧ ؛ بيد أن تدفقات الموارد هذه ، إذا ما قيست بالأسعار الحقيقية ، لجاءت أقل في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ عما كانت عليه في عام ١٩٨٥ .

٢٢ - كما ازدادت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان الاعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومن منظمة الاوبك ومن المؤسسات المتعددة الاطراف بالدولارات الحالية ولاسيما في البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء حيث ارتفعت تلك المساعدة من ١١,٧ بليون دولار في عام ١٩٨٦ الى ١٣,٣ بليون دولار في عام ١٩٨٧ ، ولو أن هذا المبلغ الاخير لا يبين أي زيادة عن عام ١٩٨٦ اذا ما قيس بأسعار ومعدلات صرف عام ١٩٨٦ . وقد طرأ انخفاض على ائتمانات التصدير لافريقيا في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ ، في حين بقيت التدفقات التجارية الخاصة الاخرى غير ذات شأن منذ عام ١٩٨٣ . ومما زاد في حدة هذا التدهور في تدفقات الموارد ، ما حدث من نقل صاف للموارد المالية ، من افريقيا الى صندوق النقد الدولي ، قارب بليون دولار في عام ١٩٨٦ وفي عام ١٩٨٧ . وفي ضوء احتياجات التنمية للبلدان الافريقية وأعباء ديونها المستمرة والحالة الدولية للسلع الأساسية ، يبقى الكثير مما يتعين على مجتمع المانحين فعله لتلبية احتياجات افريقيا المالية من أجل الانتعاش والتنمية ، من حيث زيادة الأموال الملتزم بها وصرفها بشكل أسرع وتحسين نوعية المساعدة .

٢٣ - وتؤدي المؤسسات المالية المتعددة الاطراف دورا طليعيا في الجهود الدولية المبذولة لزيادة التدفقات المالية الى افريقيا . إذ ارتفعت مدفوعات المؤسسة الإنمائية الدولية من ٠,٩ بليون دولار في السنة المالية ١٩٨٥ الى ١,٢ بليون دولار في عام ١٩٨٦ ، والى ١,٦ بليون دولار في عام ١٩٨٧ . وفي كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، أنشأ البنك الدولي برنامجا خاصا للمساعدة لصالح البلدان الافريقية المنخفضة الدخل

والمثقلة بالديون يجمع بين صرف مبالغ اضافية من التغذية الثامنة للمؤسسة الإنمائية الدولية وبين التمويل المشترك من قبل مانحين ثنائيين ، ومن المقدر أن يزيد هذا التمويل المشترك تدفقات الموارد الى البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء بحوالي ٣ بلايين دولار خلال الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٠ . كما كرس صندوق النقد الدولي المزيد من الاهتمام لافريقيا . وفي ضوء فداحة التزامات افريقيا أمام صندوق النقد الدولي ، توصل الصندوق الى اتفاق بشأن مرفق للتكيف الهيكلي المحسن الذي من شأنه زيادة الموارد المتاحة للبلدان المنخفضة الدخل بمقدار ٦ بلايين من حقوق السحب الخاصة . ومن المتوقع تخصيص جزء كبير من هذه الموارد الاضافية لافريقيا . أما مصرف التنمية الافريقي فقد توصل من ناحيته الى اتفاق بشأن زيادة رأسماله المأذون به بمقدار ثلاثة أضعاف ، وزيادة صندوق التنمية الافريقي بنسبة ٥٠ في المائة . وهذا ما مكّنه من زيادة الالتزامات من بليوني دولار في الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ الى ٣,٨ بليون دولار في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ . كما زادت مدفوعات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد) من ٥٠ مليون دولار عام ١٩٨٣ الى ٩٥ مليون دولار عام ١٩٨٦ .

٣٤ - واستنادا الى معلومات متاحة حاليا فإن المبالغ المدفوعة في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان الافريقية ظلت ثابتة نسبيا بالاسعار الحقيقية في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ مع وجود تباين واسع على صعيد المانحين . وهناك حاجة ماسة الى معونات ثنائية إضافية ، وكذلك الى استئناف ائتمانات التصدير واتخاذ تدابير لزيادة الاستثمار الخاص المباشر وخاصة في ضوء تدابير الحوافز ، بما فيها قوانين الاستثمار الاكثر مرونة ، التي أدخلتها بلدان افريقية كثيرة . وهناك حاجة الى سرعة صرف الاموال وإجراء تحسينات أخرى في نوعية التدفقات الثنائية ، كما يتعين مواصلة الاهتمام الخاص بتحسين تنسيق برامج المانحين ، سواء من جانب الحكومات الافريقية المستفيدة أو من جانب المانحين ، ضمانا لتوجيه الموارد الخارجية الى أولويات الانتعاش والتنمية وفقا لخطط التنمية الوطنية .

٣٥ - إن عبء الديون الافريقية يشكل حجر عثرة كبيرا أمام جهود الانتعاش والتنمية . والواقع أن النمو والتنمية الطويلة الاجل في عدد كبير من البلدان متوقفان على حل هذه المشكلة الحرجة . وقد أُحرز بعض التقدم فيما يتعلق بإعادة جدولة الديون على آجال أطول ولسنوات عدة ، في اجتماعات نادي باريس الاخيرة ، بيد أن مشكلة تخفيض أصل الديون أو زيادة إمكانية الحصول على تساهلات بشأنها لم تواجه بشكل كاف . وعلى الرغم من أن مجموعة من المانحين حولت قروض المساعدة الانمائية الرسمية الى منح ، فمازالت ديون المساعدة الانمائية غير المسددة كبيرة .

٣٦ - وقد تناول اجتماع القمة الاقتصادية للبلدان الصناعية الكبرى السبعة الذي عقد في تورنتو من ١٩ إلى ٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، أوجه القصور في الاستراتيجيات الحالية لمواجهة مشكلة الديون الافريقية . وتوصلت هذه القمة الى اتفاق في الرأي بشأن اعادة جدولة الديون الرسمية لأشد البلدان النامية فقرا التي تضطلع ببرامج للتكيف معتمدة دوليا (انظر A/43/435-S/19974 ، المرفق الاول ، الفقرتان ٢٩ و ٣٠) . وسيتيح الاتفاق للدائنين الرسميين عدة خيارات منها تقاضي أسعار فائدة تساهلية مع تقصير أجل الاستحقاق ، أو إطالة فترات السداد مع تقاضي أسعار تجارية ، أو التنازل عن جزء من خدمة الدين خلال فترة الدعم ، أو مزيج من هذه الخيارات . ومن الصعب تقدير الأثر الكلي المحتمل لهذه الاجراءات تقديرا كميا . وفي هذه الاثناء ، تشير التوقعات لافريقيا ككل الى استمرار زيادة عبء الديون حيث يحل موعد سداد مبالغ كبيرة ابتداء من عام ١٩٨٩ فصاعدا . وتشير الإسقاطات المتعلقة بالتزامات خدمة الديون ، المقدّرة بمبلغ ٣٩ بليون دولار في عام ١٩٨٧ ، إلى أنها ستبلغ ٤٥ بليون دولار سنويا بحلول عام ١٩٩٥ . وثمة حاجة الى اتخاذ تدابير عاجلة أخرى لتوفير حلول دائمة وشاملة في إطار النمو والتنمية لجميع البلدان بما فيها تلك المصنفة بوصفها بلدانا متوسطة الدخل .

٣٧ - إن الضغط المالي على افريقيا قد زاد سوءا بشكل ملحوظ بسبب حالة السلع الاساسية . فعلى الرغم من التحسن الذي طرأ في الفترة الاخيرة على أسعار بعض هذه السلع ، ظل إجمالي عائدات السلع الاساسية في افريقيا في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ دون مستواه في عام ١٩٨٥ . وعلاوة على ذلك ، فإن التقلب المستمر في أسعار السلع الاساسية يزيد من انعدام الاستقرار الاقتصادي ، ويقوض ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، جهود الاصلاح بما فيها الاصلاح المالي .

٣٨ - وهناك بالفعل مجموعة من الوسائل المتاحة من شأنها تثبيت حصائل الصادرات وتشمل مرفق التمويل التعويضي الذي أنشأه صندوق النقد الدولي ونظام تثبيت حصائل التصدير ونظام تثبيت حصائل التصدير في قطاع التعدين اللذان أنشأهما الاتحاد الاقتصادي الاوروبي . ومع ذلك فإن استعمال هذه الوسائل ونطاقهما لا يتناسبان مع حجم المشكلة ، كما أنها في حاجة الى التقوية والتحرير . وعلاوة على ذلك ، لا توفر هذه الآليات سوى مهلة مؤقتة . وقد أسفرت التحولات الهيكلية في أنماط الطلب عن توقعات طويلة الاجل لا تدعو الى التفاؤل بالنسبة لكثير من السلع الاساسية ، والنتيجة هي أن الحل الوحيد في الأجل الطويل ، كما اتفق عليه في برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، التنويع بوصفه العنصر الرئيسي لحل دائم

ولكن تحقيقه يستغرق وقتا طويلا . ومن المطلوب في الوقت نفسه اتخاذ تدابير اضافية للتعويض عن تقلب عائدات التصدير . وتتخذ الآن الترتيبات اللازمة لتشغيل الصندوق المشترك للسلع الاساسية الذي يمكن لشباكه الثاني أن يسهم في حالة مدّه بالموارد الكافية ، في التخفيف من هذه الحالة بوسائل مختلفة منها تقديم الدعم لاستراتيجية التنويع . كذلك توصل مؤتمر الامم المتحدة السابع للتجارة والتنمية الى اتفاق على مجموعة من التدابير في هذا المجال يتطلب الامر متابعتها .

٢٩ - وهناك حاجة أيضا الى اتخاذ تدابير لإزالة الحواجز التجارية . وهذه الحواجز هي أحد موضوعات التفاوض في جولة اوروغواي لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ("الغات") ، التي يتعين على الحكومات الافريقية أن تشترك فيها بشكل فعال . ومن المطلوب أيضا ، لتعزيز صادرات المنطقة والتقدم بشأن قضايا التجارة الزراعية أن يتخذ اجراء مبكر بشأن المنتجات الاستوائية وغيرها من المنتجات التي تهتم بها افريقيا ، وأن تنفذ تدابير التجميد والتخفيض مما سيعود بالفائدة أيضا على افريقيا .

٣٠ - وفي ضوء دورها الرئيسي في الاقتصاد الدولي فإن بوسع البلدان الصناعية الرئيسية ، الإسهام بشكل رئيسي أيضا في تنمية وانتعاش افريقيا بتحقيقها مستويات أعلى من النمو غير التضخمي ، وفي فتح الاسواق وإتاحة المزيد من الموارد للبلدان النامية . لكن ما لم تواجه الاختلالات السائدة في داخل البلدان الصناعية وفيما بينها مواجهة كافية فإن من الممكن حدوث انكماش اقتصادي عالمي آخر . ولن يكون لهذا التطور سوى تاثير سلبي على افريقيا وعلى جميع البلدان النامية الاخرى .

## ٤ - التعاون بين بلدان الجنوب

٣١ - آفاق التعاون بين البلدان الافريقية والبلدان النامية الاخرى يتم استكشافها في عدد من المجالات مثل التجارة والمال والتكنولوجيا والمساعدة التقنية . ففي ميدان التجارة ، كان من الاحداث الرئيسية انعقاد الجولة الاولى للمفاوضات المتعلقة بالنظام الشامل للافضليات التجارية فيما بين البلدان النامية ، وهي الجولة التي استكملت في الاجتماع الوزاري الثالث لمجموعة السبعة والسبعين الذي عقد في بلغراد في نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، حيث قامت البلدان المشتركة في النظام المذكور بالتوقيع على وثيقة تعاقدية ترمي الى تيسير علاقاتها التجارية . كما أن من المفروض أنه يساعد على توسيع التجارة فيما بين البلدان الافريقية نظرا لان البلدان التي تبادلت

التسهيلات ، وعددها ٤٨ بلدا ، بينها ١٦ بلدا افريقيا تستحوذ على ما يزيد على ٥٠ في المائة من التجارة بين البلدان الافريقية في المنتجات الزراعية والتعدينية والصناعية .

## ٥ - استجابة منظومة الامم المتحدة

٣٢ - أعطت مؤسسات ووكالات منظومة الامم المتحدة أولوية عليا لافريقيا في عملياتها العالمية . ففي سلسلة الاجتماعات المشتركة الثالثة والعشرين للجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية ، المعقودة في تموز/يوليه من العام الحالي أجرى استعراض لدور منظومة الامم المتحدة في تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . وكان هناك تسليم بأن إسهامات مؤسسات المنظومة كانت مفيدة ومتنوعة ، على الرغم من القيود المالية . وكان هناك تسليم أيضا بأن ثمة حاجة الى المزيد من تعزيز التعاون بين مختلف المؤسسات ، نظرا لتنامي التنوع والتعقيد في تلك الانشطة . وتم التشديد بصفة خاصة على أهمية تقديم المساعدة في القطاع الزراعي للتجمعات دون الاقليمية في افريقيا ، وعلى ضرورة تعزيز التنسيق في تنفيذ ورصد البرنامج في اطار منظومة الامم المتحدة نفسها . وعلى المستوى الوطني ، ينبغي لهذا التعزيز أن يتم تحت قيادة الحكومة المضيفة وبالتعاون مع البلدان المانحة . وعلى المستوى دون الاقليمي ، هناك حاجة الى تحقيق التعاون بين التجمعات والمؤسسات الاقتصادية دون الاقليمية وبين مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات التابعة للجنة الاقتصادية لافريقيا . وأخيرا ، وعلى المستوى الدولي ، ينبغي زيادة تقوية دور اللجنة التوجيهية وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات التابعتين للامم المتحدة المعهود إليهما مهمة الإشراف على تنفيذ برنامج العام .

## ٦ - الاتجاهات الاقتصادية الاخيرة في افريقيا

٣٣ - على الرغم من جميع التدابير التي اتخذت ، مازال الاداء العام لاقتصاديات البلدان الافريقية غير مرض . ذلك أن النمو الاقتصادي خلال الثمانينات لم يواكب النمو السكاني فكانت النتيجة أن مستويات نصيب الفرد من الدخل القومي هي اليوم أقل مما كانت عليه في عام ١٩٨٠ . كما أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي تدهور في عام ١٩٨٦ وأيضا في عام ١٩٨٧ .

٣٤ - ويولي برنامج العمل أعلى أولوية للقطاع الزراعي . وقد ازداد الانتاج

الزراعي بنسبة ٣,٨ في المائة في عام ١٩٨٦ ، لكنه تدهور بنسبة ١,١ في المائة في عام ١٩٨٧ مما يدل على التدهور الشديد في انتاج الحبوب . وفي أعقاب التحسينات التي حدثت في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ ، اتسع نطاق العجز الغذائي في المنطقة في عام ١٩٨٧ ، وأسفر ذلك عن حدوث زيادة في الواردات الغذائية . ومن المحتمل أن تكون هذه النكسة راجعة أساسا الى العوامل المناخية .

٣٥ - وتقلص نطاق العجز في حساب افريقيا الجاري من ١٣,٧ بليون دولار في عام ١٩٨٦ الى ١١,٣ بليون دولار في عام ١٩٨٧ . وارتفعت قيمة صادرات المنطقة في عام ١٩٨٧ وكان ذلك أساسا بسبب التحسن في أسعار النفط (الذي استفادت منه أقلية من البلدان فحسب) . وكان هناك تحسن ضئيل في القوة الشرائية الخارجية للمنطقة ، لكن نظرا لارتفاع أسعار الواردات ، فقد طرأ مزيد من التدهور في حجم هذه الواردات . وتشير التوقعات بالنسبة لعام ١٩٨٨ الى اتساع نطاق العجز في الحساب الجاري للمنطقة نتيجة لزيادة ارتفاع قيمة الواردات على ارتفاع قيمة الصادرات .

٣٦ - ويعكس الاداء غير المرضي للاقتصادات الافريقية في مجال الاقتصاد الكلي قيود داخلية وقيود خارجية وإلى حالات الجمود الهيكلي . وتشمل المشاكل الداخلية آثار تجدد الجفاف ، واجتياح الجراد والجنادب لبعض المناطق ، وقصور البنى الاساسية ، وضعف القدرة على تعبئة الموارد المحلية . وانعدام الكفاءة في استخدام الموارد المحلية ، والتغالي في الاعتماد على الواردات من السلع الاستهلاكية والمدخلات الانتاجية ، فضلا عن ارتفاع معدلات الزيادة السكانية ، وأوجه النقص في الأيدي العاملة ، والمشاحنات الاهلية ، والمنازعات العسكرية . وتشمل القيود الخارجية بطء الاقتصاد العالمي وما يترتب عليه من ضعف الطلب على الصادرات الافريقية وانخفاض أسعار السلع الاساسية ، هذا بالاضافة الى تدهور الشروط التجارية ، وانخفاض تدفقات رؤوس الاموال ، وتزايد عبء الديون وخدمة الديون . وبالنسبة لبلدان الجنوب الافريقي ، تشكل أعمال حكومة جنوب افريقيا ، التي تستهدف زعزعة الاستقرار ، عقبة اضافية في طريق التنمية وتلتزم البلدان الافريقية بمواصلة جهودها للتغلب على العقبات الداخلية ، فيما يتعين تخطي العقبات الخارجية أيضا .

٣٧ - ويتعين تخفيف هذه القيود إذا أريد لاقتصادات البلدان الافريقية أن تستأنف النمو الايجابي في نصيب الفرد . وأكثر الاعمال إلحاحا التي يتطلب الامر القيام بها تتصل بالقيود المترابطة المتعلقة بتدفقات الموارد وحصائل الصادرات . أما شركاء التنمية كل على حدة سواء كانوا بلدان أو مؤسسات ، فينبغي لهم ألا يترددوا في اتخاذ

مبادرات جريئة من جانب واحد للمساهمة في تحقيق أهداف البرنامج ، حتى ولو لم يكن المجتمع الدولي ككل على استعداد بعد للقيام بذلك . وفي هذا الصدد ، يؤيد هذا التقرير عددا من المبادرات التي اتخذت مؤخرا ويدعو الى سرعة تنفيذها .

## جيم - التوصيات

٣٨ - في ضوء التحليل والنتائج السابقين والخبرة المكتسبة حتى هذا الحين ، تقدم التوصيات التالية لاتخاذ اجراء بقصد الإسراع في تنفيذ برنامج العمل ووضع دعائم تنمية افريقيا على أساس طويل الاجل . وهذه الاهداف تتطلب بذل جهود من قِبَل الحكومات الافريقية والمجتمع الدولي على حد سواء .

### ١ - الاصلاحات السياسية

٣٩ - ينبغي للبلدان الافريقية أن تواظب على تنفيذ عملية إعادة توجيه السياسة والإصلاح الرامية إلى دفع عجلة الانتعاش وتحسين أداء اقتصاداتها . وينبغي اجراء الاصلاحات اللازمة في البلدان التي لم تبدأ في تنفيذ العملية بعد ، وإيلاء اهتمام خاص لإدارة الاقتصاد المحلي ؛ وتعبئة واستخدام الموارد المحلية بكفاءة ، وترشيد سياسات الاستثمارات العامة ؛ وتنمية الموارد البشرية واستخدامها ؛ ووضع وتنفيذ سياسات سكانية ؛ وحماية البيئة ؛ وتحسين المنافسة الدولية ؛ وتنويع الانتاج . وينبغي إيلاء اهتمام خاص باستمرار لتنمية قطاع الأغذية والزراعة والصناعات ذات الصلة بالزراعة ، ومكافحة الأوبئة ، والجفاف ، والتصحر ، والأولويات القطاعية الاخرى المحددة في البرنامج .

٤٠ - وفي الوقت ذاته ، ينبغي بذل جهود لتخفيف حدة الآثار السلبية الاجتماعية والاقتصادية التي تترتب على تدابير التكيف وتأمين إيجاد انسجام بين الاجراءات القصيرة الاجل والتحول الهيكلي المتوسط الأجل والطويل الاجل واستخدام التدابير القصيرة الاجل لتحقيق التحول المذكور . وعلى الرغم من أن الحكومات الافريقية تعتبر مسؤولة عن ذلك في المقام الاول فينبغي أن يؤدي الشركاء الثنائيون ، والمؤسسات المالية المتعددة الاطراف ومنظومة الامم المتحدة ككل دورا أساسيا من أجل دعم إطار من الاصلاحات السياسية والاهداف الانمائية التي تتسق مع الاستراتيجيات الانمائية الطويلة الأجل ؛ وتكفل جعل البعد الانساني اهتماما أساسيا .

٤١ - وينبغي وضع الطرائق الكفيلة بترجمة تلك الاهتمامات إلى حلول عملية . وفي طليعة شروط تحقيق النجاح الوصول إلى اتفاق بين البلدان الافريقية وشركائها في التنمية على هذا الإطار الموسع في مجال التنمية وعلى آليات تنفيذ هذا الإطار . ويتعين أن ينسق شركاء افريقيا الثنائيون والمتعددو الاطراف جهودهم وأن يتعاونوا مع افريقيا داخل هذه الإطارات المتفق عليها . وينبغي تعزيز الفرق الاستشارية واجتماعات المائدة المستديرة بوصفها آلية ملائمة لأداء هذه المهمات .

٤٢ - كما ويتعين توسيع نطاق مشاركة السكان في عملية الانتعاش والتنمية وزيادة كفاءة تلك المشاركة ، خاصة من خلال تعزيز فرص الوصول إلى الموارد والمنافع الانمائية ، وإيجاد ظروف ملائمة لاتخاذ القرارات على أساس لا مركزي ، وتشجيع التنظيم وتوسيع نطاقه على كافة المستويات . وفي هذا المجال ، ينبغي اتخاذ تدابير رامية إلى تحسين قدرة الحكومات الافريقية على التخطيط والتنفيذ والتنسيق في مجال تنمية القوى العاملة الماهرة وبناء المؤسسات .

## ٣ - اتباع نهج متكامل تجاه مشاكل تدفقات الموارد والسلع الأساسية والديون

٤٣ - أثبتت الخبرة المكتسبة خلال أول سنتين من تنفيذ برنامج العمل أن جهود افريقيا الرامية إلى إعادة هيكلة الاقتصاد واجراء اصلاحات أساسية ، محدودة للغاية نظرا لوجود قيود خارجية شديدة الترابط تتمثل في مشاكل الديون ، والسلع الأساسية ، وتدفقات موارد رأس المال . وستكون هذه القيود بصفة مستمرة عقبة تعرقل الانتعاش والنمو ما لم يتخذ المجتمع الدولي اجراءات متضافرة لإيجاد حلول دائمة لها . ويتعين معالجة هذه المشاكل بصورة متكاملة لتأمين نقل ما يكفي من الموارد الصافية إلى افريقيا من أجل تلبية الاحتياجات الانمائية للمنطقة .

(أ) تدفقات الموارد

٤٤ - ينبغي زيادة التدفقات المالية إلى افريقيا وتحسين نوعيتها ولاسيما الموارد التساهلية . وبالنسبة لمعظم القارة ، خاصة البلدان الأشد فقرا في افريقيا جنوب الصحراء ، ينبغي مواصلة تقديم معظم التدفقات هذه بواسطة المساعدة الثنائية الرسمية والمؤسسات المتعددة الأطراف . والاجراءات التالية مهمة بوجه خاص :

(أ) ينبغي للبلدان المانحة ، خاصة البلدان التي ركدت مساعداتها في السنتين الماضيتين ، أن تزيد مساعداتها الانمائية الرسمية كثيرا بالاسعار الحقيقية لافريقيا .

وينبغي تقديم هذه التدفقات من الموارد على أساس متواصل والاسراع في الدفع دون فرض أي شروط لكي يتاح استخدام الموارد على أحسن وجه ؛

(ب) وينبغي توفير أموال التمويل المشترك التي تم التعهد بها في إطار برنامج المساعدة الخاص التابع للبنك الدولي للبلدان المنخفضة الدخل المثقلة بالديون في أقرب وقت ممكن . وينبغي أن يسرع المانحون في تقديم الموارد التي تعهدوا بها لهذا الغرض ؛

(ج) وينبغي الوفاء في أقرب وقت ممكن بالالتزامات المتفق عليها للتغذية الخامسة لصندوق التنمية الافريقي ، والتغذية الثالثة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، والتغذية الثامنة للمؤسسة الانمائية الدولية ؛

(د) وينبغي تنفيذ تدابير بالتعاون مع البلدان المستفيدة لتعزيز تنسيق المساعدات الخارجية ؛

(هـ) وينبغي تعديل شروط تقديم القروض المتعددة الأطراف للبلدان الافريقية لتوفير المزيد من الشروط التساهلية وفترات سماح واستحقاق تكون أكثر ملاءمة ؛

(و) وينبغي بذل جهود تكفل تشجيع تدفق الموارد غير التساهلية كلما كان ذلك مناسبا ومطلوبا .

٤٥ - ويتكامل مع تزايد تدفقات الموارد استمرار البلدان الافريقية في بذل الجهود من أجل دعم تدابير اصلاح السياسة العامة ، وتحسين برامج النفقات العامة ، وكفالة الاستخدام الفعال للموارد القليلة في إطار برامج الإنعاش والتنمية ، وتحسين ادارة المعونة ، ومقاومة الضغوط الرامية إلى الاضطلاع بمشاريع وبرامج غير مناسبة . كما ينبغي لها أن تتخذ كافة التدابير المناسبة لتحسين المناخ الاستثماري بغية تشجيع الاستثمارات الخاصة ، المحلية والخارجية على حد سواء .

(ب) حصائل الصادرات

٤٦ - ينبغي اتخاذ مبادرات جديدة لزيادة حصائل صادرات افريقيا وتخفيض تقلبات هذه الحصائل من سنة إلى اخرى . وينبغي إيلاء اهتمام خاص في هذا السياق إلى التدابير التالية :

(أ) الإسراع في تنفيذ المبادرات الجارية لإضفاء طابع تشغيلي على الصندوق المشترك للسلع الاساسية . وينبغي تزويد هذا الصندوق بموارد ملائمة ؛

(ب) ينبغي أن تخفض البلدان الصناعية اعاناتها المالية الزراعية المحلية للمنتجات التي تنافس منتجات افريقيا ؛

(ج) ينبغي إزالة الحواجز التي تعترض صادرات افريقيا ، خاصة الحواجز التي تؤثر على الصادرات المحولة والصادرات غير التقليدية التي تفسح مجالات واسعة على المدى الطويل لافريقيا من أجل توسيع وتنويع قاعدة صادراتها ؛

(د) ينبغي زيادة موارد مرفق التمويل التعويضي زيادة كبيرة . كما ينبغي أن يعود المرفق إلى اداء دوره السابق كمصدر للاموال التي تمنح بأقل عدد من الشروط وبصورة آلية نسبيا ، وتقدم على وجه السرعة لتلبية الاحتياجات الطارئة القصيرة الاجل . وينبغي أن يكون للمرفق شباك تساهلي لتلبية احتياجات افريقيا ، مع رفع مستويات الوصول دون أن يكون لذلك أي صلة مباشرة بالحصص ؛

(هـ) إقامة برنامج معمم لتثبيت حصائل صادرات البلدان الافريقية ، مثلا من خلال وضع نظم من قبيل مشروع تثبيت حصائل التصدير ونظام تثبيت حصائل التصدير في قطاع التعدين بحيث تنال تأييد فريق أكبر من المانحين .

٤٧ - وينبغي أن تبذل البلدان الافريقية جهودا خاصة لتنويع صادراتها والبدء في تنفيذ تدابير رامية إلى إيجاد توازن بين انتاج وعرض سلعها الاساسية وبين الطلب المتوسط والطويل الاجل . ويمكن أن يكون نقل ، واعتماد ، وتكييف ، واستحداث تكنولوجيات ملائمة خاصة في مجال تحويل وتسويق وتوزيع المنتجات الزراعية الصناعية عنصرا اساسيا في تعزيز اداء الصادرات .

٤٨ - وفي دورته الرابعة والعشرين ، المعقودة في أديس أبابا ، من ٢٥ إلى ٢٨

أيار/مايو ١٩٨٨ دعا اجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية الامين العام إلى تشكيل لجنة رفيعة المستوى من الشخصيات البارزة لدراسة مسألة السلع الاساسية الافريقية ، ضمن إطار برنامج العمل (انظر A/43/398 ، المرفق الثاني ، AHG/Res.177 (XXIV)) .

(ج) مشكلة الديون

٤٩ - نشأ لدى المجتمع الدولي - في محافل عديدة تفهُّم أكثر ايجابية للطابع الخاص والمعقّد الذي يميز مشكلة ديون افريقيا الخارجية ، آخرها في مؤتمر القمة الاقتصادي في تورنتو . ومن بين المقترحات الاخرى المعنية بمعالجة هذه المشكلة المقترحات الواردة في الاعلان الصادر عن الدورة الاستثنائية الثالثة لاجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية بشأن أزمة ديون افريقيا الخارجية وتقرير وتوصيات فريق الأمين العام الاستشاري المعني بالتدفقات المالية إلى افريقيا . واقترح رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية عقد مؤتمر دولي يتناول الديون الخارجية للمنطقة (انظر A/43/398 ، المرفق الثاني ، AHG/Res.177(XXIV)) .

٥٠ - ويتمثل التحدي الجديد الذي يواجه المجتمع الدولي في إيجاد حل عاجل ومتضافر لمشكلة ديون افريقيا يشمل تدابير موضوعية دائمة لتخفيف حدة ضائقة الديون تتناول كافة فئات الديون والمقرضين . ويتعين معالجة المشاكل التي تواجه البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل في هذا الإطار . ويتيح الاستعراض النصفي لبرنامج العمل فرصة تعزيز هذه العملية .

٥١ - وعلى أساس المبادرات الجارية ، ينبغي تكثيف المشاورات الرامية إلى وضع اجراءات وتنفيذها في المجالات التالية :

(أ) الديون الثنائية الرسمية :

'١' الاتساع في تحويل قروض المساعدة الانمائية الرسمية الثنائية إلى منح بما يشمل جميع قروض المساعدة الانمائية الرسمية الممنوحة للبلدان الافريقية ، خاصة ديون أقل البلدان نموا والبلدان المنخفضة الدخل ؛

'٢' دمج الديون غير التساهلية المضمونة رسميا ومدفوعات خدمة الديون في القروض الطويلة الاجل بسعر فائدة يماثل نظيره في قروض المؤسسة الانمائية الدولية وإعطاء فترات سماح معقولة ؛

'٣' السماح للبلدان الافريقية أن تسدد جزءا من ديونها الرسمية الثنائية إذا كانت لم تشطب بطريقة اخرى ، بعملات محلية لكي تستعمل العملات الصعبة في تمويل المشاريع والبرامج الانمائية بشروط متفق عليها ؛

(ب) الديون المتعددة الاطراف :

'١' إعادة تمويل مشتريات صندوق النقد الدولي بشروط تساهلية ؛

'٢' انشاء مرفق تساهلي لسداد ديون البنك الدولي المستحقة السداد من قِبَل البلدان الافريقية المنخفضة الدخل التي تجتهد في وضع تدابير اصلاحية ؛

(ج) قروض المصارف التجارية : ينبغي أن تتخذ المصارف التجارية التي تنال التأييد من البلدان الصناعية والمؤسسات المتعددة الاطراف تدابير للإغاثة من فاتقة الديون لصالح البلدان الافريقية - بما في ذلك شروطا أكثر مرونة ، وتخفيض أسعار الفائدة ، وتمديد فترات الاستحقاق والسماح ، والتصرف في الحقوق بخصم ، وإجراء تبادل بين الديون وحقوق الملكية .

٥٢ - وبالنسبة للبلدان الافريقية نفسها ينبغي أن يحسن القطاعان العام والخاص ادارة ديونهما الخارجية ، وأن يتفاوضا بمزيد من الكفاءة مع المقترضين الاجانب ، وأن ينسّقا القروض الجديدة ويمارسا رقابة على الديون الخارجية . وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة للبلدان الافريقية من أجل بناء هذه القدرة .

٣ - التعاون والتكامل في المجال الاقتصادي

٥٣ - ومن التدابير اللازم اتباعها من جانب البلدان الافريقية في سبيل نهج أكثر شمولا ودينامية تجاه التعاون والتكامل الاقتصاديين ما يلي :

(أ) تعزيز وترشيد التجمعات دون الاقليمية القائمة وانشاء تجمعات جديدة حسب الاقتضاء ، وتعبئتها على نحو فعال لتنسيق التخطيط والتنمية على الصعيد دون الاقليمي ؛

(ب) تنفيذ التدابير الرامية الى تنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد دون الاقليمي ، وكذلك الاشتراك في تخطيط وتطوير مشاريع متعددة الاقطار في القطاعات الاقتصادية الرئيسية ؛

(ج) تشجيع وتمويل التجارة بين مختلف البلدان الافريقية في مجال السلع الاساسية الاولية والمجهزة ؛

(د) تعزيز السياسات المحلية التي تشجع تبادل السلع والافراد ورؤوس الاموال فيما بين البلدان الافريقية .

٥٤ - ولمساندة هذه الجهود ينبغي للمساعدة المقدمة الى المشاريع الوطنية ، أن تستكمل بتقديم دعم أكبر للمشاريع المتعددة الاقطار للتكامل والتعاون الاقتصاديين والمخططات الرامية الى زيادة التجارة بين مختلف البلدان الافريقية .

## ٤ - التعاون بين بلدان الجنوب

٥٥ - يتعين تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب لدعم تنفيذ برنامج العمل . وينبغي تكثيف الاجراءات التي بدأت بالفعل في قطاع الزراعة . ويجب تحديد مشاريع وبرامج جديدة لمساعدة البلدان الافريقية ، منفردة ومجتمعة ، على تحسين انتاج المواد الغذائية الاساسية . ويتعين التأكيد بصفة خاصة على التعاون التكنولوجي ، لاسيما في مجال الصناعات الزراعية والسلع الاستهلاكية ، لتمكين افريقيا من الاستفادة من الافادة من خبرات وتجارب البلدان النامية الاخرى الاكثر تقدما . وينطبق نفس القول على تبادل الخبرات والمهارات في مجال تنمية الموارد البشرية . ولتحقيق هذه الاهداف ، ينبغي أن تتفق البلدان منفردة والتجمعات دون الاقليمية والاقليمية في افريقيا وسائر المناطق النامية على خطط عمل معينة ذات أهداف قطاعية محددة زمنيا .

## ٥ - تخفيف أثر زعزعة الاستقرار

٥٦ - أصيبت جهود الانتعاش والتنمية المبذولة في البلدان الواقعة في المنطقة دون الاقليمية لافريقيا الجنوبية بإحباط مستمر بسبب أعمال زعزعة الاستقرار التي تقوم بها حكومة جنوب افريقيا . وفي حالة عدم انتهاء هذه الاعمال الرامية الى زعزعة الاستقرار ، فإنه يتعين مواصلة زيادة المساعدات المقدمة الى البلدان الاعضاء في

مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي في الفترة منذ اعتماد برنامج عمل الامم المتحدة بغية تعويض التكاليف المترتبة على عدم الاستقرار والسماح لهذه البلدان بتنفيذ برامجها الخاصة بالانتعاش والتنمية على نحو فعال ، وتعزيز التعاون فيما بينها كيما تتمكن من تقليص اعتمادها على جنوب افريقيا .

## ٦ - السلم والاستقرار

٥٧ - يتعين تكثيف الجهود المبذولة من جانب البلدان الافريقية للقضاء على المنازعات داخل مختلف الدول والمنازعات بين الدول . ويشكل السلم والاستقرار شرطين اساسيين لازمين للانتعاش الاقتصادي واستمرار التنمية . فالفرص الاقتصادية التي تضيع نتيجة للمنازعات ، والتكاليف المالية المباشرة المتكبدة والتكاليف الاجتماعية - الاقتصادية والآثار الضارة لهذه المنازعات هي من الضخامة بحيث لا يمكن إغفالها . ويجب بذل كل جهد لتوجيه الموارد الشحيحة نحو الانتعاش والتنمية بدلا من النزاع ، وخلق ظروف تؤدي اكثر الى تحقيق اهداف برنامج العمل .

## ثانيا - استجابة البلدان الافريقية

### ألف - مقدمة

٥٨ - وفقا لبرنامج عمل الامم المتحدة ، فان افريقيا ملتزمة بتوفير الاطار اللازم لبدء برامج طويلة الاجل للتنمية والنمو الاجتماعي ـ الاقتصادي ذاتي البقاء ، حسب ما جاء في برنامج افريقيا ذي الاولوية للانتعاش الاقتصادي للفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ . ويشتمل هذا الاطار ، في جملة أمور ، على الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي ، واصلاح الزراعة وتنميتها ، وتطوير القطاعات المدعمة للتنمية الزراعية والريفية ، اتخاذ تدابير لمعالجة مشاكل الجفاف والتصحر ، وتنمية الموارد البشرية وتشجيع المشاركة الشعبية بما في ذلك المشاركة الكاملة والمتكافئة من جانب المرأة . وهذا الفرع يقدم معلومات عن التدابير المتخذة من جانب البلدان الافريقية ، بصورة فردية وجماعية في تلك المجالات منذ اعتماد برنامج عمل الامم المتحدة . وهذا العرض يتبع الترتيب الذي يتم به تناول مجالات الاهتمام في البرنامج المذكور .

### باء - الاجراءات المتخذة على الصعيد الوطني

٥٩ - المعلومات المستخدمة في هذا الفرع مستمدة من عدد من المصادر . وتشمل هذه المصادر الدراستين الاستقصائيتين اللتين أجرتهما اللجنة الاقتصادية لافريقيا في عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ بشأن تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا اللتين استجاب لهما ٤٠ و ٣٠ بلدا على التوالي ، وتمثل البلدان الثلاثون التي استجابت في عام ١٩٨٨ نسبة ٧٣,٤ في المائة من سكان افريقيا و ٦٥,٢ في المائة من مجموع ناتجها المحلي الاجمالي . وتشمل المصادر أيضا البيانات التي تم جمعها في اطار مشروع برنامج الامم المتحدة الانمائي /البنك الدولي/اللجنة الاقتصادية لافريقيا بشأن جمع البيانات المتعلقة بالبرامج الانمائية وتقارير البعثات الميدانية عن تدفقات المعونة المقدمة من موظفي منظمة الاغذية والزراعة/اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، والمدخلات المقدمة من الهيئات ذات الصلة في منظومة الامم المتحدة . والامثلة القطرية المحددة الواردة هي بالاحرى أمثلة توضيحية وليست شاملة . ولم يتسن في معظم الاحوال قياس الاهمية النوعية للاجراءات المتخذة لاسيما في ضوء صعوبة القيام بالتعميم من الحالة المعينة لكل بلد من البلدان .

## ١ - التنمية الزراعية

(أ) التدابير الفورية لمواجهة حالات الطوارئ في مجال الاغذية

٦٠ - يشمل نطاق التدابير التي اتخذتها الحكومات الافريقية لمواجهة حالات الطوارئ في مجال الاغذية ما يلي : (أ) تحسين الدعم الاداري للتعجيل بتوزيع امدادات الاغاثة ؛ (ب) رصد حركة اللاجئين والمشردين وتوطينهم ؛ (ج) اقامة مؤسسات للاغاثة والتاهيل وتعزيزها ؛ (د) انشاء انظمة لانتاج وتوزيع مدخلات الطوارئ (مثل مبيدات الآفات واللقاح الحيواني والبذور والادوات الزراعية والاسمدة ؛ (هـ) الاحتفاظ برصيد كاف من السيارات للخدمات الطارئة ؛ (و) تعبئة المعونة الغذائية من خارج افريقيا أو من خلال صفقات ثلاثية داخل المنطقة ؛ (ز) تقييم الاحتياجات من الاغذية ؛ (ح) وضع خطط للتاهب لحالات الطوارئ ؛ (ط) انشاء أو تعزيز عناصر وطنية ودون اقليمية ضمن النظم العالمية للإنذار المبكر . ويوجد الآن لدى نصف بلدان المنطقة تقريبا آليات وطنية للتاهب لحالات الطوارئ ، ولدى نحو ١٨ بلدا نظم للإنذار المبكر كما وضع الكثير منها ترتيبات وطنية للامن الغذائي .

(ب) التدابير المتوسطة الاجل

٦١ - يتبيّن من الدراسة الاستقصائية التي اجرتها اللجنة الاقتصادية لافريقيا في عام ١٩٨٧ والبعثات الميدانية التي أوفدتها منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية لافريقيا في ١٩٨٧ و ١٩٨٨ أن قطاع الاغذية والزراعة يحظى باعلى أولوية في البرامج الانمائية لما يزيد على ٩٠ في المائة من البلدان الافريقية . وأبلغ حوالي ٦ من ١٠ بلدان وردت منها ردود أن ما يتراوح بين ٢٠ و ٣٥ في المائة من الاستثمار العام يخصص للزراعة ، على نحو ما دعا إليه برنامج العمل . كما يتبيّن من احدث خطط التنمية أن المخصصات المستثمرة في القطاع الزراعي كانت على النحو التالي : الكاميرون ، ما يربو على ٢٦ في المائة ؛ الكونغو ، ٣٤ في المائة ؛ جمهورية تنزانيا المتحدة ، ٢٤ في المائة ؛ تونس ، ٢٣ في المائة ؛ المغرب ، ١٩ في المائة ؛ زامبيا ، ١٤ في المائة .

٦٢ - وفي محاولة لتوسيع نطاق الانتاج الزراعي لاغراض الاستهلاك المحلي والتصدير ، قامت كافة البلدان تقريبا بزيادة الحوافز في مجال التسعير ، واضفت بلدان عديدة طابعا تحرريا على سياسات التسويق مما يسمح بتعدد قنوات الشراء والتوزيع ، وأسندت دورا أكبر لقنوات التسويق الخاصة ، ولاسيما فيما يتصل بالحبوب الغذائية . ويبدو أن هذه التدابير قد حققت نتائج ايجابية في عدد من البلدان ، لكن فعاليتها كانت أدنى

في البلدان المتأثرة ، على نحو خاص ، بضغوط خارجية أو داخلية . وعلى الخصوص ، فإن بعض المحاولات الرامية إلى تحديد أسعار مناسبة قد أحبطت نتيجة لهبوط أسعار المواد الغذائية خلال السنتين الاخيرتين . وقد كان هذا الانخفاض أشد حدة في غربي افريقيا ، فيما كان محدودا في وسط افريقيا ، وقليلا في الجنوب الافريقي . وتختلف أسبابه من بلد إلى آخر ، إلّا أنها تشمل في جميع الحالات وجود امدادات وافرة نتيجة للأمطار الغزيرة التي تلت سنوات الجفاف ، وكذلك انخفاض أسعار الحبوب المستوردة ، والغاء الاسعار الرسمية المتحكم فيها في بعض البلدان .

٦٣ - وفي حين أن الاسعار المنخفضة للاغذية تكون مناسبة للمستهلكين فإن استمرار انخفاضها يمكن أن يعوق انتاج الاغذية على الصعيد المحلي إذا ما كانت الاسعار التي يحصل عليها المنتجون غير مربحة . ومن شأن ذلك أن لا يتسبب ، فقط ، في تفاقم النزوح من الريف إلى المدن ، بل وكذلك في التأثير بصورة غير مواتية على أوضاع التجارة بالنسبة للسكان الريفيين ، وأن يدفع إلى العزوف عن الاستثمار في الزراعة ، فتكون له بذلك آثار ضارة على احتمالات تحقيق التنمية الاقتصادية القابلة للاستمرار .

٦٤ - ولتجنّب هذه الآثار غير المواتية ، اعتمدت حكومات افريقية عديدة سياسات تهدف إلى رفع الاسعار المدفوعة لمنتجي المحاصيل المعدّة للتصدير ولزيادة حصة المزارعين من قيمة الصادرات . وعلى سبيل المثال فقد رفع سعر الفول السوداني المدفوع إلى المنتجين في السنغال وغامبيا ، في حين رفعت غانا ونيجيريا أسعار الكاكاو . وفي افريقيا ككل ارتفعت إلى ٨٠ في المائة في عام ١٩٨٧ حصة المنتجين من أسعار المحاصيل المصدّرة ، فعادت بذلك إلى مستواها في عام ١٩٨٠ بعد أن كانت قد انخفضت إلى مستوى ٤٦ في المائة في عام ١٩٨٣ . وبالرغم من هذه الجهود ، فإن القيمة الحقيقية للاسعار المدفوعة للمنتجين لا تزال في مستوى أدنى بنسبة ١٠ في المائة من مستواها في أوائل السبعينات .

٦٥ - لقد كانت التغيرات في السياسات التجارية مختلفة من بلد إلى آخر تبعا للظروف الخاصة لكل بلد . ففي بعض البلدان ، مثل غانا وكوت ديفوار والكاميرون ومالي ونيجيريا تم حظر الواردات من الاغذية أو زيادة قيمة الضرائب والرسوم المفروضة عليها وذلك لزيادة الحوافز للمنتجين المحليين . وعلى نقيض هذا ، فإن تونس وسيراليون وغينيا ، مثلا ، توخّت نهجا تحرريا بخصوص الاتجار في السلع الزراعية . وفيما يتعلق بالصادرات ، أعدت حكومات افريقيا عديدة النظر في السياسات

الجبائية إلاّ أن الجهود الرامية إلى خفض الضرائب في هذا المجال يجب أن تضع في الاعتبار الاثر المترتب عليها بالنسبة لسوق العملات الأجنبية ولايرادات الحكومة .

٦٦ - اعتمدت بعض البلدان الافريقية سياسات ترمي إلى الغاء أو خفض الاعانات المالية المدفوعة لدعم المدخلات ، وترشيد تدخُّل القطاع العام ، وزيادة الدور المناط بالقطاع الخاص في توفير المدخلات وتوزيعها ، وإلى ترشيد أسعار الفائدة . وتتواصل حاليا في بنن ، وجمهورية افريقيا الوسطى ، والسنغال ، وغانا ، وغينيا ، عملية خفض المساعدات المالية المدفوعة من أجل توفير المدخلات . وأضفى الطابع التحرري على نظام توزيع المدخلات بغية اسناد دور أكبر للقطاعين الخاص والتعاوني في اثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوي وغانا وغينيا - بيساو .

٦٧ - اتخذت بعض الحكومات ، منها حكومات بنن ، وغينيا - بيساو ، وكينيا ، ومالي ، ومدغشقر ، وملاوي ، ونيجيريا ، تدابير لتنمية الزراعات الصغرى ، بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الاغذية . وتشمل هذه التدابير الاستغلال المكثّف للارض من خلال انتاج المحاصيل المتعددة أو المختلطة وحماية البيئة وتحسين المؤسسات والخدمات الريفية . ويزداد أيضا وعي البلدان بالحاجة لتعزيز جهود البحث والتنمية التكنولوجية خاصة فيما يتعلق بمشاريع الري الصغرى ، ونُظم استغلال الارض وإدارة المزارع ، والهياكل القائمة لتوفير الحوافز . وفي بلدان افريقية عديدة ، مثل زامبيا ، وغانا ، وغينيا - بيساو ، وليسوتو ، ومدغشقر ، تولى حاليا عناية خاصة في هذا السياق لاحتياجات المرأة المساهمة في الانتاج الزراعي .

## ٣ - القطاعات الاخرى الداعمة للزراعة

### (أ) تنشيط وتنمية الصناعات المتصلة بالزراعة

٦٨ - اتسمت الفترة السابقة لعام ١٩٨٦ بقدرة ضعيفة جدا على استغلال الصناعات المتصلة بالزراعة ، ويقدّر أن هذا الاستغلال لم يتجاوز ، بالنسبة لافريقيا ككل ، نسبة ٤٠ في المائة . وفي حالات عديدة بقيت المصانع معطّلة بسبب عدم توافر المواد الخام المستوردة ، أو قِطَع الغيار ، أو المعدات الاساسية .

٦٩ - اعتمدت بلدان عديدة سياسات تهدف إلى التصدي لهذه المشاكل . وتشمل التدابير المحددة في هذا المجال (أ) تيسير اجراءات ترخيص الاستيراد وتخصيص العملات الاجنبية للمستوردين ؛ (ب) إعادة تشكيل نظم الضرائب المفروضة على الشركات ؛ وإضفاء الطابع

التحرري على قوانين الاستثمار ؛ (ج) اسناد قروض بدون ضمانات إضافية لسكان الأرياف الفقراء لكي ينشئوا صناعاتهم الصغيرة الخاصة ؛ (د) تشجيع المؤسسات الصناعية على المشاركة في الانتاج الزراعي ، الأمر الذي قاد إلى انشاء مزارع كبرى لتزويد المصانع بالمواد الخام ؛ (هـ) تشجيع المقاولين المستثمرين على الاضطلاع ببرامج انمائية لايجاد الخبرة المتطلبة لتشغيل الصناعات ؛ (و) إعادة تنشيط نظام المجمّع الزراعي - الصناعي ككل .

٧٠ - وتبيّن من الدراسة الاستقصائية التي أجرتها اللجنة الاقتصادية لافريقيا في ١٩٨٨ أن بلدانا قليلة جدا أبلغت عن تغيُّرات من سنة إلى أخرى في القيمة المضافة بالأسعار الحالية في الصناعات المتصلة بالزراعة (الاغذية ، المشروبات ، والتبغ ، المنسوجات ، الملابس والجلود ، الاخشاب والمنتجات الخشبية ، الورق والمنتجات الورقية ، منتجات المطاط ، المنتجات المعدنية المصنوعة ، الالات والمعدات) . وبصورة عامة فقد عزيت أية تغيُّرات حدثت في هذا الصدد للتحسينات في امدادات المواد الخام ولنواتج الصناعات الصغيرة المنشأة حديثا . وقد أعلنت بلدان قليلة أنها أنشأت صناعات لإنتاج الأسمدة ومبيدات الآفات أو مصانع لانتاج الادوات والالات والاجهزة الزراعية .

(ب) تطوير النقل والاتصالات

٧١ - كثّفت أغلبية البلدان الافريقية جهودها الرامية إلى بناء خطوط المواصلات الفرعية ، والخطوط الثانوية وطرقات الوصل كما اضطلعت بأنشطة لترميم وصيانة وسائل النقل والمواصلات القائمة . وواصلت أغلبية البلدان الافريقية الوفاء بالتزاماتها فيما يتصل بالطريق السريع العابر للقارة الافريقية واضطلع عدد منها بأعمال بناء و/أو ترميم كبرى على الفروع الواقعة داخل حدودها . بيد أنه لم ينجز الكثير في مجال إنشاء المصانع لانتاج قطع الغيار ولاصلاح وترميم وصيانة مركبات وآلات ومعدات القطاع العام .

٧٢ - وفي ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية ، فهناك ٣٤ بلدا لها اتصالات مع واحد أو أكثر من جيرانها ، وتتواصل حاليا أعمال التوسع في النُظم القائمة . وأنشأ حوالي ٣٦ بلدا مراكز اتصال هاتفي دولية تناظرية أو رقمية ، كما تشغل تلك البلدان حاليا نُظما شبه آلية أو نُظما آلية محدودة للاتصالات الهاتفية ، وتتولى بلدان أخرى في الوقت الحاضر التخطيط لانشاء نظم مماثلة . وقد تم بواسطة الاتصالات بالتوابع الاصطناعية إكمال محطات سلكية سواء منها الأرضية أو العائمة في قاع البحار وذلك في

٤١ بلدا من بين البلدان الـ ٤٥ الاعضاء في شبكة البلدان الافريقية للمواصلات السلكية واللاسلكية . وتوجد الآن في طور التشغيل ٣٤ شبكة للاتصال المباشر بواسطة التوابع مع بلدان افريقية أخرى .

(ج) التجارة والمالية

٧٣ - ذكر ما يبلغ حوالي ٧٠ في المائة من البلدان التي قدّمت تقارير أنها اتخذت اجراءات لتحسين قنوات التوزيع الداخلي للمنتجات الزراعية . وفي حين أن أغلبية الحكومات الافريقية لا تزال تتولى تحديد الأسعار ولا تزال تحتفظ باحتكار تسويق المحاصيل المعدّة للتصدير فإن عدة بلدان (مثل زائير والصومال وغينيا ومالي والنيجر ونيجيريا) أضفت طابعا تحرريا على تلك السياسات ، وذلك إما عن طريق إلغاء ممارسة تحديد أسعار ثابتة أو من خلال السماح للتجار من القطاع الخاص بتسويق تلك المحاصيل . وفي معظم الحالات فإن التعويضات المدفوعة للمزارعين ارتفعت نتيجة لتوخي هذا النهج التحرري . ومن المحتمل أن تكون هذه التغييرات قد شملت حوالى ٤٠ في المائة من السكان الريفيين الافريقيين .

٧٤ - وفيما يتعلق بالمحاصيل الغذائية بوجه خاص كانت الاصلاحات المدخلة على سياسات التسعير والتسويق الحكومية أكثر انتشارا . ففي أوائل الثمانينات حددت أغلبية البلدان الافريقية أسعارا ثابتة واحتفظت لنفسها باحتكار تسويق منتجاتها الغذائية الرئيسية . أما الآن فإن حوالي الثلثين من تلك البلدان تسمح لأوضاع السوق بتحديد أسعار المنتجات الغذائية الرئيسية . وقامت بلدان عديدة بإعادة النظر في دور كل من الدولة والمؤسسات الخاصة . ويطبّق حاليا ما يزيد على ثلثي بلدان المنطقة تدابير رامية إلى تحسين قنوات التوزيع المحلي . وفي أكثر من ثلاثة أرباع البلدان التي قدّمت تقارير تم اتخاذ تدابير لتحسين سُبل الحصول على المدخلات الزراعية وكذلك آليات التمويل . وقد أدت بعض هذه السياسات أحيانا ، ولاسيما تلك التي قلّلت من المساعدات المالية ومن تدخُّل القطاع العام وأنهت التحكم في أسعار الفائدة ، إلى رفع أسعار المدخلات .

٣ - الجفاف والتصحر

٧٥ - أولت البلدان الافريقية مزيدا من الاهتمام للتخفيف من حدة آثار الجفاف وكذلك لمنع حدوث مزيد من التدهور البيئي على الأجل الطويل . واعتمد عدد من البلدان خطط عمل وطنية لمكافحة التصحر ، كما أبلغت بلدان عديدة بأنها أنشأت مستودعات مياه

لحالات الطوارئ وسدودا للتخفيف من حدة الجفاف . كما أن التأهب لمواجهة الكوارث قد تحسّن نتيجة لزيادة الفعالية في مجال ادارة المواد الغذائية وللتحسينات التي أُدخلت على الهياكل الاساسية بصورة عامة . وقد أُنشئت نظم للإخطار المبكر تسمح بتحسين التنبؤ بحالات الطوارئ المتصلة بالجفاف الذي يكون وشيك الحدوث .

٧٦ - وفيما يتعلق بالتدابير الوقائية المتوسطة الاجل أبلغ ما يزيد على نصف البلدان التي وردت منها ردود في إطار الدراسة الاستقصائية للجنة الاقتصادية لافريقيا بأن لديها أنشطة تهدف إلى تحسين ادارة الطاقة والموارد الطبيعية . ويهدف حفظ الطاقة ، في سياق سياسة وطنية للطاقة في بعض الحالات ، إلى منع تفاقم استنفاد الاحراج والنباتات الغابية خارج الاحراج بوصف ذلك تدبيرا من تدابير مكافحة الجفاف والتصحر .

٧٧ - وقد أثمرت بعض هذه السياسات ، ولاسيما ما يرمي منها الى تقديم اغاثة فورية . وباستثناء المناطق التي تزيد من حدة المشكلة فيها عوامل أخرى كالحروب ، فإن آثار الجفاف الذي حدث في عام ١٩٨٧ على صحة الناس وعلى النشاط الاقتصادي كانت ، رغم شدتها ، أقل حدة مما كانت عليه في عام ١٩٨٤ . بيد أنه يلزم بذل مزيد من الجهد لمنع حدوث خسائر أخرى في النباتات ووقف تدهور التربة في عدة مناطق دون اقليمية لاسيما منطقة السهل ومنطقة شرقي افريقيا وجنوبيها .

٧٨ - ولا يزال زحف الصحاري الافريقية متواصلا . فبالاضافة الى الاراضي التي فُقدت بالفعل فإن ٦٠ في المائة من التربة الافريقية مهددة بالتعرية المتسارعة في حالة زراعتها دون اتخاذ التدابير الملائمة للمحافظة عليها . ويُتوقع أن تشهد معظم مناطق افريقيا نقصا في حطب الوقود في عام ٢٠٠٠ . واذا ما استمر المعدل الحالي لاستعمال حطب الوقود وقطع أشجار الغابات للتصدير فإن ما سينجم عن ذلك من ازالة للغابات ، لاسيما غابات المناطق المطيرة المدارية ، سيحدث أثرا ايكولوجيا سيئا جدا يتعدى حدود المناطق المتضررة .

## ٤ - تنمية الموارد البشرية وتخطيطها واستخدامها

٧٩ - من بين تدابير السياسة العامة التي تتخذها الحكومات الافريقية لتحسين تنمية الموارد البشرية ، هناك اصلاحات في القطاع التعليمي ترمي الى زيادة فرص التعليم ، لاسيما في صفوف الفئات المحرومة والمجتمعات المحلية الريفية ، وتركز تركيزا خاصا

على محو الامية وتعليم الكبار . ويقوم التعليم الابتدائي والاساسي بدور رئيسي في هذه الاصلاحات ، أما السياسات المنقحة للتعليم الثانوي وما بعده فترمي الى زيادة ارتباط المناهج الدراسية بالتنمية الوطنية .

٨٠ - وقد اعتمدت عدة بلدان افريقية ، أو من المقرر أن تعتمد ، خططا خاصة لتوفير فرص العمل المنتج للموظفين العامين الذين استُغني عنهم ، وفي بعض الحالات للأيدي العاملة الجديدة . فهناك بلدان عديدة ، أسفرت فيها التخفيضات في نفقات الحكومة والاجور الحكومية وتدابير تجميد العمالة والاستغناء عن العاملين ، عن مصاعب شخصية قاسية بالنسبة للمتضررين . بيد أن الجهود الرامية الى زيادة العمالة المنتجة قد استهدفت أساسا القطاع الزراعي حيث اتخذت تدابير لرفع الاسعار التي يتقاضاها المنتجون وغير ذلك من التدابير المؤدية الى تعزيز العمالة الريفية .

٨١ - ورغم أن بعض البلدان وضعت تدابير لاجتذاب ذوي المهارات من مواطنيها المقيمين في الخارج فلم يسجل حتى الان إلاّ القليل من النتائج الايجابية لان الظروف الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية لم تتغير بما يكفي لاجتذاب هؤلاء المهاجرين .

٨٢ - وقد اضطرت الحكومات الى اجراء تخفيض شديد في أوجه الانفاق الاخرى على البرامج الرامية الى تحسين صحة السكان العامة . غير أن البلدان تمكنت ، عن طريق الدعم الخارجي ، من الاضطلاع ببرامج للرعاية الصحية الاولية والرعاية الصحية للام والطفل وغيرها من البرامج الرامية الى تحقيق هدف "توفير الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠" . ورغم هذه الجهود ، ارتفعت معدلات الاعتلال والوفيات ، لاسيما وفيات الرضع والاطفال ، وتجد البلدان صعوبات متزايدة في مواصلة اتخاذ تدابير مكافحة بعض الامراض مثل الملاريا وداء المثقبيات .

## ٥ - السياسة العامة في مجال السكان

٨٣ - شهدت السنوات القليلة الماضية تغيرا في النظرة الى مسالة السكان في البلدان الافريقية . فقد اعتمدت بلدان عديدة سياسات عامة صريحة أو ضمنية فيما يتعلق بالسكان . وتضم الامثلة على ذلك السياسة السكانية الشاملة التي اعتمدتها نيجيريا ، وهي أكثر بلدان القارة مكانا ، والسياسات المماثلة التي اعتمدتها الرأس الاخضر ورواندا وزامبيا والسنغال خلال الفترة التي يشملها الاستعراض .

٨٤ - وتسعى بلدان افريقية أخرى أيضا الى وضع سياسات وخطط عمل محددة لمعالجة المسائل السكانية في اطار منظور التنمية الطويلة الأجل . وإجمالا ، أفادت نسبة ثلاثة أخماس من البلدان الافريقية بأنها تراعي العوامل السكانية عند تصميم خطط التنمية الوطنية . وهناك نسبة تقارب الربع من خطط التنمية الوطنية تستخدم فيها الاتجاهات الديموغرافية السائدة لتحديد المرامي والأهداف ، كما أن نسبة أخرى من هذه الخطط تبلغ الخمسين ، حددت فيها الاهداف الديموغرافية بشكل ضمني .

٨٥ - وكون السياسات السكانية قد وضعت لا يعني بالضرورة أن تنفيذها يتم بشكل فعال ، فهذا التنفيذ لا يزال يواجه مشاكل كبرى ، منها غياب المبادئ التوجيهية الواضحة ؛ أو المقاومة السياسية والبيروقراطية ؛ ونقص الموارد ، لاسيما من الموظفين المدربين ؛ وانخفاض مستوى الدعم العام ، وما يصحب ذلك من انخفاض التوعية الشعبية وقلة الحملات الاعلامية فيما يتعلق بأهداف السياسة العامة ؛ وضعف الاتصال والتعاون فيما بين مختلف الوزارات والمؤسسات المعنية . وينبغي للجهود أن تركز في المستقبل على التغلب على هذه العراقيل .

## ٦ - إسهام الشعب في التنمية

٨٦ - أدت الأزمة المستمرة التي يشهدها الريف الافريقي ، الى أن برز في عدة بلدان عدد من المبادرات الشعبية ترمي الى زيادة الاسهام الشعبي في عملية التنمية .

٨٧ - ويوجد في عدد كبير من البلدان الافريقية عدة "اتحادات ائتمانية" محلية أو نظم غير رسمية للادخار والتسليف ، مثل "التأمين التكافلي" . وتقوم هذه النظم بشكل متزايد بدور أكثر أهمية من مؤسسات التسليف الزراعي المدعومة والرسمية . ولها معدل تسديد للقروض المقدمة أفضل من معدل مثيلاتها الرسمية : ففي الكاميرون مثلا يبلغ معدل تسديد القروض ٩٨ في المائة و ٤٠ في المائة على التوالي . وقد أصبحت هذه النظم غير الرسمية وسائل فعالة في تعبئة الموارد المحلية لأغراض الاستثمار . واضافة الى ذلك ، تساهم المجتمعات المحلية في بلدان عديدة في بناء الطرق وقنوات المياه وشبكات الري البسيطة والمدارس والمراكز الصحية وغيرها .

٨٨ - ويزداد أيضا اعتماد البلدان الافريقية تدابير تقريب التنمية من الشعب عن طريق الاصلاحات الحكومية المحلية ، مثلا ، وبرامج التنمية التي تركز على الاقاليم ومشاريع تخطيط القرى . ويبدو من الاستقصاء الذي قامت به اللجنة الاقتصادية لافريقيا

في عام ١٩٨٨ أن التدابير المتخذة تشدد بشكل خاص على ضمان مشاركة أفراد الشعب في الزراعة (أكثر من نصف البلدان المستجيبة) والتشييد (٤٠ في المائة) . وقد اتسع انتشار التدابير الموجهة نحو تطوير قدرات تنظيم المشاريع الاستثمارية في القطاع الخاص بين أبناء البلاد ، وقد جرى تطبيقها في قرابة ثلاثة أخماس البلدان المقدمة للتقارير .

## ٧ - المرأة والتنمية

٨٩ - تقوم المرأة بدور هام في عدة أنشطة اقتصادية في افريقيا لاسيما الزراعة . وقد اعترف برنامج العمل بما للمرأة من دور لا غنى عنه في عملية التنمية . وفي هذا السياق ، سلّم بضرورة تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة[(١)] . وقد اتبعت مختلف البلدان السياسات ذات الصلة . ويجري تنفيذ عدة مشاريع وطنية بهدف تحسين الانتاجية الاقتصادية ومداخيل النساء وتيسير حصولهن على المعلومات والخدمات المتصلة بالتغذية والصحة بما فيها تنظيم الاسرة . لكن كثيرا ما جاء التنفيذ في معظم الحالات دون التوقعات ، كما بقي التقدم محدودا . ورغم أن البلدان الافريقية بدأت في ادماج مسائل المرأة في تخطيطها الشامل ، فإن استشارة المرأة لا تجري حتى الآن بشكل كاف ، كما أن السياسات لا تستجيب دائما لاحتياجاتها المحددة استجابة كافية ، اضافة الى أن النهوض بالمرأة مهدد أيضا بضعف مناعتها بشكل خاص ازاء الآثار السيئة الناجمة عن برامج التكيف الهيكلي .

٩٠ - ومن الأنشطة الرامية الى النهوض بدور المرأة في بلدان غرب افريقيا ، وبلدان وسط افريقيا ، شُدد على التدريب والبحث في ميدان الزراعة وتوزيع الأغذية والتكنولوجيات الغذائية الملائمة وانتاج الأغذية المجهزة وتسويقها . وفي منطقتي شرق افريقيا ووسط افريقيا أولت البلدان مزيدا من الاهتمام الى خدمات الدعم الاساسية مثل المياه والصحة والمرافق الصحية والادارة . وتتراوح التدابير الرامية الى تحسين دور المرأة في الزراعة بين توفير المدخلات وبين تقنيات عمليات حفظ المحاصيل وإقامة مراكز التدريب . وتشمل الاستراتيجيات الرامية الى توفير القروض للمرأة ، وإن كانت في مراحلها الأولى ، توفير الموارد المالية للقيام بأنشطة مدرة للدخل .

## ٨ - اصلاحات السياسة العامة

(أ) <u>تحسين ادارة الاقتصاد</u>

٩١ - اعترفت الحكومات الافريقية في برنامج عمل الأمم المتحدة بالحاجة الى اجراء

"اصلاحات السياسة العامة ، اللازمة لانعاش اقتصاداتها وإعادة تنشيط تنمية حقيقية" . وهناك ما يدل على ما تم من اصلاحات ذات شأن في مجال السياسة العامة وغيرها من التدابير . وبعض هذه الاصلاحات يسبق تنفيذ برنامج العمل . وفي الثمانينات ، اعتمدت جميع البلدان الافريقية تقريبا برنامجا واحدا على الاقل في مجال ادارة الاقتصاد الكلي يرمي الى التثبيت والتكيف الهيكلي والاصلاح الاقتصادي الشامل . وفي ١ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، دخل حوالي ٣٠ بلدا بالمنطقة مع صندوق النقد الدولي و/أو البنك الدولي في ترتيبات تتصل بتنفيذ برامج التكيف الهيكلي .

٩٢ - وفي بعض المجالات ، ولا سيما حيث يستدعي الأمر حدوث تغييرات في السياسة وتغييرات مؤسسية وتنظيمية ، قد يكون التقدم في تنفيذ الإصلاح بطيئا ويصعب في كل الاحوال تحديد كميته . وفي مجالات أخرى ، كالسياسات المالية والنقدية وحوافز الاسعار ، تتوافر البيانات بسهولة لقياس التقدم في تنفيذ الإصلاح .

'١١' أسعار الصرف

٩٣ - في النصف الاول من الثمانينات بولغ في تقدير قيمة عملات معظم البلدان الافريقية مما أدى إلى تشوهات بين أسعارها الخارجية والمحلية وإلى خسارة في مجال المنافسة الدولية وتدهور في مركز المدفوعات الخارجية . وقد شرعت بعض البلدان في علاج هذه الحالة مثل اعتماد برنامج عمل الامم المتحدة وإن كانت عملية التصحيح قد اتسع نطاقها خلال العامين الماضيين . وفيما عدا البلدان التي ثبت سعر صرفها بالنسبة لعملة ارتفعت قيمتها منذ عام ١٩٨٥ ، فإن أسعار الصرف الإسمية لمعظم البلدان الافريقية هبطت في حالات كثيرة بمبالغ كبيرة . وأدى ذلك إلى هبوط في سعر الصرف الحقيقي الفعال في المنطقة ، مما يكفل بدوره تحسين المركز التجاري الخارجي للمنطقة . إلا أن مدى التحسن ، ومن ثم كفاءة تصحيح سعر الصرف لا يزال من الصعب الحكم عليها بسبب عوامل عدة منها تقلب البيئة الاقتصادية في العامين الاخيرين . فقد شهدت تلك الفترة تحركات غير مسبوقة في أسعار صرف العملات الرئيسية وتغيرات كبيرة في الاسعار الدولية لكثير من سلع افريقيا المتداولة في الاسواق ، لا فيما يتعلق بالصادرات من السلع الاساسية الدولية فحسب بل بالنسبة للنفط أيضا وهو أحد الصادرات المهمة لبعض البلدان ، فضلا عن كونه أحد الواردات الاساسية لكثير منها . هذه البيئة الاقتصادية الدولية المتغيرة والمتقلبة ضاعفت من صعوبة التكيف الخارجي لافريقيا ، كما أن تدهور أسعار الصرف الملائمة ، ولا سيما بالنسبة للأجلين المتوسط والطويل ، أصبح يمثل مشكلة نظرا لاستمرار التقلب فيما يتعلق بالحالة الاقتصادية العالمية المرتقبة .

٩٤ - واعتمدت عدة حكومات منها مثلا حكومات زامبيا وغانا وغينيا وغينيا - بيساو ومصر وموريتانيا ونيجيريا نظما أكثر مرونة لكفالة بقاء أسعار الصرف ضمن حدود معقولة . وقد اشتملت هذه النظم على مزادات أسبوعية أو نصف شهرية وعلى معدلات صرف ذات سعرين . واتخذت عدة بلدان تدابير أخرى لتعزيز الاستعمال الفعال للموارد ، كتعديل الأسعار ، والزيادات في معدلات الفائدة ، وتنقيح السياسات المالية ، وتحقيق إدارة أفضل للأموال العامة ، وإعطاء قدر أكبر من الاستقلال للمؤسسات العامة

'٣' المالية العامة

٩٥ - استهدفت معظم الحكومات الافريقية تخفيض حالات العجز في الميزانية وتخفيض النفقات العامة وإعادة توجيهها لزيادة الوفورات المحلية وتحسين تخصيص الموارد . ولم يضطلع سوى حوالي ٣٠ في المائة من الحكومات بإصلاحات لتعزيز وضع إيراداتها ، لكن معظمها خفض الإنفاق . وتدل البيانات المتاحة على أن متوسط مجموع الإنفاق الحكومي بالاسعار الثابتة قد انحدر بنسبة ٨ في المائة في عام ١٩٨٦ ، عقب زيادة بلغت ٣٢ في المائة بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥ . ويبدو أن النفقات ازدادت بصورة طفيفة في عام ١٩٨٧ ، وربما تتجلى في ذلك الزيادات المطلوبة للمحافظة على الدعم المقدم لجهود الإصلاح ولتحسين أداء الخدمات العامة الاساسية .

٩٦ - وبعد أن ارتفعت حالات العجز الحكومي بصورة سريعة جدا في أوائل الثمانينات ، بوصفها نسبة من الإنفاق الحكومي أو الإيرادات الحكومية ، أو بوصفها جزءا من الناتج المحلي الإجمالي ، هبطت في معظم البلدان بنسبة الثلث تقريبا منذ أن تم اعتماد برنامج العمل . وهذا يعكس عددا من الجهود المبذولة لمراقبة أجور الخدمة المدنية والعمالة ، وتخفيض حالات العجز في المؤسسات العامة ، وتعزيز جباية الضرائب . وقد تم إحراز ذلك رغم الهبوط في الناتج المحلي الإجمالي للفرد في بعض البلدان ، والمعدلات المرتفعة لتخفيض العملة في العديد من البلدان ، ومدفوعات الفوائد على الديون الخارجية التي ارتفعت من ٧ في المائة من الإنفاق الحكومي في المنطقة ككل في عام ١٩٨٣ إلى ١٤ في المائة في عام ١٩٨٧ .

٩٧ - وقد ازداد معدل العجز المالي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ فيما يخص عدة بلدان . وفي بعض الحالات ، كانت هذه الزيادة ترجع إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي ؛ وفي حالات أخرى جاءت نتيجة تناقص الإيرادات الحكومية ، وهو ما حدث بصورة متكررة نتيجة لانخفاض الدخل من ضرائب الواردات أو الصادرات نظرا لتضاؤل أحجام التجارة .

'٣' الأجور والعمالة

٩٨ - في إطار التدابير التي اتخذت لتخفيض النفقات الحكومية ، عمدت جميع البلدان الافريقية تقريبا إلى استخدام التجميد العام للأجور لاحتواء الإنفاق الحكومي على الأجور خلال الثمانينات . وقد اقتطعت بعض البلدان الأجور الإسمية ، أو حدّت من الزيادات إلى ما دون معدل التضخم . وبنتيجة ذلك ، انخفض قسط الإنفاق الحكومي المركزي المخصص للأجور والمرتبات في معظم البلدان في الفترة بين ١٩٨٠ و ١٩٨٧ . وفضلا عن ذلك ، أبلغ النصف تقريبا من عدد البلدان التي استجابت للدراسة الاستقصائية التي أعدتها اللجنة الاقتصادية لافريقيا عن تخفيض في العمالة العامة من خلال التقاعد المبكر ، أو الترك "الطوعي" ، أو إعادة التعيين ، وتراجعت بلدان عديدة عن ضمانات التعيين الأوتوماتيكي لخريجي المدارس الثانوية والجامعات . وقد أدت هذه التدابير ، في مجموعها ، إلى تخفيض الإنفاق الحكومي على الأجور من متوسط بلغ ٤٥ في المائة من الإنفاق الحكومي المتكرر في عام ١٩٨٠ إلى ٣٩ في المائة في عام ١٩٨٥ و ٣٧ في المائة في عام ١٩٨٧ .

٩٩- إن هذه الجهود خطوة إيجابية في إعادة هيكلة النفقات العامة ، لكنه كان لها في بعض الحالات أثر سلبي على الرفاه العام . وتدرك الحكومات الافريقية أنه قد يكون من الضروري اتخاذ مزيد من تدابير الإصلاح لكفالة كفاية الحوافز لخدماتها المدنية ولرفع معدل الانفاق المتكرر في غير مجال الأجور بالنسبة لتكاليف الموظفين والحاجة تدعو الى برامج طويلة الأجل لكفالة جودة الخدمات العامة .

'٤' المؤسسات العامة

١٠٠- يتعلق عنصر آخر من عناصر الإصلاحات السياسية التي تضطلع بها الحكومات الافريقية بإدارة المؤسسات العامة . فقد تسبب الضعف العام في الاداء المالي لهذه المؤسسات عن أعباء في الميزانية وتخصيص للموارد غير مناسب . ونظرا لأن قطاع المؤسسات العامة قطاع كبير ، فإن تحسين أدائها أمر حيوي لإيجاد نمو اقتصادي أقوى في افريقيا . وقد اتخذت إجراءات لتحسين إدارة المؤسسات العامة وتخفيض نطاق أنشطتها على حد سواء .

١٠١- واستنادا الى البيانات الخاصة ب ٣١ بلدا جرت دراستها في مشروع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/البنك الدولي/اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، عمقت الحكومات الافريقية التزامها بإصلاح المؤسسات العامة في السنتين الماضيتين . وتدل الدراسة الاستقصائية التي أجرتها اللجنة الاقتصادية لافريقيا على أن ٦٦ في المائة من البلدان

التي استجابت للدراسة اتخذت تدابير لتحسين اداء المؤسسات العامة . ويمكن سبر مدى الجهود المبذولة للإصلاح من البيان الجزئي للتدابير التي اتخذت في الفترة بين ١٩٨٣ و ١٩٨٧ :

(أ) تم توقيع ٥٤ من عقود الادارة التي تتعلق بالمؤسسات العامة في ١٧ بلدا كما اعتمد ١٦ عقد اداء في ٥ بلدان ؛

(ب) زاد ما لا يقل عن ١٣ بلدا من الاستقلال التشغيلي للمؤسسات العامة . ومنح اربعة عشر بلدا للمؤسسات العامة مزيدا من الاستقلال في التسعير ، واعتمدت نظم جديدة للمحاسبة ومراجعة الحسابات في ١٢ بلدا ؛

(ج) تم تحويل ملكية المؤسسات العامة الى القطاع الخاص في ١٩ بلدا ، ويجري بيع ٨٠ مؤسسة عامة وفتح اكثر من ٦٠ مؤسسة اخرى للعطاءات في ١١ بلدا . وقد استكملت تصفية ٧٨ مؤسسة عامة في ١٣ بلدا ، وتجري التصفية لـ ٥٣ مؤسسة اخرى في ٩ بلدان .

١٠٢- ورغم أن العدد الإجمالي للمؤسسات العامة في افريقيا ظل الى حد بعيد في الفترة بين ١٩٨٠ و ١٩٨٦ بدون تغيير ، توحي بيانات البنك الدولي بانخفاض هذا العدد في البلدان منفردة : فاستنادا الى عينة تتألف من ٣٥ بلدا ، يوجد لدى ١٣ بلدا عدد من المؤسسات العامة اقل مما كان عليه في عام ١٩٨٠ ، بينما يوجد عدد أكبر في ٧ بلدان فقط . ورغم أن صافي الاثر المالي لقطاع المؤسسات العامة يظل سلبيا في معظم البلدان التي توافرت عنها البيانات ، تشير الدلائل الى أن هذا الاداء يتحسن : فمن بين ١٨ بلدا توجد عنها بيانات حديثة ، تحسن صافي النتائج في ثمانية منها ، بينما ساء في ثلاثة فقط .

(ب) التدابير الاخرى في مجال السياسة

١٠٣- اتخذت معظم البلدان التي لديها برامج للإصلاح خطوات نحو تحرير الاسعار ، ورفع الرقابة عن التجارة الداخلية والخارجية على حد سواء ، وتعزيز الادارة الاقتصادية الحكومية لاسيما في برامج الاستثمار العام وادارة الديون الخارجية . وفي الدراسة الاستقصائية التي أجرتها اللجنة الاقتصادية لافريقيا لعام ١٩٨٨ ، أبلغ نصف عدد البلدان بأنها وضعت تدابير لتحسين نظام الادارة المالية لديها بغية تعزيز الاستعمال

الفعال للموارد ، كما دخل نصف عددها تقريبا في ترتيبات للخلاص من الدين . وأبلغ بلدان فقط أنهما اتخذا خطوات لتخفيض حالات التسرب في القطع الأجنبي .

١٠٤- كما حسنت بعض البلدان الحوافز الداخلية إذ كفلت أن تعكس معدلات الاقراض التجاري لديها بصورة أدق تكلفة رأس المال . واستنادا الى عينة من البلدان في المناطق الافريقية الواقعة جنوبي الصحراء ، تحسن متوسط معدل الإقراض التجاري الحقيقي من - ٢,٦ في المائة في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٢ الى - ٠,٤ في المائة في عام ١٩٨٧ .

١٠٥- وفيما يلي جدول موجز لإجراءات الإصلاح التي أبلغت عنها البلدان . والإجراءات المختارة ، وطابعها توضيحي فقط ، هي : (أ) إصلاحات في السياسة ؛ (ب) نظم للإنذار المبكر ؛ (ج) إصلاحات في المؤسسات العامة ؛ (د) حصة الاستثمار الزراعي في مجموع الاستثمار العام (الهدف هو الوصول الى ٣٠ - ٣٥ في المائة) ؛ (هـ) سياسات سكانية صريحة .

جدول موجز بتدابير إصلاح مختارة
اتخذتها الحكومات الافريقية

| | إصلاحات تتعلق بالسياسة | نظم إنذار مبكر | إصلاحات في المؤسسات العامة | نصيب الزراعة في الاستثمار العام (٢٠ - ٣٥٪) | سياسات سكانية صريحة |
|---|---|---|---|---|---|
| **البلدان الجُزرية في المحيط الهندي** | | | | | |
| جزر القمر | × | | | × | × |
| سيشيل | | | | | |
| مدغشقر | × | | × | × | × |
| موريشيوس | × | | × | | × |
| **بلدان شرق افريقيا** | | | | | |
| اثيوبيا | × | × | × | × | × |
| اوغندا | × | | × | × | × |
| بوروندي | × | | × | × | × |
| جمهورية تنزانيا المتحدة | × | × | × | × | |
| جيبوتي | | | | | |
| رواندا | × | | × | | × |
| السودان | × | | × | × | × |
| الصومال | × | × | × | × | × |
| كينيا | × | | × | | × |
| **بلدان الجنوب الافريقي** | | | | | |
| انغولا | | | | | |
| بوتسوانا | × | × | × | | |
| زامبيا | × | × | × | | |
| زمبابوي | × | × | | × | |
| سوازيلند | × | | | | × |
| ليسوتو | × | × | | | × |

جدول موجز بتدابير إصلاح مختارة
اتخذتها الحكومات الافريقية (تابع)

| | إصلاحات تتعلق بالسياسة | نظم إنذار مبكر | إصلاحات في المؤسسات العامة | نصيب الزراعة في الاستثمار العام (٢٠ - ٢٥٪) | سياسات سكانية صريحة |
|---|---|---|---|---|---|
| **بلدان الجنوب الافريقي (تابع)** | | | | | |
| ملاوي | × | × | × | | |
| موزامبيق | × | | | | |
| **بلدان وسط أفريقيا** | | | | | |
| جمهورية افريقيا الوسطى | × | | × | × | |
| زائير | × | | × | | × |
| سان تومي وبرينسيبي | × | × | | × | × |
| غابون | × | | | | |
| غينيا الاستوائية | × | | | | × |
| الكاميرون | × | | × | | × |
| الكونغو | × | | × | | × |
| **بلدان منطقة السهل** | | | | | |
| بوركينا فاصو | × | | | | × |
| تشاد | × | | | | |
| الرأس الاخضر | × | × | | × | × |
| السنغال | × | × | × | × | × |
| غامبيا | × | | × | × | |
| غينيا - بيساو | × | × | × | × | × |
| مالي | × | × | × | × | × |
| موريتانيا | × | | × | | |
| النيجر | × | × | × | × | × |

جدول موجز بتدابير إصلاح مختارة
اتخذتها الحكومات الافريقية (تابع)

| | إصلاحات تتعلق بالسياسة | نظم إنذار مبكر | إصلاحات في المؤسسات العامة | نصيب الزراعة في الاستثمار العام (٢٠ - ٢٥٪) | سياسات سكانية صريحة |
|---|---|---|---|---|---|
| **بلدان غرب افريقيا غير منطقة الساحل** | | | | | |
| بنن | × | | × | | × |
| توغو | × | | × | × | × |
| سيراليون | × | | × | × | × |
| غانا | × | × | × | | × |
| غينيا | × | | × | | |
| كوت ديفوار | × | | × | × | × |
| ليبريا | × | | × | × | × |
| نيجيريا | × | | × | | × |
| **بلدان شمال افريقيا** | | | | | |
| تونس | × | | | × | × |
| الجزائر | × | × | | × | × |
| الجماهيرية العربية الليبية | × | × | | × | × |
| مصر | × | | | | × |
| المغرب | × | × | | × | × |

المصدر : اللجنة الاقتصادية لافريقيا الدراستان الاستقصائيتان لعامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ بشأن تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، والبيانات التي تم جمعها في إطار مشروع برنامج الامم المتحدة الانمائي/البنك الدولي/اللجنة الاقتصادية لافريقيا بشأن برامج التنمية وتدفقات المعونة .

## جيم - الاجراءات المتخذة على الصعيد دون الاقليمي

١٠٦ - بدأت بعض النهج دون الاقليمية الرامية إلى تعزيز عملية الانتعاش التي استعرضت في التقرير السابق للأمين العام (A/42/560) تؤتي ثمارها ، كما جرى وضع نهج جديدة . وفي حزيران/يونيه ١٩٨٧ اعتمد الاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا خطة عمل مشتركة للبدء في عملية انتعاش جماعية . ويجري في الوقت الحاضر تنفيذ هذه الخطة التي تركز على الصعيد دون الاقليمي على الأمن الغذائي ، ومكافحة الجفاف والتصحر وتنمية الموارد المائية وإدارتها ، وفي منطقة التجارة التفضيلية يضطلع ايضا بمجموعة من الانشطة التي تهدف إلى تنفيذ برنامج الانتعاش . ويواصل مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي تركيز جهوده على إيجاد سبل ووسائل التصدي لسياسات زعزعة الاستقرار التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا ، وعلى زيادة المشاركة والتعاون القطاعي بين الدول . وتتولى الهيئة الحكومية الدولية المعنية بمكافحة الجفاف والتنمية في شرق افريقيا ، مثلما تفعل الهيئة الحكومية الدولية لمكافحة الجفاف في منطقة السهل ، تنفيذ برنامج عمل من أجل مكافحة الجفاف والتصحر وتعزيز التنمية المشتركة في دولها الاعضاء . وتجري في الوقت الحاضر مفاوضات من أجل ابرام معاهدة وبروتوكولات لانشاء منطقة تجارة تفضيلية في المنطقة دون الاقليمية للشمال الافريقي ، ويؤمل التوصل إليها بحلول عام ١٩٩١ . وتعتبر الشبكة دون الاقليمية لأبحاث الاذرة التي أنشأتها ودعمتها بلدان شرقي افريقيا وجنوبيها الـ ١٨ الاعضاء في مركز البرمجة والتنفيذ المتعدد الجنسيات ، مولبوك لوساكا ، نموذجا للتعاون بين البلدان الافريقية في قطاع الزراعة .

## دال - الاجراءات التي اتخذت على الصعيد الاقليمي

١٠٧ - اتخذت اجراءات مشتركة لانشاء شبكات اقليمية لحماية المحاصيل وآليات للتعاون بين نظم الانذار المبكر ومن أجل تقليل الاعتماد على الخبراء غير الافريقيين . ويشارك حوالي ٣١ بلدا افريقيا في النظام العالمي للاعلام والانذار المبكر . وثمة انجاز اقليمي آخر يتمثل في انشاء المركز الافريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية من أجل التنمية (أكماد) ، الذي بدأ العمل فيه ، وتطور في الفترة ١٩٨٧ - ١٩٨٨ .

١٠٨ - وفي عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ عقد عدد من المؤتمرات الرئيسية بافريقيا لاستعراض وتعزيز تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة . ومن أهم هذه الاجتماعات : المؤتمر الدولي المعني بأفريقيا : تحدي الانتعاش الاقتصادي والتنمية المعجلة ، الذي عقد في آوجا ،

نيجيريا في الفترة من ١٥ إلى ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٧ (انظر A/42/410 ، المرفق) ؛ والمؤتمر المعني بالتنمية على مستوى القواعد الجماهيرية الذي عقد في نيامي ، النيجر في حزيران/يونيه ١٩٨٧ ؛ والمؤتمر الدولي لعلماء افريقيا المعني بالبعد الانساني ، الذي عقد في برازافيل ، الكونغو في حزيران/يونيه ١٩٨٧ ؛ والمؤتمر الدولي المعني بالبعد الانساني للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا الذي عقد في الخرطوم ، السودان من ٥ الى ٨ آذار/مارس ١٩٨٨ (انظر A/43/430) .

هاء - اثر الاصلاحات

١٠٩ - كثيرا ما تؤدي حدة الاختلالات الاقتصادية الهيكلية في افريقيا وانكشاف الاقتصادات الافريقية امام البيئة الخارجية الى التعتيم على اثر جهود الاصلاح على الاداء الاقتصادي . وعلاوة على ذلك ، فإن زيادة النمو تحتاج لبعض الوقت ، كما أن التحسن يتوزع بصورة غير متكافئة على البلدان والقطاعات ، وإن كانت البيانات الاخيرة تشير إلى أن هذه الاصلاحات قد بدأت تحدث تحسنا في الهيكل والاداء الاقتصاديين في بعض البلدان الافريقية .

١١٠ - وتنشأ الحاجة إلى الاصلاح والتكيف من الظروف التي تواجه البلدان الافريقية . وتفرض الازمات الاقتصادية نوعا من التكيف سواء تم عن تخطيط أو عن غير تخطيط . كما أن التنمية تتطلب التكيف مع الحقائق الاقتصادية الجديدة والاحوال المتغيرة .

١١١ - وفي نفس الوقت ، يتسبب تنفيذ برامج التكيف الهيكلي في إثارة كثير من دواعي القلق . فالبلدان الافريقية وغيرها ، ترى في بعض الاحيان أن الاهداف المحدودة لهذه البرامج ومنظوراتها القصيرة الامد تتعارض مع اهداف التنمية الاكثر توازنا والاطول اجلا . وكثيرا ما لا تكون تكاليفها البشرية والاجتماعية متناسبة مع فوائدها المتحققة أو المستهدفة . وقد تاثرت اضعف فئات السكان ، وعلى الاخص المرأة والشباب والمعوقين وكبار السن تاثرا خطيرا ، بصورة مباشرة وغير مباشرة ، بتدابير من قبيل إلغاء الاعانات على مواد الاغذية الاساسية ، وفرض حدود على زيادات الاجور عند معدل التضخم أو ما دونه ، وتخفيض اعداد موظفي الخدمة المدنية وموظفي القطاع الخاص الذين يشكلون دائما اقل الفئات اجرا ، وتخفيض الانفاق على الخدمات الاجتماعية ، بما في ذلك الصحة والتعليم ، وعلى الهياكل الاساسية الضرورية . وكذلك فقد اصبح سبيل الوصول إلى الغذاء اكثر عسرا امام قطاعات عريضة من السكان ، مما اسفر عن زيادة معدلات سوء التغذية ، ولا سيما بين الاطفال والرضّع والحوامل . ونتيجة لهذه المشكلات

المقلقة صارت الحكومات الافريقية والمانحون أكثر وعيا بضرورة تناول الاثر الاجتماعي لبرامج الاصلاح .

١١٢ - وبالاضافة إلى ذلك ، فإن بعض العناصر الاساسية في البرامج ، كتصحيح أسعار الصرف وزيادات أسعار المنتجين ، لم تحقق الفوائد المتوقعة منها بالكامل ، بسبب عوامل الجمود الهيكلي التي تميز مرحلة التنمية الراهنة في معظم البلدان الافريقية . إن هناك حاجة لأن تكون برامج التكيف الهيكلي التي توضع كجزء متكامل من استراتيجية انمائية طويلة الامد ، فضلا عن البعد الانساني ، هما موضع الاهتمام الرئيسي لبرامج التكيف القصيرة الاجل واستراتيجيات التنمية الاطول أجلا .

١١٣ - وبغية علاج هذه المشاكل وغيرها ، اقترحت تدابير عملية في "إعلان الخرطوم : نحو نهج للانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي والتنمية في افريقيا "محوره الانسان" (A/43/430 ، المرفق الاول) ، من أجل تنفيذها على الصعد الوطنية والاقليمية والدولية .

## ثالثا - استجابة المجتمع الدولي

### ألف - مقدمة

١١٤ - من بين الاسس التي يستند اليها برنامج عمل الامم المتحدة ، ادراك المجتمع الدولي ضرورة تكملة عملية التنمية التي بدأتها البلدان الافريقية على نحو ما يرد في برنامج افريقيا ذي الاولوية للانتعاش الاقتصادي عن طريق اتخاذ اجراءات متممة لها من قبل المجتمع الدولي . ومن المسلم به أن البلدان الافريقية في حاجة الى موارد خارجية اضافية وفي هذا السياق ، التزم المجتمع الدولي ببذل كل جهد ممكن لتوفير الموارد الكافية لدعم الجهود الانمائية التي تبذلها البلدان الافريقية وتكملتها . ويدرك المجتمع الدولي كذلك أن هذه الجهود ستعزز فيما لو أمكن التنبؤ بتدفقات الموارد الخارجية وتامينها (قرار الجمعية العامة د إ-٢/١٣ ، المرفق ، الفقرتان ١٥ و ١٦) .

١١٥ - كما سلم برنامج عمل الامم المتحدة (الفقرة ١٧ (أ) و (ب)) بالحاجة الى اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين البيئة الاقتصادية الخارجية ، وتشمل معالجة قضايا السلع الاساسية بمزيد من السرعة مع مراعاة المصالح الخاصة للبلدان الافريقية ، وزيادة وتحسين نوعية وطرق المساعدة الخارجية ، وتخفيف عبء ديون المنطقة . ويتضمن الفرع التالي استعراض مدى استجابة المجتمع الدولي لهذه الاهداف .

### باء - تحسين البيئة الخارجية

١١٦ - من بين العوامل الخارجية التي حددها برنامج عمل الامم المتحدة بوصفها ذات أثر على الحالة الافريقية ، النمو غير التضخمي المتواصل في الاقتصاد العالمي ، وتوسيع التجارة عن طريق ازالة الحمائية (ولاسيما الحواجز غير الجمركية) ، وتشجيع الصادرات الافريقية وتنويع البرامج وتحسين سبل الوصول الى الاسواق ، لاسيما بالنسبة لمنتجات المناطق المدارية .

#### ١ - النمو في الاقتصاد العالمي

١١٧ - تشير التقديرات الاولية الى نمو الناتج العالمي الاجمالي بنسبة ٣ في المائة تقريبا في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ . واظهرت اقتصاديات البلدان الصناعية ذات الاقتصاد

السوقي نموا متواصلا غير تضخمي وان كان متواضعا . وزادت التجارة الدولية بنسبة ٣,٥ في المائة في عام ١٩٨٦ و ٤,٠ في المائة في عام ١٩٨٧ . وعلى الرغم من هذه التطورات الايجابية ، لم يكن التحسن في الاقتصاد الدولي كافيا بما يتيح للعملية الانمائية اكتساب الزخم في أجزاء كثيرة من العالم النامي لاسيما في افريقيا .

## ٢ - التجارة

١١٨ - جعل النمو البطيء في التجارة العالمية منذ عام ١٩٨٥ من العسير على بعض البلدان الافريقية زيادة حجم صادراتها . وبالاضافة الى ذلك كان أداء الصادرات العام لافريقيا أقل من نظيره في المناطق النامية الاخرى رغم وجود استثناءات في هذا الصدد وأسهم ضعف الطلب الخارجي على معظم السلع الاساسية الافريقية في انخفاض أسعار هذه السلعة . وعلى الرغم من ارتفاع الاسعار العالمية لبعض السلع الاساسية غير النفطية لاسيما في الجزء الاول من عام ١٩٨٨ ، فإن هذه الاسعار بالقيمة الحقيقية ، لاتزال أقل من مستوياتها في عام ١٩٨٥ . وفيما يتعلق بالفئة السلعية من الاغذية والمشروبات التي تتسم بأهمية خاصة بالنسبة لافريقيا ، انخفضت الاسعار الاسمية بنسبة تتراوح بين ٣٠ و ٣٠ في المائة في عام ١٩٨٧ (رهنا بوحدة القياس) واستمرت في الانخفاض في النصف الاول من عام ١٩٨٨ . ومن جهة أخرى يزيد عدد من البلدان الافريقية من حجم صادراته . وتشير بيانات الصادرات لعام ١٩٨٦ الى حدوث زيادات في حجم صادرات السلع الاساسية لعدد من البلدان ، كالبن من زائير ، والكاكاو من ساحل العاج ، والشاي من كينيا وملاوي ، والسكر من موريشيوس وسوازيلاند ، والقطن من معظم البلدان الرئيسية المنتجة .

١١٩ - وتتمتع البلدان الافريقية بمعاملة تفضيلية من الاتحاد الاقتصادي الاوروبي بمقتضى اتفاقية لومي واتفاقات التعاون بين المغرب والمشرق . وهي تستفيد أيضا من برامج تثبيت حصائل الصادرات وغيرها من الترتيبات التعاونية . بيد أن هذه الترتيبات التفضيلية لم تسفر لعدة أسباب عن زيادات ملحوظة في الصادرات الافريقية . فالنمو البطيء في البلدان الصناعية حدّ من الطلب على المنتجات الافريقية . كما حدّت الحمائية الزراعية والاعانات في البلدان الصناعية من سبل الوصول الى الاسواق وقلصت أسعار الاسواق العالمية . وبعض المنتجات الافريقية ، ولاسيما تلك التي تحتوي على عنصر التجهيز ، تخضع للحواجز الجمركية وغير الجمركية . وقد أعاق نقص المدخلات اللازمة من المعروض من المنتجات المخصصة للتصدير . وأخيرا ، فإن الصادرات الافريقية ، في بعض المجالات المحتملة الاهمية ليست منافسة بالقدر الكافي .

١٣٠ - وتشكل الاجراءات غير الجمركية وما يتصل بها من آليات حواجز هامة تعوق وصول البلدان الافريقية الى أسواق البلدان الصناعية . وبصرف النظر عن وجود بعض الاستثناءات القليلة ، فقد زادت الاجراءات غير الجمركية المتخذة ضد الصادرات من البلدان الافريقية بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٦ . فالقطن والسكر والشيكولاته والاسماك والمنسوجات والتبغ أمثلة لبعض الصادرات التي تواجه حواجز غير جمركية . كما تخضع صادرات الحديد والصلب من الجزائر وزمبابوي ومصر ونيجيريا لهذه الحواجز .

١٣١ - وتتسم كثير من التدابير غير الجمركية بانها تطبق بصورة مطردة على السلع الاساسية المجهزة . وهذه التدابير موجهة ، ضمن جملة أمور ، الى الخضر والفاكهة والبن ، والزيوت والكاكاو والتبغ والجلود والقطن والسيزال والفوسفات وهي لا تشجع عملية تجهيز السلع محليا لصالح تصدير المواد الخام . وهذه المنتجات من بين أهم الصادرات غير النفطية لافريقيا وإزالة التدابير غير الجمركية المتصاعدة المفروضة على السلع المجهزة من شانه أن يعزز تطلعات افريقيا لزيادة القيمة المضافة من الصادرات .

١٣٢ - وقد عولج عدد من هذه القضايا في مفاوضات مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ("الغات") التي عقدت في الماضي . إلا أن الترتيبات التي أسفرت عنها تلك المفاوضات لم تمنع البلدان المتقدمة النمو من الاتجاه نحو الاخذ بالتسعير التمييزي والتدابير التي تحد من الحجم . وتعالج جولة أوروغواي الحالية للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ، ضمن جملة أمور ، قضية الاجراءات الحمائية غير الجمركية .

١٣٣ - وبالاضافة الى ذلك ، قدمت بلدان نامية عديدة ، بما فيها البلدان الافريقية ، في هذه المفاوضات قوائم تتضمن بنودا محددة ذات أهمية تصديرية بالنسبة لها ، وطلبت أن تخفض البلدان المتقدمة النمو رسومها الجمركية المفروضة على هذه المنتجات الى الصفر أو مساواتها بأقل التعريفات السائدة بين الاطراف المتعاقدة المتقدمة النمو . وتحقيقا لهذه الغاية اقترح أن تقوم البلدان المتقدمة النمو بما يلي : (أ) إلغاء جميع أشكال التقييدات الكمية ؛ (ب) إيقاف الضرائب الانتقائية الداخلية ، لاسيما فيما يتعلق بالبن والكاكاو والشاي والموز ؛ (ج) عدم فرض ضرائب انتقائية جديدة تمس منتجات المناطق المدارية ؛ (د) رفع الحظر المفروض على واردات منتجات المناطق المدارية المنافسة للمنتجات الوطنية ؛ (هـ) تخفيف وتنسيق الانظمة الصحية والتقنية المطبقة على منتجات المناطق المدارية . أما البلدان المتقدمة النمو فقد سعت من

جانبها الى القيام بعمل متضافر ساهمت فيه جميع الأطراف المتعاقدة وقدمت اقتراحات بديلة . ويؤمل التوصل الى اتفاق قريب حول التدابير المتعلقة بالحواجز الجمركية وغير الجمركية مما سيتيح زيادة الصادرات الافريقية لاسيما منتجات المناطق المدارية .

## ٣ - القضايا المتعلقة بالسلع الاساسية

١٣٤ - طوال الثمانينات ، بما فيها تلك الفترة التي أعقبت اعتماد برنامج عمل الامم المتحدة ، اتسمت الأسواق الدولية للسلع الرئيسية بانخفاض الطلب ، وتقلص الاسعار وتقلب حصائل التصدير . وعلى الرغم من تسليم برنامج عمل الامم المتحدة بالحاجة الى معالجة القضايا المتعلقة بالسلع الاساسية على وجه السرعة ، لم يحرز التعاون الدولي تقدما كبيرا في هذا المجال . وهذا أمر يؤسف له حيث أن غالبية البلدان الافريقية لا تعتمد إلا على ثلاث سلع أساسية تصديرية في الحصول على معظم عائداتها من العملة الاجنبية التي تشكل مصدرا رئيسيا للموارد الخارجية اللازمة للتنمية . أما المعونة وتخفيف عبء الدين والاستثمار الاجنبي المباشر ، فليست إلا عناصر مكملة للتجارة في هذا الصدد . وفي اطار البلدان الافريقية ، وإلى أن تصبح اقتصاداتها متنوعة بدرجة كافية ، فإنه لا بد لتجارة السلع الاساسية أن توفر الجزء الاكبر من هذه الموارد . ومع ذلك ، فإن حصائل التصدير ، من السلع الاساسية غير النفطية لم تتجاوز خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ مبلغ ٣٤ بليون دولار في السنة أي أقل مما كانت عليه في عام ١٩٨٥ بنسبة ٣٠ في المائة تقريبا . وعلاوة على ذلك ، فإن التنبؤات المتعلقة بحصائل التصدير ليست مشجعة على الإطلاق .

١٣٥ - ولا يزال موقف المجتمع الدولي تجاه اتفاقات السلع الرئيسية غامضا . ففي حين تعارض بعض البلدان الرئيسية اتفاقات السلع الرئيسية ، تشير المفاوضات الجارية بشأن التماس الى أن الرغبة ما زالت قائمة في التوصل الى شكل ما من أشكال الاتفاق التعاوني بشأن بعض السلع بين البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة .

١٣٦ - أما الاتفاقات الدولية الوحيدة للسلع الرئيسية موضع الاهتمام الرئيسي لافريقيا المعمول بها حاليا فهي الاتفاق الدولي للبن (١٩٨٣) والاتفاق الدولي للسكر (١٩٨٧) ، والاتفاق الدولي للكاكاو (١٩٨٦) والاتفاق الدولي للأخشاب المدارية (١٩٨٣) . وعلى الرغم من إبرام الاتفاق الدولي للمطاط الطبيعي (١٩٨٧) ، فإنه لم يوضع بعد موضع التنفيذ نظرا لعدم الانتهاء من اجراءات التصديق عليه . والجدير بالملاحظة أن الاسعار الفعلية للسلع الرئيسية التي أبرمت اتفاقات دولية بشأنها منخفضة حتى إذا قيست بالمستويات السابقة .

١٣٧ - وكانت إحدى نتائج الدورة السابعة للاونكتاد في مجال السلع الاساسية هي قوة الدفع التي أعطتها لعملية التصديق على الاتفاق المنشئ للصندوق المشترك للسلع الاساسية(٣) . وفي ١١ تموز/يوليه ١٩٨٨ تم الوفاء بالشرط المعلق الرئيسي لإنفاذ الاتفاق (تصديق البلدان التي تمثل ثلثي الاموال المقيدة مباشرة في رأس المال) . وسيستخدم الحساب الاول للصندوق المشترك كمصدر لتمويل المنظمات الدولية للسلع الاساسية المنشأة بموجب الاتفاق الدولي للسلع الاساسية الذي يتضمن أحكاما بشأن المخزون الاحتياطي . أما الحساب الثاني الذي تم بشأنه إعلان تبرعات طوعية قيمتها ٢٥٦ مليون دولار مقابل مبلغ مستهدف قيمته ٣٥٠ مليون دولار ، فإنه سيساعد في تمويل تدابير من قبيل البحث والتطوير ، والتنويع ، وتحسين النوعية والانتاجية ، وتنمية السوق وغيرها من الجهود المبذولة لتعزيز تجهيز السلع الرئيسية محليا وإيجاد استخدامات بديلة لها . وقد اتخذت الترتيبات داخل أمانة الاونكتاد للتوصل الى الطرائق التي تكفل وضع الصندوق موضع التنفيذ . وقد بدأ أمين عام الاونكتاد اجراء مشاورات لتحقيق هذا الغرض .

١٣٨ - أما الترتيبات التي اتخذت لتقديم تمويل تعويضي لسد النقص في حصائل تصدير السلع الرئيسية ، مثل قيام الاتحاد الاقتصادي الاوروبي بتثبيت حصائل الصادرات وتطبيق نظام تثبيت حصائل الصادرات في قطاع التعدين ، ومرفق التمويل التعويضي التابع لصندوق النقد الدولي ، فقد ثبت أنها غير وافية بالغرض أو يتعذر الحصول عليها بدرجة كافية . وقد زادت مدفوعات تثبيت عائدات التصدير من ١١٣ مليون دولار في عام ١٩٨٥ الى ٢٣٤ مليون دولار في عام ١٩٨٦ ، وإن كانت معدلات التعويض في هاتين السنتين قد انخفضت بصفة عامة فيما يتعلق بالخسائر التي تحققت في ايرادات الصادرات . وقد توصل صندوق النقد الدولي منذ عام ١٩٨٦ الى اتفاق مع سبعة بلدان افريقية لتقديم ٣٠٠ مليون دولار في اطار مرفق التمويل التعويضي التابع للصندوق . ومع ذلك ، أصبح من العسير بصورة متزايدة الاستفادة من هذا المرفق ، الذي كان من المقصود منه أساسا الإسراع بالدفع وبأقل الشروط ، نظرا لان هذه الاستفادة ترتبط بالوفاء بشروط التكيف التي وضعها الصندوق .

١٣٩ - وقد نوقش التمويل التعويضي لسد النقص في حصائل التصدير في العديد من المحافل وقدمت اقتراحات لتوسيع وتحسين المرافق القائمة وإنشاء مرفق اضافي . وبالنظر الى الفوائد المحتملة التي يمكن أن تعود على البلدان الافريقية من جراء هذه الترتيبات الجديدة ، فإن المؤسسات الدولية ذات الصلة مطالبة بالإسراع بالنظر في هذه المسألة . كما أن اشتراك جميع البلدان الصناعية الرئيسية في ترتيب ذي طابع

عالمي مشابه لترتيب تثبيت عائدات التصدير - وتثبيت حصائل الصادرات في قطاع التعدين يمكن أن يسهم في حل مشكلة نقص حصائل التصدير .

## جيم - دعم اصلاحات السياسة العامة في افريقيا

### ١ - نظرة عامة

١٣٠ - زادت تدفقات الموارد الصافية الاسمية الى افريقيا من مبلغ ١٧,٩ بليون دولار في عام ١٩٨٥ الى ١٩,٩ بليون دولار في عام ١٩٨٦ ويقدر أنها ازدادت أيضا الى ٢٣,٩ بليون دولار في عام ١٩٨٧ . وقد زاد صافي تدفقات الموارد الاسمية الى البلدان الافريقية الواقعة جنوبي الصحراء من مبلغ ١٤,٩ بليون دولار في عام ١٩٨٥ الى ١٧,٥ بليون دولار في عام ١٩٨٦ . ويقدر انها وصلت الى مبلغ ٣٠,٥ بليون دولار ، في عام ١٩٨٧ . ولكن صافي تدفقات الموارد في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ ، إذا قيس بالاسعار وأسعار الصرف في عام ١٩٨٦ ، لجاء أقل من مستوى عام ١٩٨٥ بالنسبة لافريقيا ككل وللمنطقة الواقعة جنوبي الصحراء . وعلاوة على ذلك ، فقد ظل صافي تدفقات الموارد أدنى من مستوياته في أوائل الثمانينات .

### ٢ - تكوين تدفقات رأس المال

١٣١ - إن أغلبية تدفقات الموارد الى افريقيا ، باستثناء عائدات التصدير ، هي تمويل انمائي رسمي ، والغالبية الكبرى منه من المساعدة الانمائية الرسمية . وقد زادت هذه التدفقات بنحو ٢٠ في المائة في العام بالقيمة الجارية للدولار منذ عام ١٩٨٥ وهو ما يعوض عن البطء المستمر في تدفقات القطاع الخاص بأكثر منه . وخلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٧ ، لم ينهض سواء الاستثمار الأجنبي المباشر أو الاقراض من المصارف التجارية من كبوتهما في وقت سابق من هذا العقد . وشهدت الأعوام الاخيرة انهيارا في توفر ائتمانات التصدير الى افريقيا .

١٣٢ - وبالنسبة لافريقيا ككل ، انخفضت بصورة مستمرة التدفقات الخاصة (القروض مضافا اليها الاستثمار المباشر) : من ٧,٨ بليون دولار في عام ١٩٨٣ الى ٤,٥ بليون دولار في عام ١٩٨٥ والى ٣,٨ بليون دولار في عام ١٩٨٦ ثم الى بليونين من الدولارات في عام ١٩٨٧ . وانخفض صافي القروض الخاصة بالقيم الاسمية بمقدار ٠,٢ من البليون من الدولارات في العام في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ . ورغم أن تمويل القطاع الخاص يقل عن

التدفقات الرسمية ، فقد احتل مكانة هامة في تدفقات الموارد الخارجية الى بعض البلدان الافريقية ، وستسهم إعادة تنشيطه في انتعاش هذه البلدان . ويوفر الاستثمار الأجنبي المباشر والمشاريع الأجنبية المحلية المشتركة مزايا اضافية تتيح الحصول على الخبرة الادارية والتكنولوجيا والوصول الى الأسواق الدولية .

(أ) المساعدة الانمائية الرسمية

١٣٣ - تمثل المساعدة الانمائية الرسمية مصدرا ثابتا وحيويا للتمويل بالنسبة لافريقيا ويعزى اليها حاليا ما يزيد عن ٧٣ في المائة من صافي تدفقات الموارد الى المنطقة . وقد زادت المساعدة الانمائية الصافية الى افريقيا جنوب الصحراء بالاسعار الجارية من ١١,٧ بليون دولار في عام ١٩٨٦ الى ١٣,٣ بليون دولار في عام ١٩٨٧ ؛ ولكنها انخفضت في كلتا السنتين إذا قيست بالاسعار وأسعار الصرف في عام ١٩٨٦ .

١٣٤ - ولقد تحققت زيادة كبيرة في الالتزامات المالية الرسمية المقدمة الى افريقيا منذ اعتماد برنامج عمل الامم المتحدة . فعلى سبيل المثال ، عبئت موارد اضافية من جانب برنامج المساعدة الخاص التابع للبنك الدولي ومرفق التكيف الهيكلي المعزز التابع لصندوق النقد الدولي وعن طريق قيام برنامج الامم المتحدة الانمائي بتوزيع موارد غير مخصصة . ويفترض أن يسهم دفع هذه الاموال الاضافية خلال السنوات المتبقية من البرنامج في تنفيذه .

(ب) التدفقات الثنائية

١٣٥ - ظلت حصة افريقيا جنوب الصحراء في مجموع المدفوعات الثنائية العالمية من المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة من مانحي لجنة المساعدة الانمائية ثابتة الى حد ما عند نسبة تقرب من ٣٣ في المائة خلال النصف الاول من الثمانينات ثم زادت الى نحو ٣٣ في المائة في عام ١٩٨٦ . ومن الممكن توقع أن تطرأ زيادة جديدة على حصة افريقيا في المساعدة الانمائية الرسمية الثنائية تمشيا مع التدابير التي يجرى اتخاذها لتعبئة الموارد لدعم تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة .

(ج) التدفقات المتعددة الاطراف

١٣٦ - زاد العنصر المتعدد الاطراف في صافي مدفوعات المساعدة الانمائية الرسمية (باستثناء منح المساعدة التقنية) المقدمة الى افريقيا بنسبة ٢٣ في المائة بالقيمة الجارية للدولار في عام ١٩٨٦ ، في أعقاب زيادة قدرها ١٢ في المائة في عام ١٩٨٥ . ولكن النمو في صافي المدفوعات في عام ١٩٨٦ بالاسعار وأسعار الصرف الثابتة يحقق

زيادة قدرها نحو ١ في المائة . وفي عام ١٩٨٧ ، يقدر أن المؤسسات المتعددة الاطراف الرئيسية زادت صافي مدفوعاتها من المساعدة الانمائية الرسمية بنسبة ٣٠ في المائة بالقيم الاسمية أو ما يزيد على ٢٠ في المائة بالاسعار وأسعار الصرف الثابتة .

'١' مجموعة البنك الدولي

١٣٧ - ارتفع مجموع المدفوعات المقدمة من المؤسسة الانمائية الدولية إلى افريقيا من مبلغ ٠,٩ بليون من الدولارات في عام ١٩٨٥ الى ١,٢ بليون دولار في عام ١٩٨٦ والى ١,٦ بليون دولار في عام ١٩٨٧ . وبالنسبة لعام ١٩٨٨ ، تبلغ الالتزامات المبرمجة للإقراض التساهلي ٢,١ بليون دولار أي بزيادة قدرها ٣٠ في المائة عن الالتزامات في عام ١٩٨٧ . وقد زادت نسبة أموال المؤسسة الانمائية الدولية الموجهة الى افريقيا من ٢٧ في المائة في عام ١٩٨١ الى ٣٥ في المائة في عام ١٩٨٧ ومن المتوقع أن تصل الى ٥٠ في المائة في فترة التغذية الثامنة للمؤسسة الانمائية الدولية . وقد تبلغ مدفوعات المؤسسة الانمائية الدولية الى البلدان المنخفضة الدخل في افريقيا في الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٠ ما يتراوح بين ٦ بلايين دولار و ٧,٥ بليون دولار تقريبا ، أي ما يزيد بنحو الثلثين عن المستويات التي بلغتها في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٧ ؛ وهو ما سيمثل زيادة حقيقية كبيرة . وزادت حصة المساعدة المقدمة لغير المشاريع ، التي تدفع أسرع كثيرا من القروض العادية من ١٣ في المائة في الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ الى ٢٨ في المائة في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ . وفي البلدان التي توجد فيها برامج قوية للاصلاح الاقتصادي ، يدفع ما يزيد عن نصف القروض المقدمة من المؤسسة الانمائية الدولية بسرعة . ويقترض ١٥ بلدان افريقيا من البنك الدولي للانشاء والتعمير وستتيح الزيادة في رأس المال العام للبنك الدولي ، التي أصبحت نافذة في نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، حدوث زيادة في القروض المقدمة من البنك الدولي للانشاء والتعمير بنسبة ١٠ في المائة في العام .

١٣٨ - وفي كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، وصل البنك الدولي الى اتفاق مع نحو ٢٠ وكالة ومؤسسة مانحة بشأن التمويل المشترك لبرنامج خاص للمساعدة للبلدان المنخفضة الدخل المثقلة بالديون في افريقيا جنوب الصحراء . ومن المتوقع أن يزيد هذا البرنامج من تدفقات الموارد الى المنطقة بنحو ٣ بلايين دولار على مدى الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٠ . ويتوقع كذلك أن يعزز التنسيق بين المانحين ، كما يرد أدناه .

١٣٩ - وخلال السنة المالية ١٩٨٧ ، وافقت المؤسسة المالية الدولية على قروض واستثمارات في رأس المال السهمي في افريقيا بلغ مجموعها ١٣٠,٦ مليون دولار في

١٥ بلدا ، مما يصل بمجموع قيمة ما تملكه من المشاريع الى ٥٧٥ مليونا من الدولارات ، بالمقارنة بما مجموعه ٤٨٠ مليونا من الدولارات في عام ١٩٨٦ و ٤١٧ مليونا من الدولارات في عام ١٩٨٥ . وعلاوة على ذلك ، اشتركت المؤسسة المالية الدولية ، اعتبارا من عام ١٩٨٦ (مع برنامج الامم المتحدة الانمائي ومصرف التنمية الافريقي) في الاشراف على مرفق تنمية المشاريع في افريقيا لتقديم خدمات المشورة لارباب المشاريع الخاصة في افريقيا جنوب الصحراء من أجل إعداد مشاريع ناجحة . وقد أنفق المشروع مبلغ ٧,٢ مليون دولار حتى تشرين ١ الاول/اكتوبر ١٩٨٧ . ومن المتوقع أن يساعد المرفق ، خلال الاربع سنوات الاولى من عمله ، في الحصول على تمويل لنحو ١٠٠ مشروع بتكلفة استثمارية متوسطها مليون دولار للمشروع .

'٣' صندوق النقد الدولي

١٤٠ - يدفع الصندوق بالفعل موارد في إطار مرفقه للتكيف الهيكلي الذي يبلغ رأسماله ٣,٧ بليون من حقوق السحب الخاصة ، الذي بدأ عمله في آذار/مارس ١٩٨٦ . كما أنشأ الصندوق في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ مرفق التكيف الهيكلي المعزز الذي يبلغ رأسماله ٦ بلايين من حقوق السحب الخاصة ، مما يصل بمجموع الموارد التساهلية لمساعدة البلدان الاكثر فقرا ومن بينها تلك الواقعة في افريقيا الى ٨,٧ بليون من حقوق السحب الخاصة . وعلاوة على ذلك ، تجري تهيئة مرافق اخرى من مرافق صندوق النقد الدولي لمساعدة البلدان الافريقية التي تعتمد برامج للتكيف الشامل . وكان ثلثا الترتيبات الاحتياطية والموسعة السبعة والعشرين المنبثقة عن مرفق الصندوق والتي تمت الموافقة عليها بالنسبة للبلدان الافريقية خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، يمتد لفترات تجاوز العام الواحد ، بالمقارنة بثلثها فقط في عام ١٩٨٥ . وأصبحت امكانية حصول البلدان الافريقية على موارد الصندوق أكثر تنوعا . ففي نهاية عام ١٩٨٥ كانت أغلبية الموارد المقدمة من الصندوق موجهة الى دعم البرامج بموجب الترتيبات الاحتياطية . وعلى العكس من ذلك ، ففي نهاية آذار/مارس ١٩٨٨ ، حصل ١٥ من البلدان الافريقية على ترتيبات احتياطية ، و ١٩ بلدان على ترتيبات مرفق التكيف الهيكلي و ٩ بلدان على ترتيبات في إطار كل من مرفق التكيف الهيكلي والترتيبات الاحتياطية من بينها ترتيب في اطار المرفق الموسع للصندوق . وفي نهاية آذار/مارس ١٩٨٨ ، بلغت التزامات الصندوق للبلدان الافريقية ٣,٥ بليون من حقوق السحب الخاصة بالمقارنة ب ١,١ بليون من حقوق السحب الخاصة في نهاية عام ١٩٨٥ .

١٤١ - وكان هناك عامل مساهم في انخفاض صافي التدفقات المالية عموما الى افريقيا في عام ١٩٨٦ وهو التغير الحاد في الاتجاه في صافي القروض التي يقدمها صندوق النقد

الدولي لدى استحقاق سداد مبلغ متزايد من المسحوبات التي جرت في أوائل الثمانينات . وفي عام ١٩٨٦ أصبح صندوق النقد الدولي متلقيا صافيا للأموال من البلدان الافريقية لأن التسديدات جاوزت المسحوبات بمقدار ٠,٥ بليون من الدولارات . وتظهر تقديرات عام ١٩٨٧ تدفقا صافيا الى الخارج بمقدار ٠,٦ بليون من الدولارات . وتؤدي الرسوم التي يتقاضاها صندوق النقد الدولي الى زيادة هذا التدفق الى الخارج . وبالنسبة لافريقيا جنوب الصحراء ، يقدر أنه كان هناك تحويل صافي من الموارد المالية من افريقيا الى صندوق النقد الدولي يقرب من ٠,٩ بليون من الدولارات في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ ، أي ما يعادل ١,٤ في المائة من صادرات المنطقة من السلع والخدمات غير المتعلقة بعوامل الانتاج .

١٤٢ - وفي الوقت نفسه ، شرع الصندوق في مزيد من المبادرات الجديدة . ففي المقام الأول ، تجري إعادة تنشيط المرفق الموسع للصندوق بهدف توفير مزيد من الموارد المالية ، حسب الاقتضاء ، وإطالة أمد الترتيبات من ٣ إلى ٤ سنوات ، وتخفيض متوسط معدل الرسوم التي يتقاضاها الصندوق وإطالة أمد استحقاق الديون . وثانيا ، يجري ربط مرفق التمويل التعويضي بآلية خارجية للطوارئ تهدف الى الإسهام في المحافظة على زخم التكيف في مواجهة الصدمات الخارجية . ويتوفر لهذه الآلية امكانية اجمالية للحصول على ١٠٥ في المائة من الحصص بالمقارنة بنسبة ٨٣ في المائة بموجب مرفق التمويل التعويضي . ويتعين على هذا المرفق أن يزيد تدفق موارد صندوق النقد الدولي الى افريقيا ويعكس الحالة السائدة في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ بشرط أن تنتهي الحكومات من تقديم مساهماتها في مرفق التكيف الهيكلي المعزز بأسرع ما يمكن .

١٣' مصرف التنمية الافريقي

١٤٣ - من المتوقع أن يؤدي ارتفاع رأس المال المصرح به لمصرف التنمية الافريقي الى ثلاثة أضعافه من مبلغ ٦,٦ بليون دولار الى ٢٣ بليون دولار والزيادة بنسبة ٥٠ في المائة البالغة ٢,٩ بليون دولار في الموارد التساهلية لصندوق التنمية الافريقي الى تمكين مجموعة مصرف التنمية الافريقي من تقديم قروض في الفترة ١٩٨٧ - ١٩٩١ تزيد عما قدمته خلال العشرين عاما الماضية . ففي الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ بلغت القروض التي تمت الموافقة على تقديمها من مجموعة مصرف التنمية الافريقي ٣,٨ بليون دولار ، أي بزيادة قدرها ٤٦ في المائة عن القروض التي تمت الموافقة عليها خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ وقدرها بليونا دولار . ويشير هذا الى حدوث تحسن كبير بالمقارنة بمتوسط الزيادة نصف السنوية فيما اعتمد من قروض خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ . ومن بين القروض التي اعتمدتها المجموعة للفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، خصص مبلغي ١,٣٦ من البليون من الدولارات

و ٤٧,٧ مليون من الدولارات للموارد التساهلية وشبه التساهلية لمصرف التنمية الافريقي والصندوق الاستئماني النيجيري على التوالي . ومثّل هذا زيادات نسبتها ٤٠,٦ في المائة و ٥٥,٨ في المائة على التوالي في القروض التي قدمها مصرف التنمية الافريقي والصندوق الاستئماني النيجيري عن المستويات في الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ . وفي الوقت نفسه تضاعف مستوى مدفوعات القروض التي تقدمها مجموعة مصرف التنمية الافريقي من ٨١٩,٦ مليون دولار الى مبلغ ١,٦ بليون دولار فيما بين الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ والفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ . ونظرا لان القروض التي تقدمها مجموعة مصرف التنمية الافريقي هي قروض طويلة الاجل ، وان الجزء الاكبر منها قد دفع في السنوات الاخيرة ، فلا يزال مستوى تسديد القروض منخفضا . وبالتالي فإنه يقدر أنه طرأت زيادة في صافي المدفوعات السنوية نسبتها ١٥٠,٦ في المائة فيما بين الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ والفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ .

١٤٤ - وكذلك زادت مجموعة مصرف التنمية الافريقي حصة قروض دعم السياسة العامة التي تمنح بمرونة وسرعة أكبر من مجموع اقراضها ، وذلك من متوسط بلغ ٣,٤ في المائة في الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ الى ٢٠,٤ في المائة خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ . وفي الوقت نفسه ، انخفض سعر فائدة القروض المقدمة من الموارد غير التساهلية للمجموعة من نحو ١٠ في المائة في عام ١٩٨٥ الى نحو ٧ في المائة في عام ١٩٨٧ . وعلاوة على ذلك ، فبموجب تغذية عام ١٩٨٧ لصندوق التنمية الافريقي سوف يقدم ٨٥ في المائة من موارد المساعدة التقنية في الصندوق الى البلدان ذات الدخل الاكثر انخفاضا في صورة منح ، وكان الجزء الاكبر من هذه المساعدة يقدم فيما مضى بوصفه قروضا .

## ٣ - الاحتياجات من الموارد الخارجية

١٤٥- ويصعب بأي قدر من الدقة تحديد مبلغ الاحتياجات من الموارد الخارجية اللازمة لتنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة . ففي إطار البرنامج ذاته ، تقدر البلدان الافريقية أن التنفيذ الكامل يتطلب دفع مبلغ ٩,١ بليون دولار سنويا من الموارد الخارجية . وقد استعرض تقرير الفريق الاستشاري المعني بالتدفقات المالية إلى افريقيا تقديرات البنك الدولي ومنظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، واشير إلى أن الاحتياجات المالية اللازمة علاوة على المبلغ المتوقع توافره في الفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ ، لا تقلّ عن ٥ بلايين دولار سنويا للسنوات القليلة المقبلة . وذكر التقرير أن مبادرات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ستساعد إلى حد كبير في سدّ هذه الثغرة ، إذا ما نُفّذت تنفيذا كاملا . ولكن ، ينبغي التشديد على أن تقديرات الفريق الاستشاري تستند إلى سيناريو نمو بطيء في افريقيا ولا تشمل نيجيريا أو بلدان شمال افريقيا .

١٤٦- وفي معرض الرد على استنتاجات الفريق الاستشاري ، ذكر مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، المعقود في نيامي ، النيجر ، في الفترة من ١٤ إلى ١٨ نيسان/ابريل ١٩٨٨ أن تقدير الفريق الاستشاري للموارد اللازمة لسدّ الثغرة في موارد البرنامج بمبلغ ٥ بلايين دولار سنويا للفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ ، حتى كحدٍّ أدنى يمثل تهاونا جسيما في تقدير الاحتياجات الاضافية حتى بالنسبة لعدد البلدان المحدود التي جرت دراستها إذا ما كان الهدف من المبلغ هو تلبية الاحتياجات الانمائية الطويلة الأجل لهذه البلدان . ولذلك ينبغي إعادة النظر في هذا المبلغ ورفعه إلى مستوى أكثر واقعية بحيث يشمل جميع البلدان الافريقية .

دال - تحسين نوعية وأساليب المساعدة الخارجية

١٤٧- يتطلب برنامج عمل الامم المتحدة أيضا من المجتمع الدولي أن يبذل جهودا لتحسين نوعية المساعدة الخارجية وطرائق تقديمها . وتم إحراز تقدم فيما يتعلق بزيادة الجانب التساهلي من المعونة المقدمة إلى افريقيا بحيث ارتفعت نسبة عنصر المنح في الديون الحكومية المستحقة والديون التي تضمنها الحكومة والقروض الخاصة غير المضمونة من ٣٠,٨ في المائة في عام ١٩٨٥ إلى ٣٥,٨ في المائة عام ١٩٨٦ .

١٤٨- ورغم إحراز بعض التقدم خلال السنوات القليلة الأخيرة في مجال المساعدة التقنية ، إلا أنه يمكن زيادة فعالية هذه المساعدة عن طريق إجراء استعراضات أكثر انتظاما لمسائل من قبيل دمج المهارات والخبرة واللوازم والمعدات المحلية ضمن إطار تنفيذ المشاريع ، وتدريب الموظفين الوطنيين المؤهلين . وتتطلب هذه العوامل وغيرها من العوامل المتعلقة بنوعية برامج التعاون التقني وفحواها اهتماما خاصا من مختلف أفرقة تنسيق المعونة بما في ذلك الافرقة التي تعمل محليا .

١٤٩- وقد دعا برنامج العمل المانحين إلى النظر في تدابير تكفل مساعدة البلدان الافريقية على تسديد التكاليف المتكررة والتكاليف المحلية المترتبة على البرامج والمشاريع ، وإلى أن يزيد من مراعاة الاثر المحتمل للبرامج والمشاريع الجديدة على الميزانيات المحلية . ان التحول نحو تأييد تقديم القروض من أجل التكيف والقروض غير المتصلة بالمشاريع يوفر موارد اضافية لتغطية تكاليف الصيانة وغيرها من التكاليف المحلية متكررة . كما أن قيام مزيد من الحكومات الافريقية بإعداد ميزانيات مستقبلية وبرامج استثمار أكثر واقعية يساعد المانحين على تحقيق الهدف الثاني . ولكن ، لا يزال هناك مجال كبير للحكومات الافريقية لتحسين تخطيطها المالي

وبرمجتها ، وللمانحين ايضا من اجل تخطيط انشطتهم وتنسيقها بصورة اكثر انتظاما في إطار برامج مالية واقعية متوسطة الاجل .

١٥٠- ومن شان زيادة التركيز على دعم البرامج (عن طريق تقديم المعونات غير المتصلة بالمشاريع ، بما في ذلك دعم ميزان المدفوعات) ان تساعد على التعجيل بصرف الاموال ، رغم ان السبب في تاخيرها في بعض الاحيان هو عدم التزام المستفيدين بالشروط التي يفرضها المانحون او بحالات تاخير الدفع من جانب المانحين . وما زالت سياسات التوريد والاجراءات الادارية تؤدي إلى تاخير المدفوعات وتلقي على الموظفين الافريقيين ، على قلّة عددهم ، حملا ثقيلا . وينبغي اتخاذ مزيد من التدابير لتوحيد اجراءات التوريد والسداد وتبسيطها . ومن ناحية اخرى ، لم تلق الدعوة التي وجّهها البرنامج إلى المانحين لطرح ما يدل على استعدادهم لتقديم الدعم المتوسط الاجل (اي على اساس عدة سنوات) سوى استجابة محدودة حتى الان ، ويعود ذلك في كثير من الحالات إلى القيود المتصلة بعمليات الميزنة المتبعة في البلدان المانحة .

١٥١- وهناك اداتان هامتان من ادوات تنسيق المعونة هما عملية مفاوضات المائدة المستديرة التي يرعاها برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، واجتماعات الافرقة الاستشارية التي يرعاها البنك الدولي ، وقد شجعتا توافق الاراء بين حكومات البلدان المعنية والمجتمع الدولي بشان سياسات واولويات الاقتصاد الكلي . وفي نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، كان ١٨ بلدا ، من اصل ٣٧ من اقل البلدان نموا في افريقيا ، قد طلبت مساعدة برنامج الامم المتحدة الإنمائي في تنظيم ثلاثة مؤتمرات مائدة مستديرة . وخلال الفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ ، عقد عدد من مؤتمرات المائدة المستديرة ومن المشاورات المختصة بقطاعات محددة أو المشاورات المتعلقة ببرامج خاصة في ١٠ بلدان افريقية . ومن المقرر عقد ٦ مؤتمرات وعدد اكبر من الاستعراضات القطاعية في عام ١٩٨٨ . وجرى تعزيز المشاورات والتنسيق فيما بين برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، والبنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، والبلدان المانحة الرئيسية فيما يتعلق باجتماعات المائدة المستديرة منذ اعتماد برنامج عمل الامم المتحدة . وتجاوزت الموارد التي تمّت تعبئتها في آخر ثلاثة من مؤتمرات المائدة المستديرة مبلغ ١,٨ بليون دولار على مدى ثلاث سنوات بما يزيد قليلا عن المبلغ الاجمالي المطلوب .

١٥٢- ويوجد في افريقيا الان ١٦ فريقا استشاريا نشطا من الافرقة التي يرعاها البنك الدولي ، تم تشكيل سبعة منها منذ عام ١٩٨٥ . وارتفع متوسط عدد الاجتماعات التي

تعقدها سنويا من ٣ اجتماعات خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ إلى ٩ اجتماعات في الفترة ١٩٨٦-١٩٨٨ ، ومن المتوقع عقد أكبر عدد من الاجتماعات (١٢) في عام ١٩٨٨ .

١٥٣- وبُذل أيضا جهد كبير لتحسين تنسيق المعونة في داخل البلدان في الفترة الممتدة بين الاجتماعات الدورية للأفرقة الاستشارية واجتماعات المائدة المستديرة . وركزت الجهود المحلية المبذولة لتنسيق المعونة على قطاعات محددة مثل قطاع الصحة ، أو التعليم ، أو الزراعة ، أو النقل . وارتفع معدل انعقاد الاجتماعات العامة والاجتماعات المختصة بقطاع معيَّن خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٨٨ ، بأكثر مما كان عليه الحال خلال النصف الاول من الثمانينات .

١٥٤- ومن التطورات الهامة منذ اعتماد برنامج عمل الامم المتحدة وضع ورقات إطار السياسات ، وهي وثائق تتضمن الأهداف والمقاصد المتعلقة بسياسات الحكومات ، بالإضافة إلى تقييم الدعم المالي اللازم لتحقيق النمو والاهداف الاخرى . وتعدّ الحكومات هذه الورقات مستعينة بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بصورة مشتركة ، ويقوم مجلسا المؤسستين باستعراضها . وبما أن تقديرات الاحتياجات من المساعدة الخارجية الواردة في ورقات إطار السياسات تحدد في سياق أُطر ثابتة للسياسات ، فإن هذه الوثائق تمثل مساهمة مفيدة في الجهود المبذولة لضمان تقديم المعونة المتأتية من مصادر مختلفة في الوقت المناسب وعلى أساس ثابت ومتناسق . وفي منتصف عام ١٩٨٨ ، يكون مجلسا إدارة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قد استعرضا حوالي ٣٠ ورقة إطار للسياسات للبلدان الافريقية المنخفضة الدخل .

١٥٥- ولموالاة تحسين تنسيق المعونة ، ينص برنامج البنك الدولي الخاص بتقديم المساعدة إلى البلدان الافريقية المنخفضة الدخل المثقلة بالديون على المشاركة في البرنامج الخاص بين البنك الدولي والمشتركين في التمويل . وينص على زيادة مساهمة المشتركين في التمويل في عملية التكيف ، ويهدف إلى تحسين طرائق التمويل المشترك . ومن المقرر استشارة المانحين في مرحلة مبكرة بشأن تصميم برامج التكيف وإتاحة المزيد من فرص اشتراكهم في البعثات التي يوفدها البنك . كما سيتطلب مبدأ المشاركة في التمويل قدرا من التوحيد في اجراءات الشراء والمدفوعات التي يتخذها المانحون لكفالة تحويل الإعلان عن التبرعات إلى مدفوعات تقدَّم في حينها .

١٥٦- وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، أنشأ مجلس محافظي البنك الدولي وكالة لضمان الاستثمار المتعدد الأطراف كي تعمل كمنظمة دولية تتمتع بالاستقلال الذاتي ، وهدفها

الرئيسي هو تشجيع تدفق الاستثمارات للأغراض الانتاجية فيما بين البلدان النامية الاعضاء . وعلاوة على ضمان الاستثمارات في هذه البلدان الاعضاء ضد المخاطر غير التجارية ، فإن وكالة ضمان الاستثمار المتعدد الاطراف مسؤولة عن الاضطلاع بأنشطة لتشجيع تدفقات الاستثمار ، بما فيها البحوث ونشر المعلومات عن فرص الاستثمار والقيام بوظيفة استشارية تقنية . وحتى الآن وقّع ٦٨ بلدا على اتفاقية وكالة ضمان الاستثمار المتعدد الاطراف وانضم اليها ٤٢ بلدا ، منها ١١ بلدا من افريقيا . ونظرا لأن المستثمرين الأجانب لا يعرفون في معظم الاحيان بالفرص المتاحة في افريقيا فإن هذه الوكالة تتيح امكانيات كبيرة للمنطقة .

١٥٧- وقد أوصى برنامج عمل الامم المتحدة بأن تستند سياسات المعونة أساسا إلى الاعتبارات التقنية ، بما فيها الاحتياجات المحددة من المعونة لكل بلد من البلدان المستفيدة . وما زالت الاعتبارات غير التقنية وغير الاقتصادية ذات أهمية كبيرة في سياسات المعونة ، بالرغم من وجود ما يدل على أن المانحين ، الثنائيين والمتعددي الاطراف ، يوجهون مواردهم بنسبة كبيرة إلى البلدان التي تتمتع بإدارة أفضل وإلى المشاريع التي يتوفر لها المزيد من مقومات النمو . وساعدت الجهود التي تضطلع بها البلدان الافريقية ذاتها في ترشيد برامج الاستثمار والنفقات العامة في هذه العملية . وقد تناقص عدد المشاريع ذات الصلاحية الاقتصادية المشكوك فيها ، ولكن ما زال هناك متسع للأداء المحسّن في هذا المجال من جانب المانحين والمستفيدين على السواء .

هاء - الانتعاش الاقتصادي والقيود التي تفرضها الديون

١٥٨- اتخذ المجتمع الدولي بعض المبادرات لتخفيف عبء الدين عن البلدان الافريقية المنخفضة الدخل . وأحرز تقدم أقلّ فيما يتعلق بالبلدان المتوسطة الدخل . بل أن هذه التدابير التي اتخذت قد قدمت تخفيفا مؤقتا في الأساس . ولم يجر التصدي بعد لمشكلة الدين بطريقة توفر حلا دائما . وما زالت هناك حاجة إلى مراعاة استعادة الجدارة الائتمانية والوصول إلى أسواق الائتمان . وقد أصبحت مشكلة الدين في افريقيا واحدة من أهم العوامل التي تعوق الانتعاش والتنمية في القارة ، وما لم يتخذ إجراء عاجل فإن الحالة ستزداد سوءا .

١ - تحويل قروض المساعدة الانمائية الرسمية إلى مِنَح

١٥٩- منذ أن تم في عام ١٩٧٨ اعتماد قرار مجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر

الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ١٦٥ (د - ٩) ، حوّل المانحون ، باثر رجعي ، قرابة بليوني دولار من قروض المساعدة الانمائية المقدمة إلى افريقيا إلى مِنَح بحلول عام ١٩٨٦ . وقد حوّلت السويد وفنلندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية بالفعل حصة كبيرة من قروضها الرسمية التساهلية إلى مِنَح . وتقوم بلدان أخرى بعمل تحويلات اضافية كبيرة أو أعلنت عن اعتزامها ذلك . وفي عام ١٩٨٧ ، تسامحت كندا في ديون المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة إلى ١٣ بلداً افريقياً وتبلغ قيمتها حوالي ٠,٥ من بلايين الدولارات ، ووافقت جمهورية المانيا الاتحادية ، من حيث المبدأ ، على شطب ديون المساعدة الانمائية الرسمية التي تبلغ قيمتها ١,٦ من بلايين الدولارات لصالح ١٣ من أقل البلدان نموا منها ١٢ بلدا في افريقيا . ومع هذا ، فإن التحويلات حتى الآن لا تؤثر إلا على سُدس ديون افريقيا من المساعدة الانمائية الرسمية ، ويبدو أن معدل التحويل في الفترة ١٩٨٥-١٩٨٦ قد تباطأ إلى حوالي نصف متوسط المعدلات السنوية في السنوات السابقة . وبلغت نسبة التزامات خدمة ديون المساعدة الانمائية الرسمية إلى ما يقرب من ١٠ في المائة من مجموع مدفوعات خدمة الدين في عام ١٩٨٦ . وبالنسبة لافقر البلدان في افريقيا ، يتوقع أن تزيد على بليون دولار سنويا (باستثناء المتأخرات) في أثناء الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ .

## ٢ - إعادة جدولة الديون عن طريق نادي باريس

١٦٠- منذ عام ١٩٨٥ ، قدم الدائنون الرسميون المزيد من الاعفاءات بشروط أيسر للبلدان الافريقية . ففي أثناء الفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ ، بلغت القيمة الاجمالية للديون الافريقية التي جمّدت عن طريق اتفاقات نادي باريس ٢٥,٦ من بلايين الدولارات وشملت ٢٠ بلداً مقابل مبلغ اجمالي قدره ٨,٤ بليون دولار في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ . وقد بدأ نادي باريس أيضا في تقديم معاملة أكثر تفضيلا لافقر البلدان وأكثرها تضررا من المديونية من حيث المبالغ التي تشملها الاتفاقات وشروط السداد . وحدث تحول رئيسي عن الممارسة السابقة في أثناء عام ١٩٨٧ عندما وافق نادي باريس على إطالة فترة السماح إلى ١٠ سنوات وأجل الاستحقاق إلى ٢٠ سنة لثلاثة بلدان افريقية (غينيا - بيساو والصومال وموزامبيق) .

١٦١- ولم تتصد هذه التدابير بعد لمشاكل تخفيف أصل الديون وزيادة التساهل بالنسبة لتلك البلدان التي من غير المرجح أن تتمكن من استئناف الاقتراض بشروط تجارية في المستقبل المنظور . وعلاوة على ذلك ، فإن الترتيبات الحالية غير كافية لثلاثة أسباب على الاقل : عدم توفر منظور متوسط الاجل ؛ ولم يجر تكييف شروط إعادة

الجدولة لقدرة المدينين على الدفع ، والمدة المتطاولة التي تستغرقها عملية إعادة الجدولة ذاتها . كما أن ممارسات نادي باريس الحالية ، فيما يتعلق بعمليات إعادة جدولة الديون الشاملة ، التي تتضمن جميع مدفوعات الاصل والمتاخرات وغيرها من مدفوعات الفائدة ، تزيد من تفاقم مشكلة الدين عن طريق زيادة أصل الدين غير التساهلي . والممارسة الحالية ليست نهجا واقعيا أو نهجا سالحا يتّبع بالنسبة لمشكلة الديون في معظم البلدان الافريقية . وتدعو الحاجة إلى عملية إعادة لجدولة الديون تتضمن عنصرا لتخفيض الدين من أجل تخفيض عبء الالتزامات المقبلة .

١٦٣- ويمكن لعمليات شطب الديون وتخفيض أسعار الفائدة على الديون الرسمية غير التساهلية المعاد جدولتها أن تساعد على بلوغ هذا الهدف . وكانت تلك إحدى التوصيات الواردة في تقرير الفريق الاستشاري المعني بالتدفقات المالية إلى افريقيا الذي أنشاه الامين العام . وفي أعقاب النداءات الموجهة في المحافل الدولية الرئيسية لما يربو على عام ، بما فيها مؤتمر القمة الاقتصادي المعقود في البندقية ، والاونكتاد السابع ، واجتماع عام ١٩٨٧ للجنة التنمية التابعة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في عام ١٩٨٧ ، واجتماع منظمة الوحدة الافريقية المعني بالديون المعقود في آخر عام ١٩٨٧ ، واجتماع مجلس محافظي مصرف التنمية الافريقي في عام ١٩٨٨ ، فقد توصلت البلدان الصناعية الرئيسية السبعة في قمتها الاقتصادية المعقودة في تورنتو إلى توافق في الآراء بشأن إعادة جدولة الديون الرسمية لافقر البلدان النامية التي تضطلع ببرامج تكيُّف جرت الموافقة عليها دوليا . ويسمح الاتفاق للدائنين بالاختيار بين أسعار الفائدة التساهلية بالنسبة لآجال السماح الاقصر ، وفترات سداد أطول بأسعار فائدة تجارية ، وعمليات شطب جزئية لالتزامات خدمة الدين أثناء فترة التجميد أو بمجموعة من هذه الخيارات (انظر A/43/435-S/19974 ، المرفق الاول ، الفقرتان ٢٩ و ٣٠) . ولم يتضح بعد أي البلدان ستستحق هذه الاجراءات التساهلية ، كما لا يُعرف المبلغ الاجمالي للتخفيف من أعباء الديون . ويتطلب عدد من المسائل المعلّقة ، بما في ذلك المشروطية ، اجراء مفاوضات في نادي باريس . وبالرغم من هذه المسائل ، فإن المبادرة المتخذة في مؤتمر قمة تورنتو الاقتصادي تطور جدير بالترحيب وخطوة في الاتجاه الصحيح . والمأمول أن يترجم هذا التوافق في الآراء في المستقبل القريب إلى تدابير ملموسة قابلة للتطبيق على نطاق واسع تحقق تخفيفا كبيرا من أعباء الديون مما يخفّف من أصل الدين على البلدان الافريقية .

٣ - إعادة جدولة الديون عن طريق نادي لندن

١٦٣- قدمت المصارف التجارية أيضا قدرا من التخفيف للبلدان ذات الديون التجارية . وبالرغم من أن عدد عمليات إعادة جدولة الديون التي تقوم بها المصارف التجارية قد تناقص منذ النصف الأول للثمانينات ، فإن مبلغ التخفيف قد ازداد زيادة كبيرة في الفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ ، مما يظهر في عمليات تجميد ديون كبيرة للمغرب ونيجيريا .

١٦٤ - وتتضمن التحسينات في عملية إعادة الجدولة لافريقيا في نادي لندن فترات تسديد أطول وبعض التخفيضات في نطاقات أسعار الفائدة المستخدمة في حساب تكاليف الفائدة على القروض المقدمة بأسعار فائدة قابلة للتعديل ، ولكن هذه التدابير تركت أثرا محدودا . ورغم وجود مقترحات لتحويل الديون إلى أوراق مالية كما ورد على سبيل المثال في الاعلان المتعلق بأزمة ديون افريقيا الخارجية الذي اعتمده مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته الاستثنائية الثالثة المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، فلم يُحرز أي تقدم في تنفيذ تلك المقترحات .

٤ ـ خدمة الديون المتعددة الأطراف

١٦٥ - الديون المستحقة للدائنين المتعددي الأطراف لم تُعد جدولتها ولم تلغ . وهناك حاجة ماسة إلى إزالة العبء الثقيل الذي يواجه بلدانا افريقية في خدمة الديون المستحقة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وذلك بإتاحة أموال جديدة وإضافية لإعادة تمويل هذه الديون بشروط تساهلية .

١٦٦ - وقدمت بضعة بلدان مقترحا للمساعدة في تسديد الدين المستحق للبنك الدولي على البلدان التي لم تعد موضع ثقة للاقتراض من البنك المذكور . والمناقشات جارية بشأن طبيعة ومدى مشاركة المانحين .

واو - التعاون بين بلدان الجنوب

١٦٧ - لايزال التعاون بين بلدان الجنوب ، رغم ما ينطوي عليه من إمكانات ، واحدا من أضعف مجالات تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة . ومن التطورات الإيجابية إنجاز الجولة الأولى من مفاوضات النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية أثناء الاجتماع الوزاري الثالث لمجموعة الـ ٧٧ المعني بذلك النظام ،

المعقود في بلغراد في نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، بعد أن بدأت في الاجتماع الوزاري الثاني لمجموعة الـ ٧٧ المعني بذلك النظام ، المعقود في برازيليا ، البرازيل في ايار/مايو ١٩٨٦ . وتكمن أهمية اجتماع بلغراد في قيام المشاركين في ذلك النظام ، لاول مرة في التعاون بين بلدان الجنوب ، بالتوقيع على وثيقة تعاقدية تسعى إلى تنظيم العلاقات التجارية بينهم .

١٦٨ - وذلك النظام يعتبر استجابة جماعية من البلدان النامية للازمة الاقتصادية التي تواجهها . وكان من بين البلدان التي تبادلت الامتيازات والبالغ عددها ٤٨ بلدا ، ١٦ بلدا افريقيا تمثل أكثر من ٥٠ في المائة من التجارة داخل افريقيا في ميادين الزراعة والتعدين والمنتجات الصناعية . وبالتالي ينبغي لتنفيذ ذلك النظام أن ييسر توسيع التجارة فيما بين البلدان الافريقية وأن يعزز بذلك تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة .

## زاي - المنظمات غير الحكومية

١٦٩ - تساهم المنظمات غير الحكومية ، الافريقية والدولية ، مساهمة ضخمة في الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . وقد عبّأت المنظمات غير الحكومية موارد هامة من الجمهور العام ومن مؤسسات المعونة الرسمية لمشاريع وبرامج جماهيرية اقتصادية واجتماعية وكذلك لانشطة إنسانية . وفي البلدان النامية ، كان أحد التطورات نشوء جماعة من المنظمات غير الحكومية الافريقية المحلية متنامية الوجود بوصفها عوامل فاعلة رئيسية في الجهد الانمائي في افريقيا . وهي تشارك في حوار أوثق مع الحكومات الافريقية والوكالات الإنمائية الرسمية والمنظمات غير الحكومية الدولية بغية توضيح وتحديد دورها في الانتعاش والتنمية في افريقيا . كما تساهم بخبرتها في تصميم السياسات الإنمائية ، لاسيما تلك الموجهة إلى أفقر الفئات . وفي آذار/مارس ١٩٨٨ ، عُقد اجتماع في نيروبي لتحقيق لقاء بين المنظمات غير الحكومية الافريقية العاملة في ميادين الانشطة الاجتماعية والحراجة ، والبيئة ، وإدارة الموارد الطبيعية ، والإنتاج الغذائي . وهذه المشاورات التي جرت في إطار شبكة "افريقيا عام ٢٠٠٠" أعطت قوة حافزة إضافية لبناء المؤسسات وتطوير البرامج من جانب المنظمات غير الحكومية المحلية . وأكد الاجتماع أيضا الاهتمام بهذه المبادرات ودعمها من قبل الحكومات المانحة والمؤسسات المتعددة الاطراف .

١٧٠ - وفي البلدان المتقدمة النمو ، ترصد المنظمات غير الحكومية تنفيذ الالتزامات

الدولية إزاء افريقيا وتزيد من وعي الرأي العام لواقع وحاجات البلدان والمجتمعات الافريقية . وتضطلع دائرة الاتصال بالمنظمات غير الحكومية في مقر الامم المتحدة بمشروع يستهدف نشر وعي عام للحاجات الإنمائية في افريقيا في أوساط صانعي القرار ، ووسائط الإعلام ، والمسؤولين المحليين ، وعامة السكان في ٣٠ مدينة في أمريكا الشمالية .

١٧١ - وسلّم رئيس لجنة المساعدة الإنمائية في تقريره لعام ١٩٨٧ بتأثير المنظمات غير الحكومية في البلدان النامية في جدول أعمال برامج المعونة الرسمية . ويدرك الآن كثير من الحكومات والمؤسسات المتعددة الاطراف الدور الهام الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في عملية التنمية .

١٧٢ - وفي إعلان الخرطوم (A/43/430 ، المرفق الاول) الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بالبُعد الإنساني للإنتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا الذي عقد تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، أُبرزت أنشطة المنظمات غير الحكومية ، لاسيما في سياق مساهمتها في تحسين حالة الإنسان في افريقيا . ومافتئت دوائر المنظمات غير الحكومية تجد وسائل مبتكرة للقيام بصورة مباشرة وغير مباشرة بتناول مسائل برنامج عمل الامم المتحدة . وفي مؤتمر المنظمات غير الحكومية المسمى "افريقيا بعد مرور أربع سنوات" الذي نظمته دائرة الاتصال بالمنظمات غير الحكومية/الامم المتحدة في جنيف ، اختتمت المنظمات غير الحكومية مناقشتها بشأن الآثار الاجتماعية والاقتصادية لبرامج التكيف الهيكلي بمجموعة من المبادئ التوجيهية القيّمة للسياسات وبرامج العمل .

## رابعا - استجابة منظومة الامم المتحدة

### ألف - مقدمة

١٧٣ - طلبت الجمعية العامة في اعتمادها برنامج العمل إلى أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الامم المتحدة أن تشارك مشاركة كاملة في تنفيذ البرنامج ودعمه . ويطلب ذلك البرنامج إلى الامين العام أن ينسق تلك المساعدة وذلك الدعم .

١٧٤ - واستجابة لتلك الولاية ، بادر الامين العام بالتشاور فورا مع زملائه بهدف ضمان الاستجابة على نحو فعال ومنسق . وساد اتفاق عام على استعراض برامج العمل ، وتعديلها عند الاقتضاء ، كي تؤخذ في الاعتبار أولويات برنامج عمل الامم المتحدة إلى ابعد حدّ ممكن ، وعلى المشاركة في الاجهزة على نطاق منظومة الامم المتحدة لمتابعة ورصد تنفيذها . وكما يُذكر أدناه ، أعطت هيئات المنظومة أولوية عالية لتنفيذ البرنامج في برامجها وأنشطتها .

١٧٥ - وتيسيرا للاستجابة المنسقة ، انشأ الامين العام لجنة توجيهية للامم المتحدة برئاسة المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي تشارك فيها جميع الهيئات ذات الصلة في منظومة الامم المتحدة . والامين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا هو نائب رئيس اللجنة ، وامينها هو مدير البرنامج المساعد لافريقيا . وأُنشئت وحدة أمانة صغيرة تُمول من مساهمات خارجة عن الميزانية لدعم أعمال اللجنة التوجيهية . وبالإضافة إلى ذلك ، أُنشئت فرقة عمل مشتركة بين الوكالات برئاسة الامين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا . وأخيرا ، لا بد من ملاحظة أن المسائل المتصلة بتنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة قد نوقشت بصورة منتظمة من قبل الرؤساء التنفيذيين في المنظومة في سياق اجتماعات لجنة التنسيق الإدارية .

### باء - الانشطة التنفيذية لمؤسسات المنظومة

١٧٦ - في السنوات الاخيرة زادت بصورة مطردة نفقات منظومة الامم المتحدة على الانشطة التنفيذية من اجل التنمية في افريقيا - وموّلت جميعها على أساس المنح أو القروض التساهلية . وزاد مجموع النفقات المقدمة من برنامج الامم المتحدة الانمائي وصندوق الامم المتحدة للسكان واليونيسيف والوكالات المتخصصة وبرنامج الاغذية العالمي من ٨٠٣ مليون دولار في عام ١٩٨٣ إلى ٩٤٦ مليون دولار في عام ١٩٨٦ . وزاد صافي

النفقات المقدمة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية من ٥٠ مليون دولار إلى ٨٥ مليون دولار ، وزاد صافي التحويلات المقدمة من المؤسسة الانمائية الدولية من ٦٤٠ مليون دولار إلى ١٠٦٠ مليون دولار . وزادت حصة افريقيا من التدفقات العالمية لهذه المنح أو الموارد التساهلية من ٣٤,٧ في المائة في عام ١٩٨٣ إلى ٣٧,٤ في المائة في عام ١٩٨٦ . وتخصص جميع مؤسسات الامم المتحدة تقريبا الآن ٣٥ في المائة على الاقل من مواردها لافريقيا وتزيد نسبة هذه الحصة عن ٤٠ في المائة بقليل في برنامج الامم المتحدة الانمائي ومنظمة الاغذية والزراعة وبرنامج الاغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية . وتخصص لافريقيا ، بحكم التعريف ، جميع الموارد التنفيذية في اللجنة الاقتصادية لافريقيا .

١٧٧ - وأجري تقييم لاستجابة منظومة الامم المتحدة لبرنامج عمل الامم المتحدة في المجموعة الثالثة والعشرين من الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية . وتم التسليم بأن مساهمات مؤسسات المنظومة كانت هامة رغم القيود المالية الحالية . وجرى التسليم كذلك بالحاجة الى تعزيز التعاون بين مختلف المؤسسات والتنسيق بين أنشطتها في المنطقة نظرا للتنوع والتعقيد المتزايدين في أنشطتها . وفي صدد التنسيق ، من الضروري مواصلة تعزيز أدوار اللجنة التوجيهية للامم المتحدة وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية ببرنامج عمل الامم المتحدة . وكان هناك أيضا شعور بأنه ينبغي لمؤسسات المنظومة أن تواصل تقديم المساعدة والدعم للمجموعات دون الاقليمية في افريقيا بالنظر إلى مساهماتها الهامة في الانتعاش والتنمية .

١٧٨ - وكانت المسائل المتصلة بنوعية وصيغة التعاون التقني المقدم من خلال منظومة الامم المتحدة موضوع استعراض متعمق جرى في السنوات الاخيرة في الجمعية العامة وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي . واستجابة لذلك ، اعتمدت مجالس الادارة والامانات في مؤسسات فرادى سلسلة من التدابير الرامية إلى تعزيز أثر برامجها مع التأكيد بصفة خاصة على التحسينات المطلوبة للوفاء بحاجات القارة الافريقية واحتياجات أقل البلدان نموا .

١٧٩ - ومن بين المسائل الرئيسية التي لقيت الاهتمام في الاثني عشرة شهرا الماضية والتي تستهدف تعزيز قدرة البلدان المستفيدة على الانتفاع بالتعاون التقني الدولي بصورة أكثر فعالية وتوسيع نطاق مصادر المدخلات المطلوبة المسائل التالية : استخدام الموظفين الوطنيين في تنفيذ المشروع ؛ والتكاليف المتكررة والمحلية ؛ وشراء

البضائع والخدمات ؛ والدعم المباشر أو غير المباشر لقطاع منظمي المشاريع ؛ واشراك المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية المحلية في وضع وتنفيذ المشاريع .

١٨٠ - وتتضمن المسائل الاخرى التي تنتظر تناولها بصورة أكثر منهجية ما يلي : تنسيق الاجراءات الرئيسية ؛ والقيام ، عند طلب الحكومات ، بتقديم المشورة التقنية المستمرة على المستوى القطري على اسس قطاعية متكاملة ؛ والبرمجة المشتركة أو التعاونية على المستوى القطري ؛ وتعزيز الروابط المناسبة بين المساعدة التقنية والمالية ؛ والانتفاع بوجه عام بآليات التنسيق القائمة بفعالية أكبر .

١٨١ - ورغم مشاركة معظم البلدان النامية في الشعور بهذه الهموم ، يبرز في افريقيا على نحو خاص العبء الاضافي الذي تفرضه الاجراءات المتنوعة على الادارات الوطنية ، والصعوبات التي تواجه الاستفادة إلى الحد الاقصى من المساهمات التكميلية وغير المنسقة المقدمة من مؤسسات مختلفة .

١٨٢ - واعترافا بذلك وبالدور المحوري الذي يقوم به المنسقون المقيمون بوصفهم قادة عمل جماعي في المنظومة الإنمائية للامم المتحدة على المستوى القطري ، تبذل حاليا جهود خاصة من أجل زيادة الموارد الموضوعة تحت تصرفهم ، ويتجلى ذلك الاهتمام في المقررات الاخيرة التي اتخذها مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي لتعزيز المكاتب الميدانية في جميع انحاء افريقيا جنوبي الصحراء ، وفي إضافة ما يقرب من ٥٠ وظيفة إلى ملاك موظفي صندوق الامم المتحدة للسكان في القارة .

١٨٣ - ونظرا لاتساع نطاق توصيات الجمعية العامة الواردة في قرارها ١٩٦/٤٣ المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ المتعلق بالانشطة التنفيذية من أجل التنمية ، يتضح أن من المطلوب مواصلة الجهود حتى تتمكن منظومة الامم المتحدة من الاستجابة على نحو مناسب للاحتياجات المعقدة والمتغيرة للمنطقة .

## جيم - الانشطة المحددة المتعلقة باولويات برنامج العمل

١٨٤ - يتضمن هذا الفرع استعراضا لبعض المساهمات الرئيسية للهيئات التابعة لمنظومة الامم المتحدة والتي تدعم المبادرات التي تتخذها الحكومات الافريقية على

الاصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية . وهو ليس استعراضا شاملا سواء فيما يتعلق بالانشطة أو الارقام المذكورة .

## ١ - التنمية الزراعية

١٨٥ - استجابت منظمات التمويل والوكالات المتخصصة للموضوع الاساسي في برنامج عمل الامم المتحدة ، استخدام طرق متنوعة لزيادة انتاج الاغذية ، والامن الغذائي والتنمية الزراعية .

### (أ) التدابير الفورية لمواجهة حالات نقص الاغذية

١٨٦ - قامت منظومة الامم المتحدة وبصفة خاصة برنامج الاغذية العالمي بدعم من برنامج الامم المتحدة الانمائي ومنظمة الاغذية والزراعة ، بدور نشط بصفة خاصة في تعبئة مدخلات غذائية لتلبية الاحتياجات الضخمة لاجزاء عديدة من افريقيا خلال الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٥ . ومنذ ذلك الحين تعاونت هذه المؤسسات في دعم التدابير الرامية إلى التقليل من أثر التغيرات في انتاج الحبوب الغذائية . فقد أوفدت منظمة الاغذية والزراعة في الفترة ١٩٨٦/١٩٨٧ ما يزيد على ٣٠ بعثة لاستعراض غلات الحبوب الغذائية في البلدان الافريقية الضعيفة وعبأت ما يزيد على ١٠ ملايين دولار في إطار برنامج مساعدات الامن الغذائي لتقديم المساعدة في إنشاء نظم للانذار المبكر والمعلومات المتعلقة بالاغذية ، ووضع سياسات للامن الغذائي وتعزيز التخطيط للتأهب ، ولتحسين تسويق الحبوب وادارة احتياطي الحبوب وتشييد مخازن للحبوب ومراقبة نوعيتها .

١٨٧ - وانشئت داخل البنك الدولي فرقة عمل معنية بالامن الغذائي في افريقيا لاستحداث النهج اللازمة لتحقيق هدف الامن الغذائي بحلول نهاية القرن . وكانت إحدى القضايا التي تصدت لها فرقة العمل هي النظر في الإجراءات المطلوبة لضمان تحقيق الامن الغذائي لفقراء الحضر الذين يعانون من السحب التدريجي للإعانات كجزء من الجهود الرامية إلى رفع كفاءة تدابير الاقتصاد .

١٨٨ - كما كان الامن الغذائي محورا للخطة الاستثمارية لافريقيا التابعة لصندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة . وقد دعم الصندوق مشاريع التكنولوجيا الغذائية للمرأة في ١٠ بلدان افريقية ويقوم حاليا ، من خلال برنامج أحدث تابع لمؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي ، بالتركيز على اشراك المرأة في عملية تعزيز الامن الغذائي في الجنوب الافريقي .

١٨٩ - وفي أعقاب موجة انتشار الجراد المهاجر والجنادب في نطاق السهل السوداني في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٦ ، داخل منظمة الاغذية والزراعة ، أنشئ مركز طوارئ لعمليات الجراد لتنسيق المعلومات وجمع الاموال والعمليات . وقد تمت تعبئة ما يقرب من ١٠٠ مليون دولار من المساعدة المتعددة الاطراف والثنائية لهذه الانشطة خلال عام ١٩٨٦ وعام ١٩٨٧ . وفي أعقاب تزايد غزوات الجراد الصحراوي لشمال غرب افريقيا في أوائل عام ١٩٨٨ ، عقدت منظمة الاغذية والزراعة اجتماعا تقنيا للبلدان المانحة والبلدان المنكوبة لاستعراض الحالة وإعداد خطط للحملات المتصلة بالموضوع في منطقة السهل جنوبي الصحراء . وتجري منظمة الاغذية والزراعة مشاورات مع الحكومات الافريقية والمنظمات الإقليمية والوكالات المانحة والمنظمات الدولية بغية وضع برنامج خاص لحماية النباتات في افريقيا . وسيوفر هذا العمل إطارا لصياغة استراتيجيات لمكافحة الآفات المهاجرة وتعزيز الهياكل الإقليمية والوطنية لوقاية النبات وتعبئة الموارد من أجل تنفيذ خطط العمل المتفق عليها .

(ب) التدابير المتوسطة الاجل

١٩٠ - تدعيما للجهود الرامية إلى استعادة القدرات الانتاجية الزراعية في أشد البلدان المعرضة للجفاف تأثرا به ، بدأت منظمة الاغذية والزراعة في عام ١٩٨٥ برنامجا للانتعاش الزراعي . وبانجاز هذا البرنامج في أيار/مايو ١٩٨٧ ، كان هناك حوالي ٤١ مانح قد خصص ما مجموعه ١٩٤ مليون دولار لمختلف القطاعات الفرعية الزراعية في إطار مجالات الاولوية التي حددت في برنامج عمل الامم المتحدة . وفي الوقت نفسه ، أجرت منظمة الاغذية والزراعة دراسة متعمقة لمشاكل الزراعة والاغذية في افريقيا . وعلى أساس نتائج الدراسة المعنونة "الزراعة الافريقية في السنوات الخمس والعشرين القادمة" التي نشرت في عام ١٩٨٦ ، اعتمد "برنامج عمل للزراعة في افريقيا" .

١٩١ - وتمخض هذا البرنامج عن مبادرتين اخريين تتعلقان بالتزويد بالمستلزمات الزراعية وحفظ الموارد . وأجرت منظمة الاغذية والزراعة دراسة شاملة بهدف تعيين الجدوى والطرائق الممكنة للقيام بعمل متضافر من أجل تعبئة مدخلات زراعية متزايدة من خلال المعونات العينية التي تقدم إلى البلدان الافريقية غير القادرة على الوفاء باحتياجاتها بالشروط التجارية . وبالاضافة إلى ذلك ، تجري حاليا صياغة "استراتيجية افريقيا لحفظ التربة" ، تستهدف عكس الاتجاهات الحالية فيما يتعلق بتدهور التربة في المنطقة . وتقوم منظمة الاغذية والزراعة في الوقت الراهن بتقديم المساعدة إلى البلدان الافريقية في تنفيذ "خطة عمل الحراجة المدارية" التي بدأت في عام ١٩٨٥

بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي ؛ وقد استعرض ٣٠ بلدا افريقيا قطاعات الحراجة بها ووضعت لها استراتيجيات في هذا الاطار .

١٩٢ - ومن أجل النهوض بالانتاجية الزراعية ، قام البنك الدولي بمبادرات بإدخال تكنولوجيا وخدمات محسنة للمزارع مع التركيز بشكل خاص على الوصول إلى المرأة . كما ركز البنك جهوده من أجل تحسين خدمات الإرشاد الزراعي عن طريق ادخال واعتماد نظام للتدريب والزيارات وبدأ برنامجا خاصا للبحوث الزراعية في افريقيا . كما أن معظم المشاريع الزراعية التي يمولها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية تشمل عنصرا للتدريب يتعلق بخدمات وبحوث الارشاد الزراعي .

١٩٣ - ووفرت اللجنة الاقتصادية لافريقيا مساعدات من أجل تعزيز سياسات استخدام الأراضي ونظم الزراعة بغية رفع مستويات المعيشة في المجتمعات الريفية ، ولاسيما بين الاسر المعيشية في المزارع الصغيرة . كما قدمت المشورة اللازمة فيما يتعلق بصياغة الاستراتيجيات الإنمائية لقطاع الاغذية ، وصياغة وتحليل السياسة الزراعية ، والاستراتيجيات الرامية إلى زيادة انتاجية المرأة العاملة بالزراعة في قطاع الاغذية وزيادة توفير الاعلاف . وأنشأت اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة ، شبكة لمعاهد بحوث الذُرة في افريقيا الشرقية والجنوب الافريقي .

١٩٤ - ومن أجل تيسير تعبئة الموارد للتنمية الزراعية ، قام مركز الاستثمار التابع لمنظمة الاغذية والزراعة ، خلال السنوات الأخيرة بإيفاد ما يزيد على ٣٠٠ بعثة إلى افريقيا لتحديد المشاريع وإعدادها ، واشترك البنك الدولي في تمويل هذه البعثات . وعلى أساس هذه البعثات ، اعتمدت المؤسسات المالية الدولية والإقليمية ، فيما بين كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ وكانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، ٥٠ مشروعا استثماريا زراعيا تقدر قيمتها بنحو ١,٥ بليون دولار . وسيتم توفير معظم هذه الموارد عن طريق مصادر خارجية ، وخصوصا عن طريق المساعدة الإنمائية الرسمية . ويعكس هذا الأولوية التي تحظى بها الزراعة في القروض التي يقدمها البنك الدولي في افريقيا بشروط ميسّرة . كما تَوسّع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في القروض العادية التي يقدمها للمنطقة .

١٩٥ - كما أعطى برنامج الأمم المتحدة الانمائي أولوية مماثلة لقطاع الاغذية والزراعة ، حيث خصص ما يقرب من ٣٥ في المائة من موارده المبرمجة البالغة ١,٤ بليون دولار لهذه الانشطة في منطقة افريقيا للفترة ١٩٨٧ - ١٩٩١ . والهدف الرئيسي

للمشاريع الممولة هو مساعدة البلدان الافريقية في صياغة سياسات الإنتاج والتجارة لقطاعاتها الزراعية والصناعية .

١٩٦ - وفي إطار برنامج عمل الامم المتحدة قدم الدليل العملي على الاستخدام البناء للاغذية كمورد إنمائي . وتقوم المشاركة الإنمائية لبرنامج الاغذية العالمي على اساس فهم ان المعونة الغذائية يمكن بل ويجب ان توزع كجزء استراتيجي من ترسانة الموارد التي تهدف إلى إزالة الاسباب الجذرية للجوع وإلى وضع اساس للنمو والتنمية المعتمدين على الذات . وفي الوقت نفسه ، فإن برنامج الاغذية العالمي يدرك المخاطر التي ينطوي عليها ارتفاع مستويات المعونة الغذائية - التي تمثل ٢٠ في المائة من مجموع المعونة الإنمائية لافريقيا جنوبي الصحراء - والحاجة إلى العمل من اجل إنهاء الاعتماد ، بلا موجب ، على الدعم الخارجي على الاجل الطويل . وفي حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، اعتمد برنامج الاغذية العالمي خطة عمل افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ . وتعنى هذه الخطة بالتنمية الزراعية والامن الغذائي ، والبيئة ، وتنمية الموارد البشرية ، وتنمية وصيانة الهياكل الاساسية وحالات الطوارئ . وخلال سنوات الخطة الخمس ، سوف يخصص برنامج الاغذية العالمي لافريقيا ما يزيد على ١,٨ بليون دولار ، منها ١,٥ بليون دولار تخصص لافريقيا جنوبي الصحراء .

١٩٧ - وكثفت مؤسسات اخرى في منظومة الامم المتحدة انشطتها في مجال التعاون التقني لدعم التنمية الزراعية . فمثلا ، اولت منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية اهتماما خاصا بوضع وتحسين نظم صيانة الالات والمعدات والادوات الزراعية وانتاج المبيدات والاسمدة .

## ٢ - القطاعات الاخرى الداعمة للزراعة

١٩٨ - كما كثفت مؤسسات منظومة الامم المتحدة انشطة التعاون التقني التي توفر دعما غير مباشر للزراعة ، مع الاهتمام بصفة خاصة بالصناعات المتصلة بالزراعة ، والنقل والاتصالات ، والتجارة ، والتمويل .

### (أ) الانتعاش الصناعي وتنمية الصناعات المتصلة بالزراعة

١٩٩ - تقوم منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية بجهود خاصة ، في الإطار العام لعقد التنمية الصناعية لافريقيا ، من اجل تعيين وصياغة وتنفيذ البرامج والمشاريع التي تهدف إلى إقامة روابط امامية وخلفية ، ليس فقط فيما بين القطاعات الفرعية

الاستراتيجية في الصناعة ولكن أيضا بين الصناعة وقطاعات أخرى ، وخصوصا الزراعة . وقد بدئ ، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا وبمساعدة مالية من برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، برنامج رئيسي (٥ ملايين دولار) في مجال صيانة وإنعاش الصناعة وتشجيع مشاريع الإنتاج الوطني في افريقيا . وبالإضافة إلى ذلك ، قُدمت للوحدات الصناعية مساعدة مباشرة تتعلق ، بصفة خاصة ، بالإنتاج والادارة المالية ؛ وتدريب الموظفين الاداريين والتقنيين ؛ ومراقبة وتوحيد العمليات والجودة ؛ وشراء وتنظيم المواد الخام ومدخلات عوامل الانتاج الاخرى ؛ وإصلاح وصيانة الوحدات الصناعية والمعدات والآلات ؛ والتسويق . وأُولِيَ اهتمام خاص للصناعات الصغيرة والمتوسطة ولتشجيع مبادرات إقامة المشاريع الخاصة .

٣٠٠ - واضطلع بالأعمال التحضيرية لإنشاء شبكة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على المستوى دون الإقليمي في مجال الأدوات والمعدات الزراعية ، تهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية في مجال تعيين وتنمية وصناعة وتوزيع وتطبيق الابتكارات المناسبة في مجال معدات المزارع وسوف تتلقى الشبكة ، التي يمولها برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، دعما تقنيا مشتركا من منظمة العمل الدولية ومنظمة الاغذية والزراعة ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية . وسوف تربط بين محطات البحوث الزراعية وخدمات الارشاد داخل البلدان وفيما بينها ، مراعية في ذلك الدور الحاسم لعمل المرأة في الانتاج الزراعي .

(ب) تطوير النقل والاتصالات

٣٠١ - نفذت منظمة العمل الدولية ١٢ مشروعا قطريا لشق الطرق الريفية وإصلاحها وصيانتها باستخدام نهج العمالة المكثفة . كما يجري وضع مبادئ توجيهية تتعلق بسياسات النقل الريفي ؛ وينتظر أن تساعد هذه السياسات في تعزيز الأنشطة المحلية القائمة على الدعم الذاتي في مجال تطوير وصيانة الهياكل الأساسية الريفية .

٣٠٢ - وقدم مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ، بدعم مالي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، مساعدة تقنية لبلدان افريقية في مجالات النقل العابر ، وأساطيل النقل التجاري ذات مقومات الاستمرار ، وإدارة خدمات النقل البحري ، وقد تضمنت الأنشطة الرئيسية تحسين إدارة وعمليات الموانيء ؛ وإجراء دراسات ما قبل الجدوى المتعلقة بإنشاء موانئ جافة في البلدان غير الساحلية ؛ ودراسات قطرية في النقل المقارن ؛ وتحسين عمليات النقل العابر بالطرق والسكك الحديدية ، والمساعدة في وضع سياسة للنقل البحري تؤثر على البلدان غير الساحلية .

كما قامت المنظمة البحرية الدولية بمساعدة البلدان الافريقية في مساعيها الرامية إلى تنمية قدراتها في قطاع النقل البحري وذلك أساسا عن طريق تحسين ودمج الهياكل الأساسية للنقل البحري على صعيد القارة .

٣٠٣ - ومنذ اعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة ، أعيد توجيه عقد النقل والمواصلات في افريقيا بحيث يركز على تحسين النقل والمواصلات في مناطق الانتاج واستحداث هياكل أساسية لزيادة التجارة داخل افريقيا في المنتجات الزراعية ومنتجات الصناعات الزراعية . وبعد أن قام مؤتمر اللجنة الاقتصادية لافريقيا لوزراء النقل والمواصلات والتخطيط الأفارقة ، المنعقد في آذار/مارس ١٩٨٨ ، بإجراء تقييم متعمق لبرنامج العقد ، اقترح بدء عقد ثان في هذا الصدد وذلك نظرا للدور الحاسم لهذا القطاع في الدمج الفعلي للاقتصادات الافريقية .

(ج) التجارة والتمويل

٣٠٤ - تركز أنشطة التعاون التقني لمنظومة الأمم المتحدة في ميدان التجارة والتمويل على دعم المجموعات دون الإقليمية الافريقية (أي الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا ، والاتحاد الاقتصادي لغربي افريقيا ، واتحاد نهر مانو ، في غرب افريقيا ؛ والاتحاد الاقتصادي لدول وسط افريقيا ، والاتحاد الجمركي والاقتصادي لدول وسط افريقيا ، والاتحاد الاقتصادي لبلدان البحيرات الكبرى ، في افريقيا الوسطى ؛ ومنطقة التجارة التفضيلية ، ومؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي ، في افريقيا الشرقية والجنوب الافريقي) ، وعلى المفاوضات بإنشاء منطقة تجارة تفضيلية لمنطقة شمال افريقيا دون الاقليمية . وعلاوة على ذلك ، تولى فريق الخبراء الافريقيين الاقليميين المعني بالتجارة الداخلية والتجارة بين الدول الافريقية والتابع للجنة الاقتصادية لافريقيا ، الذي اجتمع في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧ صياغة توصيات لتشجيع المنتجات الافريقية وتحسين تدفقات المعلومات عن العرض والطلب بالنسبة لهذه المنتجات ، ولا سيما المواد الغذائية .

٣ - الجفاف والتصحر

٣٠٥ - شرع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، في إطار تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر[٣] ، في عدة مشاريع رائدة لمساعدة البلدان الافريقية للحيلولة دون تقدم التصحر ووقفه والعمل ، قدر الإمكان على استصلاح الأراضي المتصحرة لاستخدامها في الانتاج مع القيام ، في إطار الحدود الايكولوجية ، بزيادة انتاجية المناطق الجافة

وشبه الجافة وشبه الرطبة . وفي عام ١٩٨٧ ، تلقى عدد من البلدان الافريقية المساعدة من برنامج الامم المتحدة للبيئة ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة لوضع منهجية لتقدير التصحر ورسم خرائط له . وقد صمم ما يربو على ٣٠ مشروعا رائدا لنظم القرى المتكاملة المتعددة الاغراض غرس الاسر للاحراج بدعم من برنامج الامم المتحدة للبيئة لتمكين المجتمعات المحلية من تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجالي الاغذية والطاقة عن طريق استخدام المهارات والخبرات التقليدية المحلية . وعلى الصعيد الاقليمي ، قدم برنامج الامم المتحدة للبيئة المساعدة لإنشاء نظام للمعلومات يتعلق بالتصحر .

٣٠٦ - وأخذ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في عام ١٩٨٦ بالبرنامج الخاص للبلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمتأثرة بالجفاف والتصحر . ويسلم البرنامج الخاص ، مثله في ذلك مثل برنامج عمل الامم المتحدة ، بالحاجة الى تحويل الاهتمام من عمليات الطوارئ الى مشاكل التنمية الطويلة الاجل في افريقيا . وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، تجاوز الإعلان عن التبرعات للبرنامج الخاص الرقم الاولي التقريبي المستهدف وقدره ٣٠٠ مليون دولار . ويجري استخدام هذه الاموال لتقديم المساعدة لصغار المزارعين في ٢٤ بلدا افريقيا تفاقمت المصاعب التي تواجهها بسبب المشاكل الدورية للجفاف والتصحر .

٣٠٧ - كما يتعاون الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، في الجهود المبذولة لتشجيع تخصيص موارد اضافية لإعادة التأهيل البيئي والزراعة الحرجية ، عن كثب مع البنك الدولي ومصارف التنمية الاقليمية ، وأجرى مشاورات مستمرة مع الوكالات الشقيقة داخل إطار الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات . ويتوخى استثمار ٣٠٨ ملايين دولار في المشاريع ذات الصلة بالبيئة في أثناء الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ في إطار خطة عمل برنامج الاغذية العالمي لافريقيا . وقد كرس برنامج الاغذية العالمي ، عن طريق برامجه للعمل مقابل الغذاء ، بالفعل موارد كبيرة لدعم التدابير المتخذة لمكافحة تدهور الاراضي وتآكل التربة ، والتصحر .

٣٠٨ - واستجابة للجفاف الشديد الذي حدث في الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٥ ، أنشئ المركز الافريقي لتطبيقات الارصاد الجوية لأغراض التنمية في نيامي بالنيجر في عام ١٩٨٦ تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لافريقيا والمنظمة العالمية للارصاد الجوية . وتتضمن الانشطة الرئيسية لهذا المركز تعزيز قدرات الدول الاعضاء في تطبيق واستخدام بيانات الارصاد الجوية والمناخية ووضع وتشغيل نظام انذار مبكر بالكوارث الطبيعية .

## ٤ - تنمية الموارد البشرية وتخطيطها واستخدامها

٢٠٩ - نظمت الامم المتحدة ، في آذار/مارس ١٩٨٨ ، المؤتمر الدولي المعني بالبعد الإنساني للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، الذي عقد في الخرطوم بالسودان من ٥ الى ٨ آذار/مارس ١٩٨٨ . وحدد هذا المؤتمر مشاكل التنمية البشرية في افريقيا ، ووافق على طائفة من التدابير تحدد الحكومات الافريقية والمجتمع الدولي في اتخاذها لوقف التدهور المستمر في الاحوال البشرية وعكس مساره وتنمية الموارد البشرية في الاجلين المتوسط والطويل . وترد هذه التدابير في "إعلان الخرطوم : نحو نهج للانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي والتنمية في افريقيا محوره الإنسان" (A/43/430 ، المرفق الاول) . واجتمع مؤتمر اللجنة الاقتصادية لافريقيا للوزراء الافريقيين المسؤولين عن تخطيط الموارد البشرية وتنميتها واستخدامها في الخرطوم بالسودان أيضا فور إنتهاء المؤتمر الدولي وذلك في إطار الموضوع "الموارد البشرية للانتعاش الاجتماعي الاقتصادي والتنمية في افريقيا" . واتخذ هذا المؤتمر تدابير محددة تهدف الى وضع امكانيات الموارد البشرية لافريقيا في خدمة الانتعاش والتنمية المطردة الطويلة الاجل .

٢١٠ - وقد أولت منظمات كثيرة للامم المتحدة دورا مركزيا في برامجها لتنمية الموارد البشرية وتخطيطها واستخدامها .

٢١١ - وجرى التشديد على الحاجة الى تعزيز رئيسي لقدرات الادارة في سائر أرجاء المنطقة . واستجابة لذلك ، شرع برنامج الامم المتحدة الانمائي ، بالتعاون مع ادارة التعاون التقني لاغراض التنمية ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، والبنك الدولي ، ومنظمة العمل الدولية ، في برنامج العمل الخاص في مجال الادارة والتنظيم في افريقيا في عام ١٩٨٦ . ومن المقرر أن يغطي هذا البرنامج ، الذي تلقى منذ البداية خمسة ملايين دولار من التمويل الخاص من هولندا ، اضافة الى مساهمات من الموارد البرنامجية القطرية لبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، ادارة السياسة العامة ، وتنمية الموارد البشرية وتعزيز التدريب في القطاع العام في مجالات الادارة والتنظيم وتقديم المساعدة لمؤسسات تدريب العاملين في الخدمة المدنية . كما ستستفيد افريقيا بمبلغ لا يتجاوز ٣٠ مليون دولار من برنامج تنمية الادارة الذي انشاه مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي في حزيران/يونيه ١٩٨٨ .

٢١٢ - وقدمت اللجنة الاقتصادية لافريقيا المساعدة أيضا الى الحكومات الافريقية في ميداني القوى العاملة وتخطيط العمالة مع إعطاء الاولوية لتعزيز القدرات المؤسسية

وقدرات التخطيط وادماج تنمية الموارد البشرية والتخطيط الانمائي القومي الشامل . ويجري بذل جهود خاصة ، من خلال برنامج عودة المهارات الى افريقيا ، لتسهيل عودة الخبراء الافريقيين الذين يعيشون في الخارج .

٢١٣ - وشرع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، للتصدي للنقص في قدرة الادارة بالنسبة للزراعة للحائزين على مساحات صغيرة ، في برنامج التدريب على الادارة الزراعية في افريقيا بالتعاون الوثيق مع البنك الدولي ومصرف التنمية الافريقي ولجنة الشؤون العلمية والتقنية والبحوث التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية . وهذا البرنامج مصمم لتحسين ادارة المشاريع الزراعية وتحسين قدرة المؤسسات الوطنية والاقليمية في هذا المجال .

٢١٤ - وأعطت منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) للتدريب على الإلمام بالقراءة والكتابة وتعميم التعليم الابتدائي والتخطيط والادارة التعليميين وتطوير التعليم العالي وأولوية الاهتمام . كما تصدت اللجنة الاقتصادية لافريقيا لإعادة توجيه النظم التعليمية نحو تلبية احتياجات التنمية وبناء المؤسسات . واجتمع رؤساء مؤسسات التعليم العالي في افريقيا في عام ١٩٨٧ تحت الرعاية المشتركة للجنة الاقتصادية لافريقيا ورابطة الجامعات الافريقية واتخذوا تدابير لتطوير برامج التعليم والبحوث والخدمات الاستشارية والانشطة بطريقة تجعلها أكثر اتصالا باحتياجات التنمية وأكثر فاعلية من حيث التكاليف . وقد تضمن هذا النشاط الاخير الشروع في برنامج خاص بالبحوث العلمية والتكنولوجية لافريقيا في تموز/يوليه ١٩٨٧ .

٢١٥ - وتلقت بلدان افريقية كثيرة المساعدة من منظمة العمل الدولية في إجراء دراسات استقصائية شاملة للقوى العاملة وتطوير وتعزيز قواعد بيانات ونظم المعلومات المتعلقة بتنمية وتعزيز سوق العمل ، ودعم التدريب المهني وتطوير المؤسسات الصغيرة ووضع برامج العمالة الخاصة ، بما في ذلك الاعمال القائمة على كثافة العمل لمواجهة تخفيض العمالة . وقد اضطلع بهذه الانشطة في سياق برنامج عمل منظمة العمل الدولية لافريقيا المتخذ استجابة للازمة الاجتماعية - الاقتصادية في المنطقة .

٢١٦ - وفي القطاع الصناعي ، تلقت البلدان والمنظمات الافريقية نطاقا عريضا من المساعدة من منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، مع التركيز بصفة خاصة على وضع برامج لتنمية القوى العاملة والتدريب وتعزيز أو إنشاء مؤسسات ومرافق

التدريب وتقييم احتياجات التدريب الصناعي وتشجيع برامج تبادل المعلمين والخبراء والمسؤولين الاقدم .

٢١٧ - وشرع مركز شؤون الشركات عبر الوطنية بالامم المتحدة في برنامج لتنظيم الاعمال وادارة الاعمال الدولية . وسينصب التركيز على تطوير القطاع الخاص في البلدان الافريقية وتقديم المساعدة له . وعلاوة على ذلك ، سيواصل مركز شؤون الشركات عبر الوطنية تقديم التدريب في مجال القضايا المتصلة بالشركات عبر الوطنية والخبرة الفنية في وضع مناهج المعاهد الموجودة في افريقيا في هذا المجال .

٢١٨ - وفي مجال الصحة والتغذية ، ما برحت منظمات الامم المتحدة تولي دعمها لعدة اجراءات في هذا الصدد بطرق شتى . فقد استفادت الاجراءات المتخذة للترويج لممارسات تحسين الصحة عبر افريقيا من الدعم المعزز المقدم من منظمة الصحة العالمية . وتضمن هذا الدعم مكافحة الاوبئة واستراتيجيات الاستعداد والحيلولة دون حدوث التلوث البيئي ، ومكافحة امراض الاسهال وما الى ذلك ، والرقابة على الاغذية والتغذية (بمساعدة منظمتي اليونيسيف و الفاو) . ومنذ عام ١٩٨٦ ، تروج منظمة الصحة العالمية لبرنامج على نطاق القارة لتعزيز شبكات الصحة في المناطق ، كما صادق على ذلك وزراء الصحة الافريقيون فضلا عن "مبادرة باماكو" التي يطلب فيها من اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية مساعدة افريقيا على حشد الدعم للاساليب الابتكارية لتحقيق الرعاية الصحية الاولية . وفي الاجتماع المنعقد احتفالا بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين من ١٩ الى ٢٣ ايار/مايو ١٩٨٨ ، حث مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية كلا من منظمة الصحة العالمية واليونيسيف على مواصلة جهودهما لتمكين الدول الافريقية من تحقيق التحصين الشامل للاطفال الافريقيين بحلول عام ١٩٩٠ (A/43/398 ، المرفق الاول ، CM/Res.1163 (XLVIII)) . وعلاوة على ذلك تلقت البلدان المساعدة بقيادة منظمة الصحة العالمية ومشاركة برنامج الامم المتحدة الانمائي واليونيسيف وصندوق الامم المتحدة للسكان والبنك الدولي في وضع استراتيجيات واجراءات الوقاية من متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) ومكافحتها .

## ٥ - السياسة السكانية

٢١٩ - في عام ١٩٨٧ ، اعد صندوق الامم المتحدة للسكان استراتيجية لتقديم المساعدة الطويلة الاجل يبلغ مجموعها نحو ١٥٠ مليونا من الدولارات للبرامج الوطنية في ٣٠ بلدا في افريقيا . وركزت هذه الاستراتيجية ، التي صادق عليها ممثلو كل من

البلدان الافريقية والبلدان المانحة في اجتماعات مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي ، الجهود على أربعة مجالات ذات أولوية : (أ) الإعلام والتعليم والاتصال والأنشطة الرامية الى تشجيع التغيير في الاتجاهات والتصورات فيما بين قيادات المجتمع المحلي وفيما بين الشباب والمراهقين ؛ (ب) ادماج العوامل السكانية في التخطيط الانمائي الوطني ؛ (ج) دعم برامج المباعدة بين الولادات وتنظيم الأسرة ؛ (د) وتشجيع الأنشطة لتحسين مركز المرأة بغية التأثير على سلوك الخصوبة .

## ٦ - اشراك المرأة في التنمية الاقتصادية

٣٣٠ - تظهر أهمية دور المرأة في عملية التنمية في افريقيا في برامج كثير من منظمات الأمم المتحدة . فعلى سبيل المثال ، ازداد عدد المشاريع المصممة لزيادة الانتاجية الاقتصادية للمرأة ، التي تتلقى الدعم من برنامج الأمم المتحدة الانمائي زيادة كبيرة . وقد وضعت اليونيدو برنامجا خاصا لاشراك المرأة في التنمية الصناعية ينصب فيه التركيز على تحسين التكنولوجيات التي تستخدمها المرأة عادة . وشرع البنك الدولي أيضا في برامج خاصة بدور المرأة في التنمية في نحو ١٢ بلدا . وأولت جميع المشاريع الممولة مؤخرا من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية اهتماما خاصا لتقديم الدعم الى دور المرأة في الانتاج الزراعي . واقترحت اللجنة الاقتصادية لافريقيا طرائق للمشاركة الشعبية مع التركيز على المرأة والشباب والمجموعات الضعيفة بغية ادخال هذه المجموعات في صلب الجهود الانمائية . وقام صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة بدور حفاز فيما يتعلق بكفالة إيلاء المزيد من الأهمية لدور المرأة في التنمية وذلك ، في جملة أمور ، من خلال أعماله التي اضطلع بها في عملية عقد اجتماعات المائدة المستديرة ومشاركته ، على سبيل المثال ، مع المنظمات الوطنية النسائية في المؤتمرات وفي اجتماعات المتابعة القطاعية في النيجر وتوغو وتشاد .

٣٣١ - وحظيت مشاركة المرأة في مجالات ذات صلة ببقاء الطفل وانتاج الأغذية في الأسر المعيشية وتغذية الأم بأولويات الاهتمام من اليونيسيف . فقد نظمت الدراسات الاستقصائية والدراسات والحلقات الدراسية على الصعيدين القطري ودون الاقليمي لتدريب المرأة على الأنشطة في مجالات الادارة والتنظيم والأنشطة المدرة للدخل ، فضلا عن التعليم الأساسي والصحة .

## ٧ - اصلاحات السياسة العامة

٣٢٢ - ساعدت منظومة الأمم المتحدة الدول الافريقية في تحليل تطوير وتصميم السياسات التي تهدف الى تحقيق توازن مالي داخلي وخارجي ، وتكيف هيكلي ونمو اقتصادي مطرد . ومنذ اعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة ، شرع صندوق النقد الدولي في الانفاق بنشاط من الموارد في إطار مرفق التكيف الهيكلي التابع له ، وقد أعد مرفق التكيف الهيكلي المعزز عملية إعادة جدولة الديون وساعد في انجازها (انظر الفرع ثالثا أعلاه) . وعلى النحو المبين أيضا في الفرع ثالثا أعلاه ، وضع البنك الدولي برامج تكيف مع ما يربو على ٣٥ حكومة افريقية . وشرع البنك الدولي مؤخرا في برنامج خاص لتقديم المساعدة الى افريقيا من أجل مساعدة البلدان الافريقية على التصدي للقضايا المترابطة لإصلاح السياسة العامة والديون والتمويل الخارجي والنمو الاقتصادي .

٣٢٣ - وفي شباط/فبراير ١٩٨٨ ، شرع برنامج الأمم المتحدة الانمائي في برنامج اقليمي جديد توفد بموجبه الأفرقة الاستشارية للتكيف الهيكلي الى افريقيا لمساعدة البلدان الافريقية على تعزيز قدرتها على إعداد الأنشطة المتصلة بالتكيف والتفاوض بشأنها ورصدها . وعلاوة على ذلك يجري حاليا الاضطلاع بما يقرب من ٤٠٠ مشروع وطني ، تقدر تكلفتها لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي بحوالي ١٥٠ مليونا من الدولارات ، في البلدان الافريقية بمساعدة الحكومات ، وذلك لمعالجة التطورات والمشاكل المترتبة على أثر برامج التكيف وكي تساعد في تعزيز القدرة الوطنية في مجال التخطيط والادارة الاقتصادية عموما .

٣٢٤ - وقد قامت اليونيسيف ، على وجه الخصوص ، بدور رئيسي في الدعوة الى ضرورة أخذ احتياجات الفئات الضعيفة ، وهم الأطفال والنساء وفقراء الريف ، بعين الاعتبار في نهج موسع تجاه التكيف الهيكلي ، تشير اليه باسم "التكيف ذو الطابع الانساني" . وبالمثل ، وجهت منظمة العمل الدولية الأنظار إلى ضرورة استحداث منافذ بديلة للعمالة لمقابلة النقص الأولي في فرص العمل الذي كثيرا ما يتصل باعتماد الاصلاحات الاقتصادية .

٣٢٥ - ويساند كثير من منظمات الأمم المتحدة البلدان الافريقية في تخفيف الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية وبرامج التكيف على العمالة والدخل والأحوال المعيشية في القطاعات الأكثر فقرا من السكان . فقد قامت اليونيسيف ومنظمة العمل الدولية واللجنة الاقتصادية لافريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، بالتعاون الوثيق مع

البنك الدولي ، بالمشاركة في وضع برامج للاصلاح الاقتصادي لكفالة أخذ الامن الغذائي والخدمات الاجتماعية الاساسية ومكافحة الفقر بصورة كاملة بعين الاعتبار الى جانب الاهداف المالية والاقتصادية القصيرة الاجل . وهناك ما يربو على ٣٠ بلدا افريقيا مشتركة بالفعل في مشروع الابعاد الاجتماعية للتكيف المنشأ حديثا برعاية من البرنامج الانمائي ومصرف التنمية الافريقي والبنك الدولي لمعالجة المسائل التي من هذا القبيل .

٢٣٦ - وتمشيا مع برنامج عمل الامم المتحدة ومع الجهد المتنامي من جانب بعض البلدان الافريقية لخلق بيئة مواتية لتنمية القطاع الخاص ، استجاب البرنامج الانمائي للطلبات المقدمة في هذا المجال ، مع التركيز على سبيل الاولوية على المشاريع الصغيرة والمتوسطة النطاق . وبالاضافة الى ذلك ، تلقت البلدان الافريقية المهتمة بالامر في عام ١٩٨٨ مساعدات من البرنامج الانمائي في عقد عدد من الاجتماعات على الصعيدين الوطني ودون الاقليمي بهدف تحديد العوامل المقيدة لتنمية قطاع رجال الاعمال والعمل على تخفيف هذه القيود .

## ٨ - تعبئة الموارد المالية

٢٣٧ - كما هو مبين في الفرع الثالث أعلاه ، قدم البرنامج الانمائي والبنك الدولي مساعدات في تقييم الاحتياجات وتعبئة الموارد المالية لتنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من خلال اجتماعات المائدة المستديرة واجتماعات الافرقة الاستشارية على التوالي . وما برحت الوكالات الاخرى في المنظومة تقوم بنشاط بتعبئة موارد إضافية كل في مجال اختصاصها . وبالاضافة الى ذلك ، فإن خطة تقييمات وبرامج التعاون التقني الوطنية التي بدأ فيها البرنامج الإنمائي في عام ١٩٨٥ قد أصبحت منفذة في مراحل مختلفة في ١٣ بلدا افريقيا في أوائل عام ١٩٨٨ . وكذلك فقد تم توجيه نداءات طارئة لتقديم أموال للمساعدة في دعم برامج الاغاثة وبرامج الإنعاش المتوسطة الاجل والطويلة الاجل في مجالات الصحة والامداد بالمياه والمرافق الصحية والتغذية والامن الغذائي للاسر المعيشية والزراعة ، ولاسيما في البلدان الاشد احتياجا (مثل اثيوبيا وأنغولا وموزامبيق) .

## ٩ - التعاون الإقليمي ودون الإقليمي

٢٣٨ - استفاد التنفيذ المنسق لهذا الجانب من جوانب برنامج عمل الامم المتحدة من

التعاون الذي يزداد توثقا بين البرنامج الانمائي واللجنة الاقتصادية لافريقيا وغيرها من هيئات الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية . وقد تمت الموافقة على تسعة مشاريع يمولها البرنامج الإنمائي وتركز بالدرجة الاولى على تعزيز المؤسسات الاقليمية ودون الاقليمية لكي تقوم اللجنة الاقتصادية لافريقيا بتنفيذها . كما يجري توسيع نطاق الدعم المقدم من البرنامج الانمائي الى برامج مختارة تضطلع بها مجموعات افريقية دون اقليمية مثل الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا ، والاتحاد الاقتصادي لدول وسط افريقيا ، ومنطقة التجارة التفضيلية لشرقي وجنوبي افريقيا ، ومؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي ، واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل ، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بمكافحة الجفاف وتحقيق التنمية . وبالمثل ، يتلقى مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي مساعدة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في تنفيذ برنامج عمله . كما قدمت اليونيدو مساعدات الى المنظمات الافريقية الاقليمية ودون الاقليمية ، وبصفة خاصة الى الاتحاد الاقتصادي لبلدان البحيرات الكبرى والاتحاد الاقتصادي لدول وسط افريقيا ، والاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا ، ومنطقة التجارة التفضيلية لشرقي وجنوبي افريقيا ، والاتحاد الجمركي والاقتصادي لدول وسط افريقيا ، وذلك من اجل تعزيز التعاون والتكامل الصناعي على الصعيد دون الاقليمي ، وكذلك الى منطقة التجارة التفضيلية لشرقي وجنوبي افريقيا ومؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي لاجراء مسح لقطاع الحديد والصلب . وقد استفاد معظم مجموعات التكامل الافريقي من الدعم المقدم من الاونكتاد في إعداد برامج جديدة ومنقحة للتعاون التقني . وتتلقى الدول الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا مساعدات من مركز الامم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية في وضع مجموعات برامج للحاسبات الالكترونية في قطاعي النفط والتعدين ، وفي التفاوض بشأن ترتيبات صيد الاسماك مع الكيانات الاجنبية ، وفي تدريب المسؤولين الرئيسيين . وتتلقى بالفعل منطقة التجارة التفضيلية لشرقي وجنوبي افريقيا مشورة من المركز المذكور في وضع ميثاق تشترك فيه مجموعة من الدول وفي تنسيق قوانين الاستثمار الاجنبي للدول الاعضاء فيها وذلك في إطار برامجها للتكامل الاقتصادي واستراتيجيتها لإنشاء سوق مشتركة .

## ١٠ - تعاون الجنوب مع الجنوب

٢٢٩ - قام برنامج الامم المتحدة الانمائي ، بالتعاون مع مجلس الاغذية العالمي ومركز التكنولوجيا الاقليمي الافريقي ، بزيادة دعمه للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في افريقيا . وهناك ما يزيد على ٤٠ مشروعا جاريا تتلقى مساعدات من البرنامج الانمائي في افريقيا لها اهداف

و/أو عناصر هامة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية/التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وقد بدأت اليونيدو في الاضطلاع ببرنامج من "الاجتماعات الوزارية للتضامن" يتمثل هدفه الأساسي في تعبئة مساهمة البلدان النامية المشتركة في تنفيذ المشاريع الصناعية في بلدان افريقية مختارة . ويعمل الاونكتاد بنشاط في النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية : وقام ٣٦ من البلدان الافريقية التي أعربت عن عزمها الاشتراك في الجولة الاولى ، بتقديم قوائمها من طلبات الحصول على تسهيلات ، وفي أيار/مايو ١٩٨٧ ، بدأت عملية إجراء مشاورات ثنائية لبحث طلباتها تفصيليا . كما أن هناك ١٠ شركات من ثمانية بلدان افريقية هي في الوقت الحالي أعضاء في الرابطة الدولية للمؤسسات التجارية الحكومية للبلدان النامية ، وهي رابطة تتمتع برعاية الاونكتاد .

## دال - الاجراءات التي اتخذها الأمين العام

٢٣٠ - امتثالا لما طلبته الجمعية العامة ، واصل الأمين العام تنسيق المساهمات المقدمة إلى البرنامج من المؤسسات والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ورصد عملية التنفيذ الشاملة وتقديم تقارير عنها . وتمشيا مع هذا الاتجاه ، وضع الأمين العام برنامج العمل في جدول أعمال لجنة التنسيق الادارية . وعلاوة على ذلك ، كان موضوع الاجتماع الثالث والعشرين المشترك بين لجنة التنسيق ، الادارية ولجنة البرنامج والتنسيق المعقود في تموز/يوليه ١٩٨٨ هو "مدى استجابة منظومة الأمم المتحدة لمشاكل التنمية ، مع ايلاء اهتمام خاص لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠" .

٢٣١ - وقد قام الأمين العام ، انطلاقا من اهتمامه المتواصل بالتطورات الجارية في افريقيا ، بزيارة افريقيا في عدة مناسبات ، كان آخرها في نيسان/ابريل ١٩٨٨ عندما زار أنغولا وزائير وغابون وغانا والكاميرون والكونغو لمناقشة المشاكل المتعلقة بالانتعاش والتنمية والتكيف . كما تم تنظيم اجتماعات خاصة للمانحين لانغولا وموزامبيق لتعبئة موارد اضافية للتخفيف من آثار الحالة الطارئة في هذين البلدين .

٢٣٢ - وتسليما بأن تخفيف عبء الديون الخارجية على المنطقة يشكل عنصرا لا غنى عنه لعملية الانتعاش ، قام الأمين العام ، في أيار/مايو ١٩٨٧ ، بعقد اجتماع لفريق استشاري معني بالتدفقات المالية إلى افريقيا . وقدّم هذا الفريق ، الذي يتألف من شخصيات بارزة في مجال التنمية والتمويل الدولي ، تقريره (المعنون "تمويل الانتعاش

في افريقيا") إلى الامين العام في شباط/فبراير ١٩٨٨ . ومنذ ذلك الوقت ، شكّل التقرير احد المدخلات في المناقشات الدولية المتعلقة بوسائل تخفيف عبء الديون الافريقية الدولية ويجري حاليا استعراض نتائجه والتعليق عليها من جانب الدول الاعضاء ، ولاسيما البلدان الافريقية .

٢٣٣ - وقد واصلت اللجنة التوجيهية التابعة للامم المتحدة وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بمتابعة تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة ، عقد اجتماعات منتظمة لرصد التقارير المرحلية واستعراضها واعدادها . وعلى الصعيد الاقليمي ، نظمت فرقة العمل المؤتمر الدولي المعني بالبعد الانساني للانعاش الاقتصادي والتنمية ، الذي عقد في الخرطوم في الفترة من ٥ إلى ٨ آذار/مارس ١٩٨٨ . وقد عكس الاعلان الذي انبثق عن المؤتمر والمعنون "نحو نهج للانتعاش الاجتماعي والاقتصادي والتنمية في افريقيا محوره الإنسان" A/43/430 ، المرفق الاول توافقا في الآراء بشأن الاجراءات اللازم اتخاذها لجعل البعد الانساني جزءا لا يتجزأ من برامج الانتعاش والتنمية . كما رتبت فرقة العمل لإجراء دراسة عن اثر ما تقوم به حكومة جنوب افريقيا من أعمال زعزعة الاستقرار على الانتعاش والتنمية في الجنوب الافريقي .

٢٣٤ - ومن المهام الاخرى التي تقوم بها الامم المتحدة نشر المعلومات دعما لبرنامج عمل الامم المتحدة عن طريق اصدار منشور "انتعاش افريقيا" بصفة منتظمة وعن طريق اعداد مجموعات اعلامية خاصة لوسائط الاعلام والمؤتمرات الصحفية وما إلى ذلك .

٢٣٥ - وقد واصلت اللجنة الاقتصادية لافريقيا تقديم مساعداتها للدول الاعضاء في تنفيذها للبرنامج ، ورصد التقدم المحرز على الصعيد الاقليمي ، والاضطلاع بانشطة المتابعة . وفي هذا الصدد ، اجرت اللجنة الاقتصادية لافريقيا دراسة استقصائية ثانية بشأن تنفيذ البرنامج على الصعيد الوطني ، تناقش نتائجها في الفرع الثاني من هذا التقرير .

٢٣٦ - كما واصل البرنامج الانمائي والبنك الدولي واللجنة الاقتصادية لافريقيا تنفيذ مشروع يهدف إلى تعزيز القدرة الاحصائية للبلدان الافريقية وقدرتها على جمع البيانات من اجل رصد تنفيذ البرنامج وتوليد البيانات لهذا الغرض . وسيلزم زيادة تعزيز الجهود الجارية في هذا الصدد .

## خامسا - أداء الاقتصادات الافريقية وأثر القيود الداخلية والخارجية

### ألف - أداء الاقتصادات الافريقية

٢٣٧ - كان الاداء الاقتصادي للمنطقة الافريقية خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٨ مخيبا للآمال بشكل عام ، رغم ما تم من جانب الحكومات الافريقية من بدء عملية اعادة التشكيل ، ومن اصلاحات في مجال السياسة المعمول بها ، فضلا عما اتخذه المجتمع الدولي من مبادرات في هذا المضمار . ان الآثار السلبية الناجمة عن العقبات الهيكلية المحلية ، مضافا اليها قيود الموارد الخارجية الشحيحة ، فاقت في وطأتها الاثر الايجابي لإصلاحات السياسة العامة . كذلك فإن ضعف البنى الأساسية ونقص المهارات والاعتماد على الواردات والتعرض للجفاف وسرعة زيادة السكان ، مع ما رافقها في الوقت نفسه من هبوط أسعار معظم الصادرات من السلع الأساسية ، ونقص بل وركود تدفقات الموارد الأجنبية الحقيقية ، فضلا عن تصاعد التزامات خدمة الديون ، قد أدى في مجموعه الى خنق النمو بالمنطقة . على أن قيد الموارد الخارجية هو الأمر البارز بوصفه أخطر العقبات التي تعوق الانتعاش الاقتصادي والتنمية في المنطقة .

#### ١ - نمو الناتج المحلي الاجمالي

٢٣٨ - وقد ارتفع الناتج المحلي الاجمالي لمنطقة افريقيا بمقدار ١,٠ في المائة في عام ١٩٨٦ و ٠,٨ في المائة في عام ١٩٨٧ . وكانت أقل البلدان نموا الفئة الوحيدة التي تمتعت بنمو ثابت في الناتج المحلي الاجمالي خلال عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ ، حيث إزداد بمعدل وسطي قدره ٣,٥ في المائة في العامين .

٢٣٩ - وكان قطاع التصدير عاملا حاسما رئيسيا في النمو الاقتصادي للمنطقة خلال العامين الاخيرين . إذ تتضمن الصادرات حوالي خمس الناتج المحلي الاجمالي ، وهذا اكثر بقليل مما هو عليه في بلدان نامية أخرى . وخلال السبعينات ، كان المعدل الوسطي لنمو الصادرات الفعلي ١ في المائة سنويا ، وإزداد الناتج المحلي الاجمالي بمعدل ٤,٥ في المائة سنويا . وعلى النقيض من ذلك ، انخفض حجم الصادرات ، خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧ ، بمقدار ٢ في المائة سنويا كما إنخفض نمو الناتج المحلي الاجمالي في افريقيا الى أقل من ١ في المائة سنويا . وقد أدى ضعف الطلب الخارجي العام على سلع التصدير الأساسية الافريقية الى استمرار الهبوط في أسعارها في عام

١٩٨٦ ، والى انتعاش متواضع فقط بالنسبة لبعض المنتجات ، ولاسيما المعادن ، في عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ . وقد أسفر هذا ، الى جانب الإنكماش في نصيب منتجات التصدير الافريقية الرئيسية في السوق العالمي ، الى هبوط شديد في حصائل الصادارت في عام ١٩٨٦ ، والى انتعاش محدود فقط في عام ١٩٨٧ . وهذا ما زاد من تدهور حالة العملات الاجنبية الحرجة بالفعل ، ومع ارتفاع أسعار المدخلات ، هبط حجم الواردات في عام ١٩٨٦ و ١٩٨٧ .

٢٤٠ - وكان للهبوط الشديد في أسعار النفط في عام ١٩٨٦ واستمرار ضعف الطلب على النفط أثر سيء على النمو العام في البلدان الافريقية المصدرة للنفط وعلى الايرادات الحكومية . فكان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لهذه البلدان - ١,٢ في المائة في عام ١٩٨٦ و ٠,٣ في المائة فقط في عام ١٩٨٧ .

٢٤١ - وكان نمو البلدان غير المصدرة للنفط مماثلا في تقلبه . فبعد أن حققت هذه البلدان نموا قدره ٣,٧ في المائة في عام ١٩٨٦ ، إلا أن هذا المعدل تباطأ الى ١,٦ في المائة في عام ١٩٨٧ . وبغض النظر عن أثر العوامل الخارجية ، فإن هذا النمو غير الثابت هو انعكاس لعدم الاستقرار في الانتاج الزراعي . وساعد إصلاح السياسات بالتضافر مع الطقس المواتي ، في تحقيق نمو قدره ٣,٨ في المائة في الناتج الزراعي في عام ١٩٨٦ ، بيد أن عودة ظروف الجفاف في كثير من بلدان هذه المجموعة أبطأت النمو الزراعي الى ٠,١ في المائة فقط في عام ١٩٨٧ . ففي تكرر نوبات الجفاف ما يعقد إصلاح السياسات ويقيد عملية الانتعاش بشدة .

٢٤٢ - ونتيجة للنمو البطيء في الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٦ و ١٩٨٧ ، وللنمو السكاني بمعدل يقارب ٣ في المائة سنويا ، هبط الناتج المحلي الاجمالي للفرد في منطقة افريقيا بحوالي ٣ في المائة في عام ١٩٨٦ و ٣,٢ في المائة في عام ١٩٨٧ ، مواصلا بذلك الاتجاه الى الهبوط الذي اتصفت به الثمانينات .

٢٤٣ - بيد أن الصورة الاجمالية تخفي مدى المحنة التي تعانيها أجزاء كثيرة من المنطقة . ويدل التحليل حسب البلدان على أن نمو الناتج المحلي الاجمالي في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ ، في حوالي ٣٨ بلدا من البلدان الاعضاء الـ ٥٠ في اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، كان إما سلبيا ، وإذا كان ايجابيا ، فهو أقل من النمو السكاني . وفي عام ١٩٨٦ ، هبط الناتج المحلي الاجمالي للفرد في جميع المناطق دون الاقليمية باستثناء السهل وشمال افريقيا وبلدان جزر المحيط الهندي . وفي عام ١٩٨٧ ، طرأ

هبوط على الناتج المحلي الاجمالي للفرد في جميع المناطق دون الاقليمية باستثناء شرقي افريقيا وبلدان جزر المحيط الهندي ، حيث لم يطرأ بالفعل أي تغيير .

٢٤٤ - وبالنسبة للمنطقة ككل ، هبط الطلب المحلي بنسبة ١ في المائة في عام ١٩٨٧ ، وذلك في أعقاب حالة تقارب الركود في عام ١٩٨٦ . بيد انه يبدو ان الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص قد ازدادا بشكل معتدل في عام ١٩٨٧ ، مما يدل على ان تكوين رأس المال الثابت الاجمالي قد تحمل وطأة الهبوط في الطلب المحلي .

٢٤٥ - وفيما بين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨٥ ، بلغ المعدل الوسطي للتضخم سنويا ١٦ في المائة . وكان المعدل هو ذاته في عام ١٩٨٦ ولكنه هبط الى ١٣ في المائة في عام ١٩٨٧ . وهناك تفاوت كبير فيما بين البلدان : فقد تراوح هذا التضخم في عام ١٩٨٧ ، مقيسا بالتغيرات الحاصلة في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك ، بين - ٨,٣ في المائة في جمهورية افريقيا الوسطى وما يقرب من ٣٠٠ في المائة في سيراليون .

٢٤٦ - وفي حين يبدو أن معدل الادخار المحلي لم يتغير كثيرا منذ عام ١٩٨٥ ، فقد هبط معدل الاستثمار خلال الفترة ذاتها . بيد أن معدل الادخار المحلي للمنطقة بأسرها إزداد في عام ١٩٨٧ زيادة طفيفة . وفي عام ١٩٨٧ ، ازدادت نسبة الاستثمار المحلي الاجمالي الى الناتج المحلي الاجمالي ، مما عكس اتجاه الهبوط المستمر الذي حصل في الاعوام الخمسة السابقة ؛ بل تجاوزت هذه النسبة مستوى الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦ في ٨ بلدان من ١٤ بلدا تتوفر بيانات بشأنها .

## ٢ - القطاعات المحلية الرئيسية

### (أ) الزراعة

٢٤٧ - وفي اعقاب النمو الذي بلغت نسبته ٣,٨ في المائة في القيمة المضافة من الزراعة في عام ١٩٨٦ ، لاح الأمل بأن يتواصل هذا الانتعاش في السنوات اللاحقة . إلا أنه على النقيض من التوقعات لم يحقق نمو القيمة المضافة من الزراعة سوى زيادة نسبتها ١,١ في المائة عام ١٩٨٧ . وبرغم أن اصلاحات السياسة قد تولد عنها بشكل عام نشاط متزايد في القطاعات الزراعية ، إلا أن هذه الجهود أحبطت ، فيما بقي النمو الطويل الاجل في الناتج الزراعي دون نمو السكان بفعل نوبات الجفاف الطويلة وعودة الجفاف الى كثير من أنحاء المنطقة . كذلك فإن انتاج الاغذية الذي دفع عجلة النمو عام ١٩٨٥ و ١٩٨٦ قد تأثر بشكل خاص بفعل الاحوال المناخية المعاكسة والجراد

المحراوي والجنادب في عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ . على أن الزيادات في ناتج معظم محاصيل التصدير الرئيسية (لاسيما القطن والبن والشاي والكاكاو) جاءت على عكس المحاصيل الغذائية ، أكبر في عام ١٩٨٧ مما كان عليه الحال عام ١٩٨٦ .

٢٤٨ - واتسع العجز العام الإقليمي في الاغذية . وتبين تقديرات منظمة الاغذية والزراعة أن مجموع احتياجات البلدان الافريقية النامية الـ ٤٥ الواقعة جنوب الصحراء في الفترة ١٩٨٨/١٩٨٧ من المعونات الغذائية قد ازداد بنسبة تزيد عن ٤٥ في المائة عما كان عليه في السنة السابقة . وتدل التنبؤات المبكرة ، الموضوعة على أساس إفتراض عودة الطقس الى حالته الطبيعية ، على توقع ارتفاع متواضع فقط في الانتاج الزراعي في عام ١٩٨٨ . ففي منطقتي شمالي افريقيا وشمال غربي افريقيا ، يهدد غزو الجراد المنتشر محاصيل الحبوب الغذائية . وفي شرقي افريقيا ، كانت محاصيل الموسم الثانوية دون المستوى العادي ، وذلك في أعقاب أمطار غير ثابتة وغير كافية . أما في الجنوب الافريقي ، فقد كان الموقف متناقضا : إذ يتوقع محاصيل فوق المعدل الوسطي في كل من بوتسوانا وزامبيا وزمبابوي وليسوتو وملاوي ، بيد أن ناتج الحبوب الغذائية في انغولا وموزامبيق سيكون ثانية دون المستوى المعتاد وذلك ، بشكل رئيسي ، نتيجة للحروب الاهلية ونقص المدخلات . وتقدر احتياجات البلدان الافريقية الواقعة جنوب المحراء من معونات برنامج الاغذية بـ ٤,٦ مليون طن في الفترة ١٩٨٨/١٩٨٧ .

(ب) القطاعات الاخرى

٢٤٩ - قطاع الصناعات التحويلية صغير بالنسبة للاقتصاد إجمالا . وقد ازدادت القيمة المضافة للصناعات التحويلية في المنطقة بنسبة ٥,٣ في المائة في عام ١٩٨٧ ، بيد أن هذا النمو أعقب هبوطا نسبته ٣ في المائة في عام ١٩٨٦ . ومن الصعوبات الرئيسية عدم توفر قطع الغيار المستوردة ومدخلات أخرى . وكان لعدم كفاية الموارد من العملات الاجنبية أثر شديد بوجه خاص على قطاع الصناعات التحويلية ، سواء من حيث الاستثمارات الجديدة أو من حيث استغلال القدرات المتاحة .

٢٥٠ - ولا يزال للقطاعان الفرعيان لتعدين معادن المحروقات وغير المحروقات ، اللذان يشكلان جزءا هاما من دخل المنطقة ، يعانيان من انخفاض نمو الصادرات ومن انخفاض الاسعار ، رغم أن اسعار معادن المحروقات وغير المحروقات ازدادت في عام ١٩٨٧ . ويوحي انخفاض النمو المسقط للبلدان الصناعية بالنسبة للمدة المتبقية من العقد والضعف في النفط بان أداء هذا القطاع قد يكون منخفضا في عام ١٩٨٨ كما كان في عام ١٩٨٧ .

٢٥١ - وما فتئت القطاعات الاخرى ، مثل النقل والاتصالات والسياحة والتعليم والصحة ، تسجل هبوطا من حيث القيمة المضافة للفرد في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ . وقد أحرز بعض التقدم في شق الطرق الفرعية وتشييد المحطات الارضية لشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية لعموم افريقيا ، واستحداث شبكة الاتصالات الاقليمية الافريقية بالتوابع الاصطناعية . وفي مجال التعليم ، ظل معدل النمو في الالتحاق بجميع المراحل الدراسية راكدا أو اتجه نحو الهبوط . كما هبط نصيب التعليم والصحة من النفقات الحكومية المتكررة الى ٢٣,١ في المائة في عام ١٩٨٧ ، بعد أن ارتفع من ٢٣,٧ في المائة في عام ١٩٨٥ الى ٢٥,٢ في المائة في عام ١٩٨٦ ، ويتوقع ألا يزيد عن حوالي ١٩ في المائة في عام ١٩٨٨ . وقد أسهم هذا التدهور ، فضلا عن عوامل أخرى ، في تدهور كل من نوعية وحجم الخدمات التعليمية والصحية . وإذا ما استمر هذا التدهور ، ستكون له آثار سلبية على التنمية الطويلة الأجل في افريقيا . وينبغي للحكومات الافريقية والمجتمع الدولي ، على السواء ، اتخاذ تدابير لضمان زيادة كفاءة استخدام المرافق والموارد المتوفرة وإيقاف أو عكس الهبوط الحالي في الاستثمار في مجال تنمية الموارد البشرية .

## ٣ - القطاع الخارجي

٢٥٢ - لا يزال مركز المدفوعات الخارجية للمنطقة مضغوطا رغم الانتعاش الذي طرأ على حصائل الصادرات في عام ١٩٨٧ وقد تأثرت إيرادات التصدير للمنطقة ككل تأثرا كبيرا بتغير سعر الصادر الرئيسي ، وهو النفط . فقد انخفضت إيرادات صادرات المنطقة بحوالي ٢٤ في المائة في عام ١٩٨٦ وإزدادت بمقدار ١٣,٢ في المائة في عام ١٩٨٧ ، مما يبين انهيار أسعار النفط في عام ١٩٨٦ وانتعاش هذه الاسعار بشكل محدود في عام ١٩٨٧ . بيد أن هذه النظرة الاقليمية الشاملة لا تبين حالة أغلبية البلدان الافريقية التي تستفيد ، بوصفها مستوردة للنفط ، من هبوط أسعار النفط وتعاني عند ارتفاعها . فقد استفادت بعض البلدان ، ولاسيما المصدرة للمعادن ، من التحسن الاخير في أسعار الصادرات في حين لم تشهد بلدان أخرى ، وهي أكثر اعتمادا على صادرات المشروبات المدارية ، مثل هذا الانتعاش . ومما زاد في تعقيد هذه الصورة المتناقضة هبوط قيمة الدولار منذ عام ١٩٨٥ . فهنا أيضا ، كان تأثر البلدان متفاوتا ، الامر الذي يتوقف على العملة التي تحسب بها أسعار صادراتها وواردتها وتصنف بها ديونها الخارجية .

٢٥٣ - وبالنسبة للمنطقة ككل ، حصل في عام ١٩٨٧ انخفاض نسبته ٤,٣ في المائة في حجم الواردات ، فوصل بذلك الى مستوى أدنى بشكل ملموس مما كان عليه عند اعتماد

برنامج عمل الامم المتحدة . ويبين هذا مجموعة من العوامل . فقدرة البلدان في افريقيا على الاستيراد تتوقف على توفر العملات الاجنبية (من الصادرات وتدفق المعونات ورؤوس الاموال من الخارج) والقدرة على الاستعانة بالاحتياطي . ونظرا للافتقار الى الاحتياطي بشكل عام وعدم كفاية تدفق العملات الاجنبية الى البلاد ، كانت هذه القدرة محدودة بشدة . ومما زاد الحالة سوءا استمرار الارتفاع في سعر الوحدة من الواردات . وهكذا ، ورغم أن العجز في الحساب الجاري قد تناقص من ١٣,٧ بليون دولار في عام ١٩٨٦ الى ١١,٣ بليون دولار في عام ١٩٨٧ ، فقد كان على حساب الواردات اللازمة لاستغلال القدرة الانتاجية الموجودة والاستثمارات الجديدة .

## باء - القيود الداخلية والخارجية وآثارها

٢٥٤ - من أهداف برنامج عمل الامم المتحدة تخفيف القيود الداخلية والخارجية التي اعاقت تنمية افريقيا في الثمانينات . وتتضمن القيود الداخلية سهولة التاثر بالكوارث الطبيعية وخاصة الجفاف ؛ وضعف القدرة على تعبئة الموارد المحلية ؛ وعدم كفاءة استغلال الموارد المحلية ؛ والاعتماد المفرط على الواردات ؛ وسرعة نمو السكان ؛ وقلة الموارد البشرية ذات المهارات اللازمة للقطاعات الرئيسية ؛ والنزاعات المدنية وما يترتب عليها من مشردين . وتتضمن القيود الخارجية انخفاض حصيلة العملات الاجنبية من صادرات السلع الاساسية الافريقية بسبب انخفاض الطلب والاسعار ؛ وارتفاع أسعار الواردات ؛ وعدم كفاية تدفقات رأس المال ؛ وعبء الدين . وبالنسبة الى بلدان الجنوب الافريقي ، هناك قيد اضافي ناتج عن اعمال زعزعة الاستقرار التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا .

٢٥٥ - ويتناول هذا الفرع بالبحث الدور الذي لا تزال تؤديه هذه القيود في الحد من التنمية الافريقية في الفترة قيد الاستعراض وإلى أي مدى تم تخفيفها .

### ١ - القيود الداخلية

(أ) الكوارث الطبيعية

٢٥٦ - كان الجفاف من الاسباب الرئيسية لازمة عام ١٩٨٤ . وقد عاد الى بعض الاجزاء في افريقيا في الفترة ١٩٨٧ - ١٩٨٨ ولكنه اقل شدة بصورة عامة مما كان عليه في الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٤ . ورغم ذلك ، فإن الحالة حرجة جدا في بلدان مثل اثيوبيا وموزامبيق . ففي المناطق الشمالية من اثيوبيا ، لم تسقط الامطار في موسم الامطار القصير ولا

الطويل في الفترة ١٩٨٧ - ١٩٨٨ ، ونتيجة لذلك فإن أكثر من ٥ ملايين نسمة مهددين بخطر المجاعة . كما تعاني بلدان أخرى ، خاصة المغرب وزمبابوي ، من انخفاض كبير في انتاجها الزراعي وخاصة إنتاجها من الاغذية .

٢٥٧ - ومن الأدلة الأخرى على سهولة تأثر المنطقة بالكوارث الطبيعية عودة الجراد الذي يهدد في عام ١٩٨٨ المحاصيل الغذائية في عدة مناطق من القارة خاصة شمال وغرب افريقيا .

(ب) ضعف القدرة على تعبئة الموارد المحلية وعدم كفاءة استخدام هذه الموارد

٢٥٨ - ظلت نسبة إجمالي المدخرات المحلية في المنطقة عند ٢٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في كل سنة من سنوات الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٧ . ويخفي هذا المعدل العام وجود فرق شاسع بين مستوى الادخار في شمال افريقيا ومستواه في افريقيا جنوبي الصحراء الكبرى . ففي عام ١٩٨٧ ، بلغت نسبة الادخار في بلدان شمال افريقيا ٣٨ في المائة ، بينما كانت أقل من ١٨ في المائة في بلدان افريقيا جنوبي الصحراء الكبرى . وتبلغ هذه النسبة في أقل البلدان نموا في المنطقة ما يقل عن ٥ في المائة ، أما في بلدان السهل السوداني من أعضاء هذه المجموعة فلم تبلغ إلاّ ١,٧ في المائة في عام ١٩٨٥ و ٣,٤ في المائة في عام ١٩٨٧ . ويأتي انخفاض الادخار الى هذه المستويات التاريخية في وقت يتطلب المزيد من المدخرات المحلية لدعم ما يدعو اليه برنامج عمل الامم المتحدة من انتعاش وتنمية . وهذا عامل هام في ازدياد اعتماد المنطقة الافريقية على الموارد الأجنبية .

(ج) الاعتماد الكبير على الواردات

٢٥٩ - إن الاعتماد الكبير في المنطقة على الواردات من الآلات والمدخلات الوسيطة ، بالاضافة الى السلع الاستهلاكية ، يشكل عائقا للنمو . ويتطلب حل هذه المشكلة إما اتباع استراتيجية إنمائية موجهة نحو الداخل ، أو تحسين أداء الصادرات . ويلزم في الحالتين إدخال تغييرات هيكلية على الاقتصادات الافريقية ، وهي تغييرات يتطلبها في الحالة الثانية كون الآفاق المفتوحة أمام صادرات افريقيا الحالية محدودة جدا . ولكن هذا النوع من التغيير الهيكلي عملية طويلة الأجل تتطلب هي نفسها زيادة الواردات . وما زال صلاح أحوال الاقتصاد الافريقي في المدى القصير وقدرة القارة على التنمية في المدى الطويل يعتمدان الى حد كبير على توافر قدر كاف من الواردات .

٢٦٠ - وكما ذكر في الفرع السابق ، فقد انخفض حجم الواردات المتاحة للمنطقة في كل

سنة مضت من السنوات التي اعقبت اعتماد برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش والتنمية في افريقيا . ولكن هذا الحجم المنخفض لا يدل على تحقيق قدر أدنى من الاعتماد على الواردات ، وإنما نتج عن شدة ضائقة العملات الاجنبية . ولم تكن لانخفاض حجم الواردات آثار سلبية مباشرة على قطاعي الانتاج والخدمات فحسب وإنما ادى أيضا الى عرقلة الجهود المبذولة للاضطلاع بتغيير هيكلي طويل الاجل .

(د) تنمية الموارد البشرية واستخدامها

٢٦١ - إن معدل نمو سكان افريقيا أعلى بكثير من معدلات النمو في مناطق أخرى من العالم وما زال آخذا في الارتفاع . وقد أدى ذلك ، بالاضافة الى إلقاء عبء مباشر على توافر السلع الاساسية لكل فرد ، الى نشوء هيكل ديمغرافي غير مؤات يمثل فيه من لا تتجاوز أعمارهم ١٥ سنة ٥٠ في المائة من السكان . ولهذا أثران في عملية التنمية ، الاول هو أن من الارجح أن نسبة المدخرات من الدخل المحلي (وبالتالي الدخل المتوافر لاغراض التنمية) اقل مما هي عليه في البلدان التي بها نسبة أكبر من المتكسبين . والثاني هو أن وجود نسبة كبيرة من الشباب يتطلب مصروفات أكبر في مجالات مثل التعليم والصحة ، مما يخفض من الموارد المتاحة للاستثمار المنتج انتاجا مباشرا .

٢٦٢ - كما أن سرعة معدل التحضر في افريقيا قد أدت الى ارتفاع نسب البطالة في المناطق الحضرية وإلقاء عبء ثقيل على الخدمات الاجتماعية . وبالاضافة الى ذلك ، لا تزال افريقيا تفتقر الى العدد الكافي من اليد العاملة الماهرة ، خاصة في المجالات الهامة جدا بالنسبة الى تحقيق أوليات التنمية الوطنية . وتضاف الى هذه ظاهرة هجرة الكفاءات . وهذه جميعا مشاكل طويلة الاجل لا يمكن توقع ظهور بوادر ملموسة من التقدم في مجالها في الفترة القصيرة المنقضية على اعتماد برنامج عمل الامم المتحدة . ورغم ذلك ، فإن من البوادر المشجعة تسليم حكومات المنطقة بصورة متزايدة باهمية عامل السكان واعتماد سياسات ملموسة ، أُشير اليها في الفرع الثاني أعلاه ، لمعالجة هذه المشكلة في عديد من البلدان .

٢٦٣ - وعلاوة على نقص المهارات في بعض القطاعات الرئيسية في عديد من البلدان عانت منطقة افريقيا في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٨ من قلة استخدام مواردها البشرية . فإن بطء نمو الناتج وازدياد سرعة نمو القوة العاملة ، مضافا إليهما تخفيض النفقات في الفترة قيد الاستعراض ، جميعها أمور أدت الى ارتفاع البطالة والعمالة الناقصة الى

مستويات غير مقبولة . وقد حدت الحالة بصورة خاصة من قدرة الشباب والنساء على المشاركة بصورة مثمرة في عملية التنمية .

٢٦٤ - ولم يحدث في السنتين الأخيرتين أي انخفاض في المشاحنات المدنية والنزاعات العسكرية التي تعاني منها القارة . وهذه الصراعات تحرم القطاعات المنتجة من الموارد ، وتؤدي الى أعداد كبيرة من المشردين ، وتعطل عملية التنمية . ولم تخف آثار هذا القيد وإنما تفاقمت منذ اعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة : إذ ازداد عدد المشردين داخل بلدانهم وعدد اللاجئين في السنتين الأخيرتين بحيث يتجاوز عددهم الآن ١٠ ملايين .

## ٢ - البيئة الخارجية

(أ) <u>بطء الاقتصاد العالمي وانخفاض الصادرات</u>

٢٦٥ - مرت البلدان المتقدمة النمو كمجموعة بفترة غير منقطعة من نمو الانتاج خلال السنوات الست الماضية . على أن متوسط معدل النمو في هذه البلدان خلال الثمانينات كان أدنى منه في السبعينات وبالتالي كان أقل حفزا الى النمو في العالم النامي . وعلاوة على ذلك ، يبدو أن روابط النمو بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية قد ضعفت في الثمانينات خاصة فيما يتعلق بالتجارة الدولية .

٢٦٦ - وكانت لهذه التطورات آثار مختلفة على مناطق العالم النامي ، ولكن يبدو أن افريقيا عانت أكثر من المناطق الاخرى وذلك ، بصورة رئيسية ، بسبب اعتمادها الكبير على الصادرات من السلع الأساسية (أو بسبب النتيجة الطبيعية لذلك وهي قلة الصادرات المصنعة) . وعانت افريقيا أيضا من أن علاقاتها التجارية الأساسية مع العالم المتقدم النمو هي مع اوروبا التي كان النمو فيها أبطأ منه في امريكا الشمالية واليابان . وساهمت التدابير الحمائية والإعانات في البلدان المتقدمة النمو في الصعوبات التي تواجهها افريقيا في زيادة حجم صادراتها . وتضاف الى هذه الأسباب الخارجية لسوء أداء الصادرات عوامل محلية تتضمن عدم تناسق أسعار الصرف ، وفرض الضرائب على الصادرات الزراعية ، والاستثمار المفرط في الانتاج الذي لا يمكن طرحه للتسويق .

٢٦٧ - وقد جرت في الفترة المستعرضة بعض التصحيحات لهذه السياسات المحلية غير الملائمة ، ولكن لم يطرأ تحسن مماثل في البيئة الخارجية التي تواجهها البلدان الافريقية . على أن من المرجح أن ينطوي تصحيح اختلالات التوازن فيما بين البلدان

الصناعية الرئيسية على زيادة سرعة نمو أوروبا الغربية وهذا قد يفيد افريقيا خاصة إذا كانت اقتصادات المنطقة قوية بصورة تكفي للسماح لها باستغلال الفرص الجديدة .

(ب) انخفاض أسعار السلع الاساسية

٢٦٨ - لا تزال الخاصة الرئيسية للصادرات الافريقية هي الاعتماد الكبير على السلع الاولية . ووفقا لجميع التنبؤات ورغم الزيادات التي شهدتها أسعار المعادن في الشهور الاخيرة ، هناك احتمال ضئيل لحدوث تغير كبير في الاسعار الحقيقية للصادرات الافريقية من السلع الاساسية قبل نهاية هذا القرن . وأسعار تصدير معظم السلع الاساسية التي كانت مخفضة بالفعل في عام ١٩٨٥ بالنسبة لما كانت عليه في عام ١٩٨٠ ، قد ازدادت انخفاضا منذ اعتماد برنامج عمل الامم المتحدة .

٢٦٩ - وباستثناء حدوث ارتفاع مؤقت في أسعار البن عام ١٩٨٦ نتيجة للمضاربة ، كانت اسعار السلع الاساسية الرئيسية التي تصدرها منطقة افريقيا منخفضة بصورة عامة خلال السنتين الاخيرتين . ورغم ارتفاع بعض الاسعار عن أدنى مستويات لها في الثمانينات ، ظلت أسعار أهم سلعتين في صادرات افريقيا غير النفطية ، وهما البن والكاكاو ، عند مستويات منخفضة . وكان متوسط الارقام القياسية لاسعار مجموعة الصادرات من المشروبات المدارية ادنى من اي مستوى كان عليه منذ عام ١٩٧٥ وظل منخفضا ايضا في عام ١٩٨٨ .

٢٧٠ - ولا تزال الظروف في سوق النفط متقلبة ولكنها سيئة بصورة عامة . ففي أعقاب انخفاض الاسعار من عام ١٩٨٥ وفي منتصف عام ١٩٨٦ ، عادت الى مستوى متوسط قدره حوالي ١٧ دولارا للبرميل ، وبسبب هذا جزئيا الى اتفاق منظمة البلدان المصدرة للنفط على الحد من الانتاج . وأدت ظروف العرض غير الطبيعية في عام ١٩٨٧ الى ارتفاع السعر بالدولار وزيادة نطاق التقلبات حول مستوى بلغ ١٧,٦٠ من الدولارات للبرميل . واحتمالات تطور السوق في المستقبل غامضة جدا .

(ج) تدهور معدلات التبادل التجاري والقدرة على الاستيراد

٢٧١ - زادت حدة انهيار أسعار صادرات البلدان المصدرة للطاقة في عام ١٩٨٦ والضعف الذي تعرضت له بصورة عامة بلدان أخرى في المنطقة طوال الفترة المستعرضة من جرّاء تصاعد أسعار الواردات . وفضلا عن ذلك ، ينبغي النظر الى ارتفاع أسعار بعض السلع الاساسية المقومة بالدولارات ، خاصة النفط ، في إطار الانحدار المستمر في قيمة تلك العملة من عام ١٩٨٥ . وأثر هذا بوجه عام على البلدان الافريقية التي تعتمد تجارتها الدولية على أوروبا أكثر من المناطق النامية الاخرى الاقل اعتمادا على أوروبا . ولم

يتوقف تدهور معدلات التبادل التجاري في الفترة التي انقضت منذ اعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة ، حتى أصبح هذا التدهور سمة تميز المنطقة الافريقية خلال هذا العقد .

(د) عدم كفاية تدفقات رأس المال

٢٧٢ - تعزى الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي سادت في افريقيا في منتصف الثمانينات جزئيا الى انحدار تدفقات رأس المال . وفي السنوات الأولى من الثمانينات ، زاد عجز موازين مدفوعات الحساب الجاري في افريقيا جنوب الصحراء وتم تمويله من خلال زيادة صافي تدفقات رأس المال . ومنذ عام ١٩٨٢ ، أخذت هذه التدفقات تنحدر ، وإن كانت قد ارتفعت قليلا بعد اعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة . ويرد بحث مسهب لتدفقات رأس المال في الفرع الثالث .

(هـ) عبء الديون

٢٧٣ - أوجدت البيئة التجارية القاسية وتوقف تدفق أموال تجارية جديدة الى معظم البلدان الافريقية بعد عام ١٩٨٢ مشاكل الديون التي استمرت في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ ووصل عبء الديون الخارجية ، إذا قيس بمؤشرات مثل نسبة مدفوعات خدمة الديون الى حصائل الصادرات ، مستويات لا مثيل لها ، ولا يزال يميل الى الارتفاع . وتدل مؤشرات ديون افريقيا ككل أو بلدان افريقيا جنوب الصحراء على حد سواء ، على وجود اتجاه تصاعدي مستمر في الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٦ ؛ ويستدل من الأدلة المتوفرة أنه لم يطرأ أي تحسن في الفترة ١٩٨٧ - ١٩٨٨ .

٢٧٤ - وتدل تقديرات اللجنة الاقتصادية لافريقيا على أن مجموع ديون افريقيا الخارجية بلغت ٣١٨ بليون دولار في شباط/فبراير ١٩٨٨ ، أي ما يعادل ٤٤ في المائة تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة . وفي الوقت ذاته ، كانت التزامات خدمة الديون (على أساس افتراض عدم إعادة جدولة الديون) في بعض البلدان الافريقية تتراوح من ١٠٠ في المائة الى ٣٠٠ في المائة من السلع والخدمات المصدرة . وفي الماضي ، أعيدت جدولة التزامات خدمة الديون ، وتبعا لذلك كان متوسط نسب خدمة الديون بعد ذلك أكثر من ٣٨ في المائة بقليل ، وإن كان أعلى من ذلك بكثير في البلدان الافريقية المنخفضة الدخل . وعلى الرغم من ذلك ، كانت أقساط الفائدة على الديون الخارجية تعادل ٦,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في افريقيا وحوالي ٥ في المائة في المنطقة الواقعة جنوب الصحراء . وفي واقع الأمر ، أدى هذا العبء الذي يثقل اقتصاد افريقيا الى وقف النمو .

(و) آثار سياسات زعزعة الاستقرار التي تتبعها جنوب افريقيا

٢٧٥ - هناك عقبة أخرى تعترض سبيل الانتعاش والتنمية في منطقة الجنوب الافريقي تتمثل في سياسات زعزعة الاستقرار التي تتبعها جنوب افريقيا . وقد أثرت هذه السياسات بصورة خاصة على تسعة بلدان أعضاء في مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي . ولم تتكبد هذه البلدان تكلفة بشرية فحسب بل تكبدت تكلفة اقتصادية مباشرة أيضا من جرّاء أضرار الحرب ، ونفقات الدفاع الإضافية ، وارتفاع تكلفة النقل والطاقة ، وتقديم الدعم في مجال الإغاثة والبقاء الى عدد متزايد من اللاجئين والنازحين ، والخسائر في الناتج والصادرات بسبب اجراءات المقاطعة والحظر .

٢٧٦ - وبلغت تقديرات خسائر البلدان التسعة في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦ ، ٢٥ - ٣٠ بليون دولار ، أي ما يعادل مجموع انتاج منطقة الجنوب الافريقي في عام ١٩٨٥ . وفضلا عن ذلك ، انطوى طابع أعمال زعزعة الاستقرار المستمر على تكلفة متكررة : وبالنسبة لزامبيا شملت هذه التكلفة ٥٠٠ مليون دولار سنويا بسبب أعباء الدفاع الإضافية ؛ وبالنسبة لسوازيلند ، تكبدت أعباء نقل إضافية (من جرّاء الحاق أضرار بطريق مابوتو) تقدّر بمبلغ ٢٥ - ٣٠ بليون دولار ؛ وبالنسبة لزامبيا ، قدرت أعباء الدفاع الإضافية بمبلغ ١٢٥ - ١٥٠ مليون دولار ؛ وبالنسبة لموزامبيق ، شملت التكلفة الإضافية ٢٥٠ - ٣٧٥ مليون دولار تمثل نفقات الدفاع (أو ١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) وما يصل الى ٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي من جرّاء خسائر إيرادات النقل العابر من البلدان غير الساحلية ؛ وبالنسبة لانغولا ، شملت التكلفة نفقات الدفاع الإضافية وقدرها ١,٢٥٠ مليون دولار أو ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ، بالإضافة الى خسائر إيرادات المرور العابر ، وبالنسبة لبوتسوانا ، قدرت تكلفة الدفاع الإضافية بمبلغ ٦٠ مليون دولار ، أو ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي . وقد استمرت هذه التكاليف دون توقف منذ اعتماد برنامج عمل الامم المتحدة وستبقى الى أن يجد المجتمع الدولي حلا لمشاكل الجنوب الافريقي السياسية .

## سادسا - النتائج

٢٧٧ - اثبت برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا جدارته كإطار هام للتعاون بين افريقيا والمجتمع الدولي . واتخذ هذان الشريكان على حد سواء مبادرات واجراءات هامة في هذا الإطار . بيد أن خطورة الحالة الاقتصادية في افريقيا وتضاؤل قدرة البلدان الافريقية على المناورة يحتمان على الشريكين اتخاذ تدابير عاجلة وحاسمة إضافية لضمان الإسراع في تنفيذ البرنامج بكفاءة خلال المدة الباقية . واثبتت الاصلاحات التي اجرتها البلدان الافريقية والمبادرات التي اتخذها المجتمع الدولي انه يمكن تحقيق النجاح شريطة أن يواصل ويضاعف الجانبان جهودهما .

٢٧٨ - وفي استعراض منتصف المدة هذا ، أُعرب عن تأييد قوي لاستمرار البلدان الافريقية والمجتمع الدولي في مساعيهما لتحقيق الانتعاش والتنمية . ومن الاهمية بمكان ألا تتعثر الإرادة السياسية التي ابدتها البلدان الافريقية وتدابير الاصلاح الباسلة التي وضعت وسوف تكلل بالنجاح إذا توفرت البيئة الخارجية الملائمة وتم تقديم الدعم على المستويات المطلوبة وإلا ستكون النتائج غير مقبولة لافريقيا والمجتمع الدولي على حد سواء . ومن المؤمل ، لدى دراسة هذا التقرير ، أن تتخذ الجمعية العامة تدابير تساعد على مواصلة الجهود الاصلاحية وتدعم الانتعاش والتنمية في افريقيا وتؤمن تنفيذ برنامج العمل على أكمل وجه .

٢٧٩ - ونظرا لتغير الحالة العالمية واهتمامات وسائط الإعلام والمجتمع الدولي ، فلا غنى عن تعزيز الاهتمام العالمي في انتعاش افريقيا وتنميتها . ومن المؤكد انه كلما أوشك البرنامج على الانتهاء زادت الحاجة لمواجهة الجهود الرامية إلى زيادة حساسية الرأي العام ، لا في البلدان الافريقية فحسب ، بل في العالم بأسره ، وخاصة في البلدان المتقدمة النمو . وينبغي أن يقدم الدعم لافريقيا وشعوبها باستمرار وأن تواصل جميع الجهات المهتمة مساعيها بعد انقضاء برنامج عمل الامم المتحدة . وعند استعراض وتقييم البرنامج بصورة شاملة في عام ١٩٩١ ، ينبغي أن ترضي النتائج الشاملة التي يتم تحقيقها جميع الشركاء ، أي الحكومات والشعوب الافريقية ، والمجتمع الدولي ، خاصة البلدان المانحة ومنظومة الامم المتحدة .

## الحواشي

(١) تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الامم المتحدة للمراة : المساواة والتنمية والسلم ، نيروبي ، ١٥ - ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع (E.85.IV.10)) ، الفصل الاول ، الفرع الف .

(٢) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.81 II.D.8 و Corrigendum .

(٣) تقرير مؤتمر الامم المتحدة المعني بالتصحر ، نيروبي ، ٢٩ آب/اغسطس - ٩ ايلول/سبتمبر ١٩٧٧ (A/CONF.74/36) ، الفصل الاول .

- - - - -